

الآلئ السنئة شرح المقدمة الجزرئة

للأمام أحمد بن محمد القسطلانى
(ت ٩٢٣هـ)

تحقق

الشفخ عبد الرحيم الطرهونى
مدرس القراءات والتجويد بالأزهر الشريف

ترجمة الشارح

القسطلاني^(١):

هو الحافظ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك بن أحمد بن محمد بن حسين بن علي القسطلاني المصري الشافعي الإمام العلامة الحجة الفقيه المقرئ المسند.

قال السخاوي: «مولده ثاني عشر ذي القعدة سنة إحدى وخمسين وثمانمائة بمصر، ونشأ بها وحفظ القرآن، وتلا بالسبع، وحفظ «الشاطبية» و«الجزرية»، وغير ذلك.

شيوخه:

- ١- الشيخ خالد الأزهرى النحوي.
- ٢- الفخر المقسمي.
- ٣- الجلال البكري.

مؤلفاته:

- ١- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري.
- ٢- اللآلئ السننية في شرح المقدمة الجزرية، «وهو الكتاب الذي بين أيدينا».
- ٣- المواهب اللدنية في المنح المحمدية، في السيرة النبوية.
- ٤- لطائف الإشارات في علم القراءات، في القراءات.
- ٥- الكنز، في التجويد.
- ٦- الروض الزاهر في مناقب الشيخ عبد القادر.
- ٧- شرح البردة، سماه: مشارق الأنوار المضوية.
- ٨- الأسعد في تلخيص الإرشاد من فروع الشافعية، لشرف الدين المقرئ.

(١) انظر ترجمته في: الكواكب السائرة (١/١٢٦)، والنور السافر (ص: ١١٣)، والشذرات (٨/١٢١) والضوء اللامع (٢/١٠٣)، والبدر الطالع (١/١٠٢)، والأعلام (١/٢٣٢)، ومعجم المؤلفين (٢/٨٥).

- ٩- أمتع السماع والأبصار.
- ١٠- فتح المواهب في مناقب الشاطبي.
- ١١- قبس اللوامع في الأدعية والأذكار الجوامع مختصر كتاب الأنوار له.
- ١٢- مدارك المرام في مسالك الصيام.
- ١٣- مراصد الصلوات في مقاصد الصلاة.
- ١٤- مسالك الحنفا إلى مشارع الصلاة على النبي المصطفى ﷺ.
- ١٥- مشارق الأنوار المضية في شرح الكواكب الدرية.
- ١٦- منهاج الابتهاج لشرح الجامع الصحيح لمسلم بن الحجاج.
- ١٧- نفائس الأنفاس في الصحبة واللباس.
- ١٨- النور الساطع في مختصر الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع للسخاوي.
- ١٩- يقظة ذوي الاعتبار في موعظة أهل الاعتبار.

وفاته:

توفي ليلة الجمعة سابع المحرم سنة (٩٢٣هـ) بالقاهرة ودفن بالمدرسة العينية جوار منزله.



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

مقدمة الشارح

قال الفقير إلى ربه أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك بن أحمد بن محمد بن محمد بن حسين بن علي بن أحمد بن علي بن القسطلاني المقرئ - غفر الله له وللمسلمين: أحمد الله سبحانه حمداً كثيراً دائماً بدوامه، باقياً ببقائه، وأشكره تعالى على نعمه شكراً أستزيد به من جزيل عطائه، وأُفِرُّ بأنه واحد لا شريك له، إقراراً أدخره ليوم لقائه، وأن محمداً عبده ورسوله، المبجل المفضل على سائر أنبيائه، المكرم بالقرآن المنزل بأمره ونهيه، ووعدته ووعيدته، وأنبائه، الذي أجزل لقارته الموجود لحروفه الأجور، وجعله عدةً له يوم لقائه، صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه، ما استنار النهار بضيائه.

أما بعد: فهذا تعليق على مُقَدِّمَةِ الشيخ الإمام، بقية المحققين الأعلام، أبي الخير محمد بن محمد الجزري الشافعي، سقى الله ثراه وجعل الجنة مثواه، التي وضعها في التجويد، يجل ألفاظها، ويبرز دقائقها، ويحقق مسائلها، التمسه مني بعض الأعزة عليّ، من الإخوان المترددين إليّ، فأجبتهم إلى ما طلبوا، وعلمت أن ذلك قد وجب، ضاماً إليه فوائد الناظم المستجدات، والقواعد المحررات، ما تَقَرُّ به أعين أولى الرغبات، مشيراً فيه إلى ما ذكره الجعبري^(١) - رحمه الله تعالى عليه - من التحقيقات، طالباً من الله تعالى التوفيق، والهداية إلى أحسن طريق وسميته: «اللآلئ السنية في شرح المقدمة الجزرية» والله أسأل أن ينفع به كما نفع بأصله، وأن يجعله من الأعمال الخالصة لوجهه إنه على ما يشاء قدير.

أخبرني بجميع المقدمة المذكورة الشيخ الإمام سراج الدين أبو حفص عمر بن قاسم الأنصاري بقراءتي لها عليه في ثامن عشر الحجة سنة ثمان وستين وثمانمائة، قال: أخبرنا بها الشيخان الإمامان العالمان شرف الدين موسى بن عمران المقرئ، ثم المقدسي بقراءتي لها عليه

(١) إبراهيم بن عمر بن إبراهيم أبو إسحاق الجعبري، عالم بالقراءات من فقهاء الشافعية له نثر ونظم يقال له الشيخ الجليل، كنيته في بعض المصادر: تقي الدين، وفي غيرها: برهان الدين، له نحو مائة مصنف منها خلاص الأبحاث والعقود وله شرح على منظومة الشاطبي وغيرها (ت ٧٣٢هـ). انظر: غاية النهاية (٢١/١).

في سادس شوال سنة خمس وستين وثمانمائة بمصر، والشيخ شهاب الدين أحمد أبو العباس بن أسد الأميوطي المقرئ الشافعي بقراءتي لها عليه في ثالث شعبان سنة سبع وستين وثمانمائة، قالاً: أخبرنا الناظم.

قلت: وأخبرني بها جماعة عن الناظم منهم شيخنا أبو العباس العلامة أحمد بن أسد المذكور بقراءتي لها عليه في تاسع عشر المحرم الحرام سنة تسع وستين وثمانمائة بمنزل سكنه بالمدرسة الزينية ظاهر باب الخوخة بين الثورين. قال: أخبرنا الناظم، وأنا أسأل الله تعالى أن يوفقني أنا وأحبائي وجميع المسلمين لأحب الأعمال إليه، ولأنفع العلوم لديه، فإنه مالك ذلك والقادر عليه.

قال الناظم - رحمة الله تعالى عليه -: (بسم الله الرحمن الرحيم) أي: أبتدئ، والباء متعلقة بمحذوف تقديره: بسم الله الرحمن الرحيم أو أُؤلِّف أو أنظم؛ لأن الذي يليها منظوم، وكسرت لتكون حركتها مشبهة بعملها؛ لأنها تعمل فيما بعدها الجر.

والاسم مشتق من السمو وهو العلو، قال المبرد^(١) في البصريين، وقيل: من الوسم والسمة، وهي العلامة. قاله ثعلب في الكوفيين. قال البغوي: والأول أصح.

و (الله) تعالى هو المحمود المعبود بحق، واختلف في لفظه هل هو مشتق أو مرتجل، فذهب كثير من العلماء إلى أنه ليس بمشتق، وأنه اسم تفرد به الباربي سبحانه لم يشاركه فيه أحد، قال الله تعالى: ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ [مريم: ٦٥] أي: هل تعلم أحداً يسمى الله غيره، وهذا مذهب الخليل^(٢) وابن كيسان^(٣) وغيرهما، والأكثر أن مشتق، فقيل: من أله إلهة

(١) محمد بن يزيد أبو العباس المبرد: إمام العربية وأحد شيوخ المدرسة البصرية له مؤلفات كثيرة في اللغة والأدب والنحو كالمقتضب والكامل وغيرها (ت ٢٨٢هـ). انظر: إنباه الرواة على طبقات النحاة (٣/٢٤١).

(٢) الخليل بن أحمد الأزدي البصري الفراهيدي أبو عبد الرحمن، شيخ علماء العربية ورأس المدرسة البصرية وصاحب أقدم معجم لغوي وصلنا وهو العين وأول من استخراج علم العروض وحصن به أشعار العرب (ت ١٧٥هـ). انظر: إنباه الرواة (١/٣٤١).

(٣) محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن المعروف بابن كيسان، عالم بالعربية نحواً ولغة من أهل بغداد، أخذ عن المبرد وثعلب، وكان قِيماً بمذهب البصريين والكوفيين، له مصنفات كثيرة منها: المهذب في النحو، شرح السبع الطوال، معاني القرآن، غريب القرآن، وغيرها. انظر: إنباه الرواة (٣/٥٧).

أي: عبد عبادة، وقرأ ابن عباس (ويذكر وإلهتك) قال: معناه: عبادتك.
وقيل: من أله يأله إذا تحير، إذ القلوب تحار في عظمتها، فلا تستطيع أن تحده ولا تصفه
جل وعز أن تحيط به الأفقار وتحده الأفكار.
وقيل: من الوكّه وهو شدة الشوق؛ لأن القلوب توله إليه، أي: تشتاق إلى معرفته،
وتلهج بذكره.
وقيل: أصله لاه ثم دخلت الألف واللام عليه.
وقيل: ولاه فقلبت الواو همزة، كما قالوا للوشاح، أشاح.
ومعناه أن الخلق يولّهون إليه في حوائجهم، ويتضرعون إليه فيما ينوبهم، ويفزعون إليه
في كل ما يصيبهم كما يولّه الطفل إلى أمه. يقال: أله: فزع، وأهت إلى فلان إذا فزعت إليه.
قال أبو الهيثم الرازي: قولنا الله كان الأصل فيه الإله ثم حذفت العرب الهمزة
المتوسطة، فلما حذفوها نقلوا كسرتها إلى اللام الساكنة قبلها فقالوا: اللاه فحركوا لام
التعريف، ومن حقها السكون فأسكنوها وأدغموها في الثانية، فقالوا: الله.
قوله: (الرحمن الرحيم) قال مجاهد^(١): الرحمن بأهل الدنيا والرحيم بأهل السماء، حين
أسكنهم السماوات، وطوقهم الطاعات، وجنبهم الآفات، وقطع عنهم المطاعم واللذات،
والرحيم بأهل الأرض حين أرسل إليهم الرسل وأنزل عليهم الكتب، ومعناها واحد عند
المحققين كندمان ونديم أي: ذو الرحمة، وإنما ذكر أحدهما بعد الآخر تليغاً لقلوب الراغبين،
قال المبرد: هو إنعام بعد إنعام، وتفضل بعد تفضل.
ومنهم من فرّق، فقال: الرحمن معنى العموم، والرحيم معنى الخصوص؛ لأن الرحمة
في الدنيا عمت المؤمن والكافر والبار والفاجر، ورحمته في الآخرة اختصت بالمؤمنين، جعلنا
الله منهم بمنه وكرمه.

(١) مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي المخزومي، تابعي مفسر من أهل مكة، شيخ القراء والمفسرين أخذ
التفسير عن ابن عباس وقرأه عليه ثلاث مرات، وله تفسير يسمى باسمه توفي ساجداً بمكة سنة
(١٠٤هـ). انظر: تهذيب التهذيب (١٠/٤٢).

قال المصنف:

١- يَقُولُ رَاجِي عَفْوِ رَبِّ سَامِعٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْجَزَرِيِّ الشَّافِعِيِّ

(الرجاء) هو: الطمع فيما يمكن حصوله بخلاف التمني، و(العفو) هو: الصفح عن الذنب، وأصله الفضل، فيكون على هذا عفو المال: فضله، قال الله تعالى: ﴿وَسَأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْبَقْرَةَ: [٢١٩] أَي: يتصدقون بها فضل عن قوتهم وقوت عيالهم.

و(الرب) هو: المالك والسيد: ومنه قوله تعالى: ﴿أَذْكُرُنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٤٢] أي: عند سيدك، والرب أيضًا هو: القائم بالأمور المصلح لما فسد منها، ولا يطلق إلا على الله وحده، فإن أطلق على غيره، فبالإضافة: كرب الدار ورب الناقة. قال البغوي: ولا يقال للمخلوق: الرب، معرفًا باللام، وإنما يقال: رب كذا مضافًا؛ لأن الألف واللام للتعميم، وهو يملك الكل. انتهى.

و (السامع) لفظه ولفظ السميع مترادفان، وهو صفة للرب سبحانه، وقد يروى بمعنى الإجابة ومنه: قول المصلي: سمع الله لمن حمده، أي: قبل الله حمد من حمده وأجابه إلى ما طلبه، وهو مراد الناظم كما أفاده الشارح، أعني ولد الناظم - رحمه الله.

و (محمد) عطف بيان على (راجي) و(ابن) بدل من (محمد)، و(الجزري) مضاف إليه نسبة إلى جزيرة ابن عمر - رضي الله عنهما - ببلاد المشرق.

و (الشافعي) نسبة إلى الإمام الأعظم محمد بن إدريس بن شافع القرشي المطلبي^(١)، ذي العلوم الغزيرة والمناقب الكثيرة والفضائل الشهيرة، لو لم يكن من فضله إلا ما جاء في الحديث: «إن عالم قريش يملأ طباق الأرض علمًا»^(٢) لكفاه شرفًا وفخرًا.

قال النووي^(٣): في «تهذيب الأسماء واللغات» ما معناه: قد حمل العلماء المتقدمون

(١) أحد الأئمة الأربعة ورأس المذهب الشافعي، كان فقيهاً محدثاً له تصانيف كثيرة منها: الأم في الفقه، المسند في الحديث وغيرها (ت ٢٠٤ هـ). انظر: طبقات الشافعية (١/ ٨٥).

(٢) وذكر هذا الحديث في سلسلة الأحاديث الواهية: وذكر فيها أن هذا الحديث أورده الإمام الشوكاني في الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية (ص: ٤٢٠)، باب: المناقب، حديث رقم (١٨٦)، وقال: حديث: "عالم قريش يملأ الأرض علماً، يعني: الشافعي"، هو موضوع. قاله الصغاني.

(٣) يحيى بن شرف بن مري، أبو زكريا الشافعي النووي، عالم بالفقه والحديث، له تصانيف كثيرة منها: شرح

والتأخرون هذا الحديث - أعني: «عالم قریش...» إلى آخره - على الشافعي، واستدلوا بأنه لم ينقل عن الصحابة - رضي الله عنهم - إلا مسائل معدودة إذ كانت فتواهم مقصورة على الوقائع، بل كانوا ينهون عن السؤال على ما لم يقع، وكانت همهم مصروفة إلى جهاد الكفار وإعلاء كلمة الإسلام، فلم يتفرغوا للتصنيف، وكذلك التابعون فلم يصنفوا، وأما من جاء بعدهم، وصنف الكتب فلم يكن فيهم قرشي يتصف بهذه الصفة قبل الشافعي، ولا بعده إلا هو.

وقال الإمام أبو نعيم صاحب الربيع بن سليمان المرادي: في هذا الحديث علامة بينة إذا تأمله الناظر المميز علم أن المراد به رجل من علماء هذه الأمة من قریش، ظهر علمه، وانتشر في البلاد، وكتبه كما تكتب المصاحف ودرسه المشايخ والشباب في مجالسهم، وأجروا أقاويله في مجالس الحكماء والأمراء وأهل الأمصار، وهذه صفة لا نعلمها في غير الشافعي فهو عالم قریش الذي دَوَّن العلم والأصول والفروع ومهد القواعد. انتهى.

فالناظم رحمه الله محمد بن محمد بن محمد الجزري بلدًا، والشافعي مذهبًا.

تممه: ولد الناظم رحمه الله ليلة السبت الخامس والعشرين من شهر رمضان سنة إحدى وخمسين وسبعمائة داخل خط القصاصين بين السورين بدمشق، وحفظ القرآن سنة أربع وستين وصلّى به سنة خمس، وأفرد القراءات على الشيخ أبي محمد بن عبد السلام والشيخ أحمد الطحان في سنة ست، ثم جمع بمصر بمضمن كتب علي أبي المعالي بن اللباب سنة ثمان وستين، وحج في هذه السنة فقرأ على أبي عبد الله بن صالح خطيب المدينة الشريفة، والإمام بها، ثم رحل إلى مصر في سنة تسع، فجمع القراءات على ابن الجندي وابن الصائغ، ثم رجع إلى دمشق، ورحل رحلة ثانية إلى مصر، فجمع ثانيًا على ابن الصائغ العشرة وأخذ عن الشيخ عبد الرحيم الإسنوي وغيره، ثم عاد إلى دمشق، فجمع السبعة أيضًا على القاضي أبي يوسف بن الحسن، ثم رحل إلى الديار المصرية وقرأ بها الأصول والمعاني والبيان على ابن عبد الله المقرئ وعلى غيره، ورحل إلى الإسكندرية، فسمع من أصحاب ابن عبد السلام، وسمع من

=

صحيح مسلم، تهذيب الأسماء واللغات، المجموع، رياض الصالحين وغيرها (ت ٦٧٦هـ). انظر: طبقات الشافعية (١٦٥/٥).

«كل أمر ذي بال» أي: حال يهتم به شرعاً «لا يبدأ فيه بـ بسم الله الرحمن الرحيم» وفي رواية: «بالحمد لله فهو أقطع» وفي رواية: «أجزم»^(١) ومعناها: ناقص قليل البركة.

واعلم أنه لا تعارض بين الروايتين، أعني: رواية: (بسم الله)، ورواية: (الحمد لله) إذ الابتداء حقيقي وإضافي، فالحقيقي حصل بالبسملة والإضافي حصل بالحمدلة، ويحتمل أن لا تكون البسملة من كلام الناظم، فيكون ابتداءه بالحمدلة حقيقياً، والله أعلم.

ويستحب البداءة بالحمد لكل مصنف، ومدرس، ودارس، وخطيب، وخاطب، ومتزوج، ومزوج. قال بعضهم: وكأن الثناء على الله تعالى كهدية المتشفع قبل مسألته رجاء أن ينتفع بذلك في قضاء حاجته، ويكون الحمد بمعنى الشكر على النعمة، وبمعنى الثناء عليه لما فيه من الخصال الحميدة. يقال: حمدت فلاناً على ما أسدى إليّ من النعمة، وحمدته على شجاعته وعلمه.

والشكر لا يكون إلا على النعمة، فالحمد أعم من الشكر، إذ لا يقال: شكرت فلاناً على علمه، فكل حامد شاكر، وليس كل شاكر حامد وقيل: الحمد باللسان قولاً، والشكر بالأركان فعلاً.

قال الله تعالى: ﴿ وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا ﴾ [الإسراء: ١١١] وقال تعالى: ﴿ أَعْمَلُوا ءَالَ دَاوُدَ شُكْرًا ﴾ [سبأ: ١٣].

والله) اللام للاستحقاق كما يقال: الدار لزيد، وأضيف الحمد إلى هذا الاسم الكريم دون غيره من الأسماء؛ لأنه اسم ذات وقرن الناظم الثناء على الله تعالى بالصلاة على نبيه وآله وصحبه (ومقرئ القرآن مع محبه).

أما اقتران الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام بالثناء عليه فلقوله: ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾ [الشرح: ٤] معناه: لا أذكر إلا ذكر معي.

قال الشافعي: أحب أن يقدم الرجل أو المرء بين يدي خطبته وكل أمر طلبه حمد الله

(١) أخرجه السيوطي في جمع الجوامع برقم: (١٥٥٨٤)، عن الرهاوي في الأربعين، عن أبي هريرة، وذكره العظيم آبادي (١٢٧/١٣)، وقال: وهو حديث حسن، وضعفه الشيخ الألباني بلفظيه. انظر ضعيف الجامع برقمي (٤٢١٦، ٤٢١٧).

والثناء عليه والصلاة على نبيه ﷺ .

وأما على آله وأصحابه فتبعاً له؛ لخبر «الصحيحين»: «تقول: اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد»^(١) ويصدق على الأصحاب، ولأنها إذا أطلقت على الآل غير الصحابة فعلى الصحابة أولى، وأما على مقرئ القرآن ومحبه فلقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقد أجمع على وجوب الصلاة على النبي ﷺ لقوله تعالى: ﴿ صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٥٦] قال ابن عباس: إن الله وملائكته يباركون على النبي، وقيل: إن الله يترحم على النبي وملائكته يدعون له، وقال المبرد: أصل الصلاة الترحم، وهي من الله رحمة، ومن الملائكة رقة واستدعاء للرحمة. وقال أبو بكر القشيري: الصلاة لمن دون النبي ﷺ رحمة وللنبي ﷺ تشریف وزيادة تكريمة.

ثم اعلم أن وجوبها فرض على الجملة غير محدود بوقت من الأوقات للأمر بالصلاة عليه، وحمل الأئمة وجمعهم عليه، قال القاضي أبو بكر بن بكير: افترض الله على خلقه أن يصلوا على نبيه ويسلموا تسليماً ولم يجعل ذلك لوقت معلوم، فالواجب أن يكثر المؤمن منها ولا يغفل عنها، وقال القاضي أبو عبد الله محمد بن سعيد: ذهب مالك وأصحابه وغيرهم من أهل العلم إلى أن من صلى عليه مرة واحدة في عمره سقط عنه الفرض.

واختار الإمام الحلبي من أصحابنا وأبو جعفر الطحاوي من الحنفية وجوب الصلاة عليه كما ذكر.

قلت: وفي تثنية الناظم بالصلاة شعور بطلب الإجابة في قصده؛ لأن قوله: (يقول راجي عفور سامع) بمعنى الدعاء، أي: أرجو من الله تسهيل قصدي والنفع بنظمي. فعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: الدعاء معلق بين السماء والأرض، ولا يصعد منه شيء إلى الله تعالى حتى يصل على النبي ﷺ.

و(النبي) فيه لغتان بهمز وبغير همز، فمن همز جعله مأخوذاً من النبا وهو الخبر. قال القاضي عياض: وقد لا يهمز على هذا التأويل تسهياً، والمعنى أن الله تعالى أطلع على غيبه

(١) رواه البخاري حديث رقم (٣١٩٠)، ومسلم برقم (٤٠٧).

وأعلمه أنه نبي منبأ، فعيل بمعنى مفعول، أو يكون مخبراً عما بعثه الله به، ومبيناً بما أطلع الله عليه، فقيل: بمعنى فاعل.

وأما عند من لم يهمز فيكون من النبوة وهو ما ارتفع معناه إذ له مرتبة شريفة ومكانة سننية عند ربه، فهو ﷺ مخبر عن ربه على المعنى الأول، مرتفع على المعنى الثاني، والرسول هو المرسل، وإرساله أمر الله له بالإبلاغ إلى من أرسله إليه.

واختلفوا هل الرسول والنبى بمعنى واحد أو معنيين؟ قال القاضي عياض: والصحيح الذي عليه الجمع الغفير أن كل رسول نبي، ولا ينعكس. انتهى

والرسل ثلاثمائة وثلاثة عشر، والأنبياء مائة ألف نبي وأربعة وعشرون ألف نبي، كما ورد به الخبر^(١)، وأسماؤهم كلها أعجمية إلا خمسة: محمد ﷺ وإسماعيل، وصالح، وشعيب، وهود صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين. وقيل: آدم فيكونوا ستاً.

(ومصطفاه) مختاره. أشار لحديث واثلة بن الأسقع ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى من كنانة قريشاً، واصطفى من قريش بني هاشم،

(١) يعني حديث أبي ذر -جندب بن جنادة- فقد قال الإمام أحمد في المسند (١٧٨/٥)، حدثنا وكيع بن الجراح، حدثنا المسعودي، أنبأني أبو عمر الدمشقي، عن عبيد بن الخشخاش، عن أبي ذر ﷺ، قال: أتيت النبي ﷺ وهو في المسجد فجلست، فقال: «يا أبا ذر، تعوذ بالله من شر شياطين الإنس والجن» قال: قلت يا رسول الله؛ أو للإنس شياطين؟! قال: «نعم». قال: قلت: يا رسول الله؛ الصلاة؟ قال: «خير موضوع من شاء أقل ومن شاء أكثر». قال: قلت: يا رسول الله فالصوم؟ قال: «فرض مجزئ وعند الله مزيد». قلت: يا رسول الله؛ فالصدقة؟ قال: «أضعاف مضاعفة» قلت: يا رسول الله؛ فأيتها أفضل؟ قال: «جهد من مقل أو سر إلى فقير». قلت: يا رسول الله؛ أي الأنبياء كان أول؟ قال: «آدم». قلت: يا رسول الله؛ ونبي كان؟ قال: «نعم، نبي مكلم». قال قلت: يا رسول الله؛ كم المرسلون؟ قال: «ثلاثمائة وبضعة عشر؛ جمًّا غفيراً» وقال مرة: «وخمسة عشر». قال قلت: يا رسول الله؛ أيما أنزل عليك أعظم؟ قال: «آية الكرسي ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾» وأخرج النسائي بعضه (٢٧٥/٨) رقم: (٥٥٠٧)، من طريق أحمد بن سليمان عن جعفر بن عون به، وأخرجه أيضاً البزار كما في كشف الأستار (٩٣/١، ٩٤/١) رقم: (١٦٠). والطبراني في الأوسط كما في مجمع البحرين (٢٦٨/١ - ٢٦٩/١) رقم: (٣١٣). وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٥٩/١، ١٦٠)، وقال «رواه أحمد والبزار والطبراني في الأوسط بنحوه، وعند النسائي طرف منه، وفيه المسعودي وهو ثقة، ولكنه اختلط، وفي طريق الطبراني زيادة تأتي في باب: التاريخ».

واصطفاني من بني هاشم»^(١). أخرجه مسلم والترمذي.

٣- مُحَمَّدٍ وَأَلِهِ وَصَحْبِهِ وَمُقَرَّرِ الْقُرْآنِ مَعَ مُحِبِّهِ

(محمد) علم على نبينا ﷺ منقول من صفة مشتقة من التحميد. يقال: محمد لمن كثرت خصاله الحميدة، ولما طبع الله نبيه على ذلك أهم أهله أن يسموه بذلك، فطابق الاسم المسمى. (وآله) هم المؤمنون من بني هاشم وبني المطلب، كما عليه الجمهور، وقيل: عترته المنتسبون إليه، وقيل: أمته، واختاره النووي. فإن قيل: لم قال: آل، ولم يقل: أهل؟ قيل: إن آل لا يستعمل إلا في الأشراف بخلاف أهل. فإن قيل: لم قال: ﴿آلِ فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩] مع عدم شرفه ولم يقل: أهل فرعون؟ قلت: لتصوره بصورة الأشراف أو لشرفه في قومه. (والصحابي): كل من رأى النبي ﷺ أو رآه من المسلمين، وإنما قيل: أو رآه؛ ليدخل ابن أم مكتوم؛ لكونه أعمى.

وشمل قوله: (ومقرئ القرآن) كل من أقرأه من التابعين وغيرهم (ومحبه) قارئاً أو لم يكن لما ورد «المرء مع من أحب»^(٢) وروينا في «الصحيحين» من حديث أنس ﷺ أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن الساعة فقال: «ما أعددت لها؟» قال: لا شيء إلا أني أحب الله ورسوله؛ فقال: «أنت مع من أحببت»^(٣).

تذييل: واختلف في الصلاة على غير الأنبياء، فذهب مالك والشافعي والأكثر إلى أنه لا يصلى عليهم استقلالاً، فلا يقال: اللهم صل على أبي بكر أو عمر أو علي أو غيرهم، ولكن يصلى عليهم تبعاً، والحديث يدل عليه خصوصاً على مذهب من قال: إن الآل كل المؤمنين.

واختلف أصحاب الشافعي في هذا المنع هل هو للتحريم أو لكراهة التنزيه أم خلاف الأولى؟ على ثلاثة أوجه: والصحيح أنه كراهة تنزيه؛ لأنه صار شعار أهل البدع، وقد نهينا

(١) أخرجه مسلم (٥٨/٧)، والرواية فيه إلى (واصطفاني من بني هاشم)، وأبو يعلى في مسنده (٢/٣٥٥)، والخطيب (١٣/٦٤)، وابن عساكر (١٧/٣٥٣/١) من طريق الوليد بن مسلم: حدثنا، الأوزاعي عن أبي عمار شداد أنه سمع واثلة بن الأسقع يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

(٢) رواه البخاري حديث رقم (٥٨١٦)، ومسلم برقم (٢٦٤٠).

(٣) رواه البخاري حديث رقم (٣٦٨٨)، ومسلم حديث رقم (١٦٣)، (٢٦٣٩).

عن شعارهم، لكن المعتمد في دليل المنع أن الصلاة في لسان السلف صارت مخصوصة بالنبي ﷺ وغيره من الأنبياء استقلالاً، كما أن قولنا: عز وجل مخصوص بالله سبحانه وتعالى، فكما لا يقال: محمد عز وجل، وإن كان عزيزاً جليلاً. لا يقال: أبو بكر ﷺ وإن كان معناه صحيحاً.

وذهب الإمام أحمد وجماعة إلى جواز الصلاة على كل واحد من المؤمنين استقلالاً، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾ [الأحزاب: ٤٣] وبقوله ﷺ: «اللهم صل على أبي أوفى»^(١) فإنه ﷺ كان إذا أتاه قوم بصدقتهم صلى عليهم.

وأجيب بأن هذا النوع من الصلاة مأخوذ من عمل السلف ولم ينقل استعمالهم ذلك، بل خصوا به الأنبياء، وأما الآية والحديث، فإن ما كان من الله - عز وجل - ورسوله - عليه السلام - فهو دعاء وترحم، وليس فيه معنى التعظيم والتوقير الذي يكون من غيرهما. ويقال لمن استدل بحديث: «اللهم صل على محمد وعلى آل محمد...» إلى آخره: إن أردت بالجواز على سبيل التبعية لهم فمسلم وإلا فلا، هذا حكم الصلاة، وأما حكم السلام فقال الجويني: هو بمعنى الصلاة، فإن الله قرن بينهما، فلا يفرد به غائب غير الأنبياء، فلا يقال: أبو بكر عليه السلام، وإنما يقال: ذلك خطاباً للأحياء والأموات.

٤- وَيَعْدُ إِنَّ هَذِهِ مُقَدَّمَةٌ هـ فِيمَا عَلَى قَارِئِهِ أَنْ يَعْلَمَهُ
٥- إِذْ وَاجِبٌ عَلَيْهِمْ مُحْتَمٌّ قَبْلَ الشُّرُوعِ أَوْلَا أَنْ يَعْلَمُوا
٦- تَخَارِجَ الْحُرُوفِ وَالصِّفَاتِ لِيَلْفِظُوا بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ
٧- مُحَرَّرِي التَّجْوِيدِ وَالْمَوَاقِفِ وَمَا الَّذِي رُسِمَ فِي الْمَصَاحِفِ
٨- مِنْ كُلِّ مَقْطُوعٍ وَمَوْضُوعٍ بِهَا وَتَاءٍ أَنْتَى لَمْ تَكُنْ تُكْتَبُ بِهَا

أي: وبعد ما تقدم والحمد لله والصلاة على النبي وآله وصحبه ومن تبعهم، وأتى بها اقتداءً برسول الله ﷺ كما ثبت في الأحاديث الصحيحة أنه - عليه الصلاة والسلام - كان يأتي بها في كتبه وخطبه. رواه عبد القادر الرهاوي في «الأربعين» له بأسانيده عن أربعين صحابياً.

(١) رواه البخاري، رقم (١٤٩٧)، ومسلم رقم (١٠٧٨).

واختلف في أول ذكرها؛ فقيل: إنه داود - عليه السلام - وإنما هي فصل الخطاب المشار إليه في الآية، وقيل: قُسُّ بن ساعدة، وقيل: كعب بن لؤي، وقيل: يعرب بن قحطان، حكاه النووي في كتاب الجمعة في «شرح مسلم»، وهي مبنية على الضم على تقدير نية الإضافة دون لفظها، فإن نوى لفظها نصبت على الظرفية أو خفضت بـ «من»، ولا يدخلها التنوين لنية الإضافة. قرأ الجحدري والعقيلي: (لله الأمر من قبل ومن بعد) بالخفض من غير تنوين، أي: من قبل الغلب ومن بعده، وكذا إن ذكرت الإضافة لفظاً، تقول: جئتك بعد زيد ومن بعده، وإن قطعت عن الإضافة فكذلك، إلا أن التنوين يدخلها تقول: جئتك بعداً ومن بعد. وهذه الأحكام الأربعة لا تختص ببعده، فيشترك فيها أخواتها مثل: قبل وخلف وأمام وبقية أسماء الجهات ونحوها.

و (إن هذه مقدمة) أي: أرجوزة، من بحر الرجز، وهو: مستفعلن مستفعلن ست مرات: طائفة من علم التجويد، وضعتها في الذي يلزم كل قارئ معرفته، إذ هو واجب عليه وجوباً محتماً، أي: مفروضاً، وهما أي: الواجب والفرض بمعنى واحد خلافاً للحنفية، وذكرهما تأكيداً والواجب: ما أثبت فاعله وعوقب تاركه.

و (قبل الشروع) أي: في القرآن (وأن يعلموا) مخارج الحروف وصفاتها؛ (ليلفظوا بأفصح اللغات) التي بها القرآن وهي لغة المنزل عليه ﷺ ولغة أهل الجنة في الجنة، يدل عليه قوله عليه السلام: «أحب العرب لثلاث: لأني عربي، والقرآن عربي، ولسان أهل الجنة في الجنة عربي»^(١) أي: حال كونهم متقني تجويد القرآن كما يأتي تعريفه، عارفي مواقفه ومبادئه وما رسم في المصاحف العثمانية، إذ هي أحد أركان القرآن الثلاثة التي إذا اختل منها واحد في قراءة ما كانت شاذة. من مقطوع وموصول فيها، وهو معنى قول الناظم: (بها وتاء تأنيث لم تكن تكتب بها) مربوطه بل بتاء مجرورة، وقصر الناظم (بها) ضرورة.

(١) رواه العقيلي عن ابن عباس مرفوعاً وقال لا أصل له، وقد ذكره ابن الجوزي في الموضوعات وقال في اللآلئ الحديث أخرجه الطبراني والحاكم في المستدرک وصححه، والبيهقي في شعب الإيمان وتعقبه الذهبي فقال يحيى بن يزيد ضعفه أحمد وغيره والعلاء بن عمرو الحنفي ليس بعمدة ومحمد بن الفضل متهم فليس يصلح للمتابعات قال وأظن الحديث موضوعاً وله شاهد رواه الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: أنا عربي والقرآن عربي ولسان أهل الجنة عربي. انظر: حديث رقم (١٧٣)، في ضعيف الجامع.

باب بيان المخارج

٩- مَخَارِجُ الْحُرُوفِ سَبْعَةٌ عَشْرٌ عَلَى الَّذِي يَخْتَارُهُ مَنْ اخْتَبَرَ

المخارج جمع مخرج: اسم لموضع الخروج، وهو الحيز المولد للحروف، والحروف: جمع حرف، ومراده بها حروف الهجاء لا أحرف المعاني.

وحروف كل شيء طَرَفُهُ ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ﴾ [الحج: ١١] أي: طرف وجانب وكاتب.

ومادة الحرف الصوت، والصوت: هواء متموج متصادم بين جسمين، والحرف: صوت معتمد على مقطع محقق أو مقدر، ويختص بالإنسان، والحركة عرض يحله لإمكان اللفظ والتركيب.

و(الحروف) العربية وتسمى حروف المعجم؛ لأنها مقطعة لا تفهم إلا بإضافة بعضها إلى بعض، وتسمى حروف الهجاء والتهجي وأبي جاد تسعة وعشرون حرفاً بإسقاط اللام ألف وزيادة الهمز كما نص عليه سيبويه^(١)، وهي: الهمزة، والهاء، والألف، والعين، والحاء، والغين، والحاء، والقاف، والكاف، والجيم، والشين، والياء، والضاد، واللام، والنون، والراء، والطاء، والذال، والتاء، والظاء، والذال، والثاء، والصاد، والسين، والزاي، والفاء، والواو، والباء، والميم، وجمعها الشاطبي^(٢) في قوله^(٣):

أَهَاعَ حَشَا غَاوٍ خَلَا قَارِيٍّ كَمَا جَزَى شَرْطُ يُسْرَى صَارِعٍ لَاحٍ نَوْفَلًا
وَعَى طُهُرَ دِينَ تَمَّهُ ظِلُّ ذِي ثَنَا صَفَا سَجَلُ زُهْدٍ فِي وُجُوهِ بَنِي مَلَا

تأخذ أربعة (أهاع) بكمالها، ثم من (حشا) إلى آخرها أول كل كلمة فأول.

(١) عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر المشهور بسيبويه، إمام النحاة وشيخ المدرسة البصرية بعد الخليل، صاحب أقدم مصنف نحوي وصلنا وهو الكتاب (ت ١٨٠هـ). انظر: معجم الأدباء (٤/٢١٧).

(٢) القاسم بن فيره الشاطبي، إمام الإقراء، كان عالماً بالحديث والتفسير واللغة، له مصنفات كثيرة منها: قصيدته المسماة: حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع، قصيدته المسماة: عقيلة أتراب القصائد وكذلك أرجوزة ناظمة الزهر وغيرها (ت ٥٩٠هـ). انظر: غاية النهاية (٢/٢٠).

(٣) البيتان من منظومة حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع العوالي، برقمي (١١٤٩، ١١٥٠).

ومخارج هذه الحروف سبعة عشر، وهو الذي اختاره المحققون قال الناظم: الصحيح المختار عندنا وعند من تقدمنا من المحققين كالخليل بن أحمد، ومكي بن أبي طالب^(١)، وأبي القاسم الهذلي^(٢)، وأبي الحسن شريح^(٣)، وغيرهم أن المخارج سبعة عشر مخرجا، وهذا هو الذي يظهر من حيث الاختبار، وهو الذي أثبتته أبو عليّ ابن سينا في مؤلف أخرجه في مخارج الحروف وصفاتها. انتهى

وقال سيويه وأتباعه كالشاطبي: ستة عشر مخرجا، فأسقطوا مخرج الحروف الجوفية وهي حروف المد واللين، وجعلوا مخرج الألف من أقصى الحلق والواو من مخرج المتحركة كالياء.

وقال الفراء^(٤) وأتباعه: أربعة عشر، فأسقطوا مخرج النون واللام والراء، وجعلوها من مخرج واحد.

والصحيح الأول، ويظهر ذلك بالاختبار، وهو أن تسكن الحروف أو تشدد وهو أبين وتدخل فيه همزة الوصل، فحيث انقطع الصوت كان مخرجه.

ثم اعلم أن هذه المخارج المذكورة دائرة على ثلاثة: حلق ولسان وشفة ويعمها الفم.

١٠- فَأَلْفُ الْجُوفِ وَأُخْتَاهَا وَهِيَ حُرُوفٌ مَدَّ لِلْهَوَاءِ تَنْتَهِي

أخبر أن الألف والواو الساكنة المضموم ما قبلها والياء الساكنة المكسور ما قبلها، وأشار إليهما بقوله: (وأختها) أي: وأخت الألف يخرجن من الجوف وتسمى - أعني هذه

(١) مكي بن أبي طالب حموش القيس، الأندلسي، القرطبي، أبو محمد مقرئ عالم بالتفسير والعربية وشيخ القراء والمجودين كان كثير التأليف له من الكتب: مشكل إعراب القرآن، والرعاية، والكشف، والتبصرة، وغيرها (ت ٤٣٧هـ). انظر: إنباه الرواة (٣/٣١٣).

(٢) طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون، أبو الحسن، أستاذ عارف وثقة ضابط (ت ٣٩٩هـ). انظر: غاية النهاية (١/٣٣٩).

(٣) محمد بن شريح بن أحمد بن محمد، أبو عبد الله الرعيني الإشبيلي، الأستاذ المحقق لقي مكيًا وأخذ القراءة عنه وأجازه غيره، ألف كتابي الكافي والتذكير (ت ٤٧٦هـ). انظر: غاية النهاية (٢/١٥٣).

(٤) أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، أحد شيوخ المدرسة الكوفية، أخذ النحو عن الكسائي وأخذ عنه سلمة بن عاصم كان إمامًا ثقة له تصانيف منها: معاني القرآن وغيرها (ت ٢٠٧هـ). انظر: طبقات النحويين (ص: ١٤٣).

الحروف- حروف المد واللين كما سأبينه في موضعه إن شاء الله تعالى. وتسمى الهوائية والجوفية. قال الخليل: وإنما نسبت إلى الجوف؛ لأنه آخر انقطاع مخرجها. قال مكّي: وزاد غير الخليل معها الهمزة؛ لأن مخرجها من الصدر، وهو يتصل بالجوف. قال الناظم رادًا عليه في كتاب «النشر»: قلت: الصواب اختصاص هذه الثلاثة بالجوف دون الهمزة؛ لأنهن أصوات لا يعتمدن على مكان معين يتصلن بالهواء بخلاف الهمزة. انتهى.

قوله: (للهمزة تنتهي) أي: ليس لها حيز تنتهي إليه، وإنما تنتهي بانتهاء الهواء.

تنبيهان:

أحدهما: إن قيل: لم أضف الناظم الواو والياء إلى الألف؟ قلت: لأنه لما كانت الألف لا تأتي إلا ساكنة، ولا يأتي ما قبلها لا مفتوحًا بخلاف الواو والياء فلا يثبتان على حالة واحدة، بل لهم أحوال يأتي ذكرها كانت الألف كالأصل وكانتا كالفرع، ومن حق الفرع أن يضاف إلى الأصل ولا ينعكس.

ثانيهما: إن قيل: إن وضع الإنسان على الانتصاب يلزم منه أن تكون رأسه أوله ورجلاه آخره، وإذا كان كذلك، فينبغي أن يكون أول المخارج الشفتين، وأول مخارجها مما يلي البشرة، وثانيها اللسان، وأوله مما يلي الأسنان، وآخره مما يلي الحلق، وثالثها الحلق، وأوله مما يلي اللسان وآخره مما يلي الصدر، فلم عكسوا أول المخارج الجوف وآخرها الشفتين؟

قلت: الحكمة في ذلك ظاهرة لمن تأملها، وهي أنه لما كان مادة الصوت الهواء الخارج من داخل كان أول المخارج آخر الحلق، وآخرها أول الشفتين فتأمل.

١١- ثُمَّ لِأَقْصَى الْحَلْقِ هَمْزٌ هَاءٌ ثُمَّ لَوَسْطِهِ فَعَيْنٌ حَاءٌ

١٢- أذناه عَيْنٌ حَاوُّهَا

أشار إلى أن في الحلق ثلاثة مخارج لستة أحرف، فالهمزة والهاء من أقصى الحلق مما يلي الصدر، وهو المخرج الأول من مخارج الحلق.

الثاني من المخارج: العين والحاء والمهملتان من وسط الحلق.

واعلم أن العين قبل الحاء عند الجمهور كما نصّ عليه مكّي. قال الناظم: وهو ظاهرٌ كلام سيبويه وغيره، وهذا المخرج هو الثاني من مخارج الحلق.

الثالث من المخارج: الغين والخاء المعجمتان من أول الحلق وهو معنى قول الناظم رحمه الله: (أدناه إلى الفم)، ونص شريح على أن الغين قبل الخاء وهو ظاهر كلام سيبويه، ونص مكّي على تقديم الخاء، قال الناظم: قال الأستاذ أبو الحسن عليّ بن محمد بن خروف النحوي^(١): إن سيبويه لم يقصد ترتيباً فيما هو من مخرج واحد، وتسمى هذه الحروف الحلقية؛ لخروجها من الحلق، وهذا المخرج الثالث من مخارج الحلق.

الرابع من المخارج:

..... وَالْقَافُ أَقْصَى اللِّسَانِ فَوْقَ ثَمَّ الكَافُ
١٣- أَسْفَلُ

في اللسان عشرة مخارج لثمانية عشر حرفاً:

المخرج الأول القاف، وتخرج من آخر اللسان مما يلي الحلق ومخرج الخاء، وهذا هو الخامس من المخارج.

المخرج الثاني من مخارج اللسان وهو السادس من المخارج الكاف، وتخرج من آخر اللسان من أسفل مخرج القاف قليلاً، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: (ثم الكاف أسفل) أي: من القاف وما يليه من الحنك، ويقال: لكل منها لهوي نسبة إلى اللهاة، وهي اللحمية المشرفة على الحلق.

... وَالْوَسْطُ فَجَيْمُ الشَّيْنِ يَا وَالضَّادُ مِنْ حَافَتِهِ إِذْ وَلِيَا
١٤- لِأَضْرَاسٍ مِنْ أَيْسَرٍ أَوْ يَمْنَاهَا

المخرج الثالث من مخارج اللسان، وهو السابع من المخارج: الجيم، والشين المعجمة، والياء المثناة تحت أعني: غير المدية مخرجهن من وسط اللسان وما بينه وبين وسط الحنك، ويقال: إن الجيم قبلها، قال المهدي^(٢): إن الشين تلي الكاف والجيم والياء يليان الشين حكاة

(١) علي بن محمد بن يوسف بن مسعود القيسي القرطبي، أبو الحسن نظام الدين، المعروف بابن خروف، شاعر أندلسي، من أهل قرطبة، رحل إلى المشرق وأقام بحلب، واتصل بقاضيها ابن شداد وأسند إليه الإشراف على مارستان يسمى "مارستان نور الدين" واختل في آخر عمره، وتوفي بها متردياً في جب (ت ٦٠٤ هـ). انظر: الأعلام (٤/ ٣٣٠).

(٢) أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدي، نحوي، لغوي، مقرئ، مفسر، أصله من المهديّة من بلاد إفريقية، ودخل الأندلس، من تصانيفه، تفسير كبير سماه (التفصيل الجامع لعلوم التنزيل)، و (الهداية في

عنه الناظم، وتسمى هذه الحروف: الشجرية.

والشَّجْرُ: مفرج الفم، أي: مفتحه.

المخرج الرابع من مخارج اللسان، وهو الثامن من المخارج: الضاد المعجمة، تخرج من أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس، من الجانب الأيسر وأيسر وأكثر استعمالاً، وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يخرجها من الجانبين. حكاها الناظم، والضمير في (حافته) للسان وفي (بمعناها) للأضراس.

وَاللَّامُ أَذْنَاهَا لِمُتَّهَاهَا

١٥- وَالنُّونُ مِنْ طَرَفِهِ تَحْتُ اجْعَلُوا وَالرَّاءُ يَدَانِيهِ لِظَهْرِ أَذْخَلُ

المخرج الخامس من مخارج اللسان، وهو التاسع من المخارج: اللام وتخرج من أول حافة اللسان من أذناها، أي: أدنى حافة اللسان، وهي جانبه إلى منتهى طَرَفِهِ وما يحاذيها من الحنك الأعلى مما فوق لا الثانية خلافاً لسيبويه رحمه الله والثنية: مقدم الأسنان، والضاحك: كل سن يبدو من مقدم الأضراس عند الضحك، والضميران في (أذناها) و(منتهاهما) لحافة اللسان، وهي عبارة عن جانبه وتقدم.

المخرج السادس من مخارج اللسان، وهو العاشر من المخارج: النون، وتخرج من طرف اللسان، وهي عبارة عن رأسه بينه وبين ما فوق الثنايا أسفل اللام قليلاً وهو المراد بقوله: (تحت اجعلوا) وقيل: فوقها، والله أعلم.

المخرج السابع من مخارج اللسان، وهو الحادي عشر: الراء وتخرج من مخرج النون من طرف اللسان بينه وبين فوق الثنايا العليا؛ لأنها أدخل في ظهر اللسان قليلاً، هذا مذهب سيبويه، وذهب الفراء وقطرب^(١) والجزمي^(٢) إلى أن اللام والنون والراء من مخرج واحد في

القراءات السبع) (ت ٤٤٠هـ). انظر: إنباه الرواة (١/ ٩١).

(١) محمد بن المستنير، أبو علي الشهير بقطرب، عالم بالنحو واللغة، أخذ النحو عن سيبويه وعن جماعة من علماء البصرة، له تصانيف كثيرة منها: معاني القرآن، غريب الحديث، كتاب الصفات، كتاب الاشتقاق، وغيرها (ت ٢٠٦هـ). انظر: أخبار النحويين (ص: ٤٩).

(٢) صالح بن إسحق، أبو عمر الجرمي، النحوي الفقيه المحدث اللغوي، النحوي، قرأ على الأخصش كتاب

رأس اللسان ومحاذيه. قوله: (يدانيه) أي: مخرج الراء يداني - أي: يقارب - مخرج النون.
 ١٦- وَالطَّاءُ وَالذَّالُ وَتَا مِنْهُ وَمِنْ عُلْيَا الثَّنَائِيَا، وَالصَّفِيرُ مُسْتَكِنٌ
 ١٧- مِنْهُ وَمِنْ فَوْقِ الثَّنَائِيَا السُّفْلَى

المخرج الخامس من مخارج اللسان، وهو الثاني عشر من المخارج: الطاء والذال المهملتان، والتاء المثناة ومخرجهن من طرف اللسان مما بينه وبين أصول الثنايا العليا مصعداً إلى الحنك، والمراد بالثنتين جمعاً نحو (قُلُوبُكُمْ) لعدم اللبس، وليس المراد طرفيهما، لأنه قد يأتي في كلام الناظم فيبقى الكلام عاماً في وسطها وأصلها

قال الجعبري: وأطبق المصنفون على أنها من أصل الثنيتين العليتين تابعين لقول سيبويه لما بين طرف اللسان وأصول الثنايا. قال ابن الحاجب^(١): ليس أصول الثنايا؛ لأنها قد تخرج من وسطها وهو الذي يظهر؛ لأن الأصول تشارك اللثة.

المخرج التاسع من مخارج اللسان، وهو الثالث عشر من المخارج: حروف الصفيير الثنايا السفلى، ويقال في الزاي: زاء بالمد وزياً بالكسر والتشديد، والضمير في (منه) لطرف اللسان، ومعنى (مستكن) مستقر.

وَالطَّاءُ وَالذَّالُ وَتَا لِلْعُلْيَا
 ١٨- مِنْ طَرْفَيْهِمَا

سيبويه، وأخذ عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي وأخذ منه المازني، وكان السبب في إظهار كتاب سيبويه، كان صاحب دين وورع (ت ٢٢٥هـ). انظر: نزهة الألباء (ص: ١١٤).
 (١) في الشافية، وابن الحاجب عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب: فقيه مالكي، من كبار المعلماء بالعربية، كردي الأصل، ولد في أسنا (من صعيد مصر) ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق، ومات بالإسكندرية، وكان أبوه حاجبا فعرف به، من كتبه: "الكافية" في النحو، و"الشافعية" في الصرف، و"مختصر الفقه" استخرجه من ستين كتابا، في فقه المالكية، ويسمى "جامع الأمهات" و"المقصد الجليل" قصيدة في العروض، و"الأمالي النحوية" و"منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل" في أصول الفقه، و"مختصر منتهى السؤل والأمل" و"الإيضاح" في شرح المفصل للزخشي، والأمالي المعلقة عن ابن الحاجب" (ت ٦٤٦ هـ). انظر: الأعلام (٤/ ٢١١).

الضمير في (طرفيها) للسان، والثنايا العليا أي:

المخرج العاشر من مخارج اللسان، وهو الرابع عشر من المخارج: الظاء والذال المعجمتان، والثاء المثثة، ويخرجن من طرف اللسان وطرف الثنايا العليا، ويقال لهن: اللثوية؛ لخروجهن من اللثة - بكسر اللام - وهو ما حول الأسنان من اللحم. قال الجوهري وغيره: هو اللحم الذي ينبت فيه الأسنان.

ولما فرغ الناظم من ذكر مخارج اللسان شرع في مخارج الشفة فقال:

..... وَمِنْ بَطْنِ الشَّفَةِ فالفَمَعَ اطْرَافِ الثَّنَايَا المُشْرِفَةِ
١٩- لِلشَّفَتَيْنِ الوَاوُ بَاءٌ مِيمٌ وَعُغْنَةٌ مَخْرَجُهَا الخَيْشُومُ

أي: المخرج الأول من مخارج الشفة، وهو الخامس عشر من المخارج: الفاء، وتخرج من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا، وإليها أشار بقوله: (المشرفة). وقال مكي: أطراف العليا والسفلى.

المخرج الثاني من مخارج الشفة، وهو السادس عشر من المخارج: الواو - أعني غير المدية - والباء الموحدة، ويخرجن من بين الشفتين العليا والسفلى، فينطبقان على الباء والميم وينفتحان عن الواو، ويقال لهن: الشفهية والشفوية نسبة إلى الموضع الذي يخرجن منه، وهو الشفتان.

المخرج السابع عشر: وهو آخر المخارج الغنة، وتخرج من الخيشوم وهو الأنف، وتكون في النون ولو تنويناً والميم الساكنتين حالة الإخفاء، أو ما في حكمه من الإدغام بالغنة لا عمل للسان فيها، وهي من الصفات، ولو ذكر موضعها مخرج النون المخففة كان أولى.

قال مكي: النون الخفية مخرجها من الخيشوم، وهو فوق غار الحنك الأعلى. وقال: الغنة نون ساكنة، أي: تابعة للنون الساكنة. قال: وهي حرف شديد.

قال الجعبري: جعله الغنة حرفاً غير شديد بالمهملة، وإن أراد أنها ذات محل مغاير فلا

يلزم منه حرفيتها. قال: وإلى هذا أشرنا في العقود بقولنا:

وَالْعُنَّةُ أَبْطَلُ قَوْلٍ مَكِّيٍّ بِهَا فِي أُمَّهَا حَرْفٌ وَأَمَّ بِيَان
فِي أُمَّهَا لَا تَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهَا وَتَحِلُّ حَرْفًا رِبَةً اسْتِعْلَان

ولما تمَّ الحروف في المخارج شرع في ذكر صفاتها فقال.

بَابُ بَيَانِ الصِّفَاتِ

٢٠- صِفَاتُهَا جَهْرٌ وَرَخْوٌ مُسْتَقِلٌّ مُنْفَتِحٌ مُضْمَتَةٌ وَالضُّدُّ قُلٌّ

الصفات جمع صفة، وهي لفظ يدل على معنى في موصوفه، إما باعتبار محله أو باعتبار نفسه، فالأول: كحروف الحلق، والثاني: كالجهر والهمس، وفائدتها: تمييز الحروف المشاركة في المخرج؛ لأن المخرج للحرف كالميزان يعرف به كميته، والصفة كالناقد يعرف بها الكيفية، ولولا ذلك لكان الكلام بمنزلة أصوات البهائم التي لها مخرج واحد وصفة واحدة لا تُفهم، وهذا معنى قول المازري: إذا همست وجهرت، وأطبقت وفتحت، اختلفت أصوات الحروف التي من مخرج واحد.

والصفات كثيرة، وذكر الناظم المشهور منها، وهو: الجهر، والرخاوة، والاستفال، والانفتاح، والصمت، وأصدادها، وهي المراد بقوله: (والضد قل) أي: والضد المذكور في البيت بعد اجعله مقابلاً لكل صفة من هذه الصفات الخمس أولاً لأول وثانياً لثانٍ، وهكذا إلى آخرها على الترتيب الآتي:

٢١- مَهْمُوسُهَا (فَحْتُهُ شَخْصٌ سَكْتٌ) شَدِيدُهَا لَفْظٌ (أَجْدُ قَطٍ بَكْتٌ)

الضميران في مهموسها وشديدها للحروف، أي: المهموس من الحروف عشر، مجموعة في قولك: (فحته شخص سكت)، وجمعها بعضهم في قوله: حثت كسف شخصه، وبعضهم في: سحته كف شخص، وابن الحاجب في: ستشحك خفصه، وهي: الفاء، والحاء، والثاء، والهاء، والشين، والحاء، والصاد، والسين، والكاف، والتاء.

قال الجعبري: وأخرج بعض المتأخرين التاء والكاف، وأدخل الغين والعين والياء والضاد والطاء والذال، والتحقيق خلافه.

والهمس لغة: الخفاء، وسميت هذه الحروف مهموسة؛ لجريان النفس معها ولضعف الاعتماد عليها عند خروجها، وأقواها همساً الصاد والحاء المعجمة.

الصفة الثانية: المجهورة، وهي ضد المهموسة، وهي تسعة عشر حرفاً: الطاء، واللام، والقاف، والياء، والذال، والباء، والطاء، والعين، والميم، والراء، والزاي، والضاد المعجمة، والألف، والواو، والهمزة، والذال، والنون، والغين، والجيم يجمعها: (ظل قيد بطعم رزضا

وإذ نغج).

والجهر لغة: الإعلان وشدة الصوت، وسميت بذلك لمنع النفس أن يجري معها، إذا علمت ذلك فاعلم أن الحروف تنقسم ثلاثة أقسام: شديدة محضة وتقدمت، ورخوة، وبين الرخوة والشديدة، وأشار إليها الناظم بقوله: (وَيَيْنَ رِخْوٍ وَالشَّدِيدِ لِنَ عُمَرَ)، والصقيلي: (من رعل)، وابن الحاجب: (لم يرو عنا)، فزاد الواو والياء.

وسميت بذلك لجريان بعض الصوت معها وحبس بعضه، أو لجريانه معها جرياناً أنك إذا نطقته بنحو: اجلس وافرش جرى معها الصوت والنفس لرخاوتها، وإذا نطقت بنحو: اقعد واضرب انحبس الصوت والنفس معها، ولم يجريا لشدهما، وإذا نطقت بنحو: أنعم واعمل لم يجر الصوت والنفس معها جريانه مع الرخوة ولم ينحبس انحباسه مع الشدة فتدبر.

الصفة الخامسة: الرخاوة، وهي ستة عشر: الحاء والسين المهملتان، والحاء والظاء والشين المعجمات، والصاد المهملة، والهاء، والزاي، والواو، والضاد والغين المعجمتان، والثاء المثلية، والياء المثناة تحت، والألف، والفاء، والذال المعجمة، ويجمعها قولك: حسن خط شخص هز وضعت يافذ.

٢٢- وَيَيْنَ رِخْوٍ وَالشَّدِيدِ لِنَ عُمَرَ وَسَبْعَ عَلُوٍ (حُصَّ ضَنْغَطٍ قِظَ) حَصَرَ
٢٣- وَصَادُ ضَادٌ طَاءٌ ظَاءٌ مُطَبَّقَهُ (فَرَمِنَ لُبَّ) الحروف المذلقه

الصفة السادسة: حروف الاستعلاء، وهي سبعة أحرف: الحاء المعجمة، والصاد المهملة، والضاد والغين المعجمتان، والطاء المهملة، والقاف، والظاء المعجمة، وجمعها الناظم في قوله: (خص ضغط قظ) أشار إلى حصر حروف الاستعلاء في هذه الثلاث كلمات بقوله: (حصر).

والاستعلاء: ارتفاع اللسان إلى الحنك الأعلى عند النطق بها.

والاستعلاء لغة: العلو، وهي حروف التفخيم على الصواب، كما أفاد الناظم، وأعلاها الطاء، وأضاف إليها مكِّي الألف، وهو وهمٌ كما قرره الناظم في «النشر» وغيره، ويأتي قريباً ما يوضح ذلك.

الصفة السابعة: المستفلة وهي ضد المستعلية، وهي اثنان وعشرون حرفاً: الهمزة، والهاء، والألف، والعين والحاء المهملتان، والكاف، والجيم، والشين المعجمة، والياء المثناة تحت، واللام، والنون، والراء، والذال المهملة، والتاء المثناة فوق، والذال المعجمة، والتاء المثلثة، والسين، والزاي، والفاء، والباء الموحدة، والميم، والواو.

والاستفال لغة: الانحطاط، وسميت بذلك؛ لأن اللسان إذا نطق بها انحط عن الحنك.

الصفة الثامنة: المنطبقة، وهي ضد المنفتحة، وهي أربعة أحرف: الصاد المهملة، والضاد المعجمة، والطاء المهملة، والظاء المعجمة، وهي من صفات القوة.

والإطباق: تلاقي طائفتي اللسان والحنك الأعلى عند لفظها، وهو أبلغ من العلو، وهو لغة: التلاصق والتساوي.

الصفة التاسعة: المنفتحة، وهي ضد المنطبقة، وهي خمسة وعشرون حرفاً: الهمزة، والهاء، والألف، والعين والحاء المهملتان، والغين والحاء المعجمتان، والقاف، والكاف، والجيم، والشين المعجمة، والياء المثناة تحت، واللام، والنون، والراء، والذال المهملة، والتاء المثناة فوق، والذال المعجمة، والتاء المثلثة، والسين المهملة، والزاي، والفاء، والواو، والباء الموحدة، والميم.

والانفتاح لغة: الافتراق، وسميت بذلك لانفتاح اللسان والحنك وخروج الريح من بينها عند النطق بها.

الصفة العاشرة: المذلقة، وضدها المصمتة، وهي ستة أحرف: الفاء، والراء، والميم، والنون، واللام، والباء الموحدة، وجمعها الناظم في: (فر من لب)، وسميت بذلك لخروجها من ذلق اللسان والشفة، وهي طرفاهما.

الصفة الحادية عشر: المصمتة، وهي ضد المذلقة، وهي ثلاثة وعشرون حرفاً: الهمزة، والهاء، والألف، والعين والحاء المهملتان، والحاء والغين المعجمتان، والقاف، والكاف، والجيم، والشين المعجمة، والياء المثناة تحت، والضاد المعجمة، والطاء المهملة، والذال المهملة، والتاء المثناة فوق، والظاء المعجمة، والتاء المثلثة، والذال المعجمة، والصاد المهملة، والسين المهملة،

والزاي، والواو. وسميت بذلك، لأنها من الصمت، وهو المنع. قال الأخفش^(١): من صمت: منع نفسه الكلام.

تتمة: لم نجد كلمة رباعية فما فوقها بناؤها من الحروف المصمتة لثقلها إلا ما ندر كعسجد.

٢٤- صَفِيرُهَا صَادٌ وَزِيٌّ سِينٌ قَلْقَلَةٌ (قُطْبُ جَدٍ) وَاللَّيْنُ
٢٥- وَاوٌ وَيَاءٌ سُكَّنَا وَأَنْفَتَحَا قَبْلَهُمَا.....

لما فرغ من ذكر أضداد الصفات الخمسة المتقدمة في قوله: (صفاتها جهر...) إلى آخره، شرع في ذكر صفات اختصت ببعض الحروف دون بعض، فأخبر أن الصاد المهملة والزاي والسين المهملة موصوفة بالصفير، وهو: صوت زائد من بين الشفتين يصحب الصاد وأخواتها عند خروجها، وهي الحروف الأصلية المتقدمة، وهذه هي الصفة الثانية عشر من الصفات.

الصفة الثالثة عشر: القلقلة، وهي خمسة أحرف جمعها الناظم في: (قطب جد)، والداني^(٢) ومكي في: (جد بطق)، وابن الحاجب في: (قد طبح)، وهي: القاف، والذال، والطاء، والباء، والجيم. وأضاف بعضهم إليها الهمزة؛ لأنها مجهورة شديدة، ولم يذكرها الجمهور لما يدخلها من التخفيف حالة السكون ففارقت أخواتها ولما يعترها من الإعلال.

قال الناظم: وذكر سيبويه معها التاء مع أنها من المهموسة، وذكر لها نفعاً، وهو قوي في الاختيار، وذكر منها المبرد الكاف إلا أنه جعلها دون القاف.

وسميت بذلك؛ لأنها إذا سكنت ضعفت فاشتبهت بغيرها، فيحتاج إلى ظهور صوت

(١) سعيد بن مسعدة، أبو الحسن الأخفش، شيخ المدرسة البصرية بعد سيبويه وواحد من أحذق أصحابه وعن طريقه وصل إلينا كتابه القيم (الكتاب) له مصنفات منها: المسائل، معاني القرآن، وغيرها (ت ٢١٥هـ) وفيها خلاف. انظر: أخبار النحويين البصريين (ص: ٥٠).

(٢) هو عثمان بن سعيد، أبو عمرو الداني: من أئمة المشتغلين بعلوم القرآن، اختص بعلم القراءات كان من حفاظ الحديث وقيل له أكثر من مائة مصنف منها: جامع البيان في القراءات السبع - وهو من تحقيقنا - والتيسير في القراءات السبع، التحديد في الإتقان والتجويد، المقنع في رسم المصحف، المحكم في نقط المصاحف وغيرها (ت ٤٤٤هـ). انظر: غاية النهاية (١/ ٥٠٣).

يشبه النبرة حال سكونها في الوقت وغيره - كما سألينه إن شاء الله تعالى - وإلى زيادة إتمام النطق بها فلذلك الصوت في سكونها أبين منه في حركتها وفي الوقت أمكن.

وأصل هذه الحروف: القاف، وإليه أشار الشاطبي بقوله: (وَأَعْرَفُهُنَّ الْقَافُ). قال الناظم: لأنه لا يقدر أن يؤتى بها ساكنة إلا مع صوت زائد لشدة استعلائها، وذهب متأخرو أئمتنا إلى تخصيص القلقلة بالوقف تمكيناً بظاهر ما رووه عن عبارة المتقدمين أن القلقلة تظهر في هذه الحروف في الوقف، فظنوا أن المراد بالوقف ضد الوصل، وليس المراد سوى السكون، وقوى الشبهة في ذلك كون القلقلة في الوقف العرفي أبين، وحسبانهم أن القلقلة حركة، وليس كذلك، فقد قال الخليل: القلقلة شدة الصياح.

الصفة الرابعة عشر: حرفا اللين، وهما الواو والياء الساكنان المفتوح ما قبلها، والألف في قول الناظم: (انفتحا) للإطلاق.

..... وَالْإِنْجِرَافُ صُحْحًا

٢٦- فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ وَتَكَرِيرِ جُعِلَ وَلِلتَّفْشِيِّ الشَّيْنِ ضَادًا اسْتَطَلَّ

الصفة الخامسة عشر: الانحراف، وهو في اللام والراء، وهو لغة: الميل، وفي قوله: (والانحراف صححا في اللام والراء) إشارة إلى وجود الخلاف. قال في «النشر»: وحرفا الانحراف: اللام والراء على الصحيح. قلت: ومذهب مكي ونسب للكوفيين.

قال الجعبري: وهو مذهب سيوييه، وقيل: اللام فقط، وهو مذهب الداني وابن الحاجب ونسب إلى البصريين، ووصفها بذلك؛ لأن اللام فيها انحراف إلى طرف اللسان والراء فيه انحراف إلى ظهر اللسان وميل قليل إلى جهة اللام، ولذلك يجعلها الألتغ لاماً. الصفة السادسة عشر: المكرر، وهو حرف الراء، والتكرار: إعادة الشيء، وأقله مرة. قال الجعبري وتكريره لحن، فيجب التحفظ عنه لا به.

قال مكي: ولا بد في القراءة من إخفاء التكرير، وواجب على القارئ أن يخفي تكريره ولا يظهره، فمتى أظهره فقد جعل من الحروف المشدد حروفاً ومن المخفف حرفين. قال الجعبري: وطريق السلامة منه أن يلصق الالفاظ به ظهر لسانه بأعلى خنكِهِ لصقاً

محكمًا مرة واحدة، ومتى ارتعد حدث من كل مرة راء.

فإذا قلت: تسميتهم له مكرراً ينافي نصفهم على عدم تكريره؟ قلت: معنى قولهم: (مكرراً) أن له قبول التكرار لارتعاد طرفي اللسان به عند اللفظ؛ كقولهم لغير الضاحك: إنسان ضاحك، واتصاف الشيء أعم من أن يكون بالفعل أو بالقوة.

الصفة السابعة عشر: التفشي، وهو في الشين وحده عند الناظم والداني، وأضاف إليه صاحب «درر الأفكار» الفاء كما أفاده الجعبري، وأضاف مكّي أيضاً الثاء وبعضهم الضاد، والتفشي: انتشار الصوت عند لفظها. قال الجعبري: والتحقيق أن الضاد انتشر بمخرجه، وذلك - أي: الشين - لصوته.

الصفة الثامنة عشر: المستطيلة، وهي الضاد المعجمة، والاستطالة: الامتداد من أول حافة اللسان إلى آخرها. قال مكّي: لتمكنها من الصفات، وسميت بذلك لأنه استطال عند النطق بها حتى اتصل بمخرج اللام، وذلك ما فيه من القوة والجهر والإطباق والاستعلاء. والاستطالة في اللغة بعد المسافتين، ومن ثمّ صعب النطق بها.

فإن قلت: ما الفرق بين المستطيل والممدود؟ قلت: الفرق بينهما أن المستطيل جرى في مخرجه، والممدود جرى في نفسه، فتدبر.

الصفة التاسعة عشر - ولم يذكرها في النظم من الصفات: حروف المد، وتسمى الجوفية والهوائية كما تقدم، وأمكنهن عند الجمهور الألف، وهو مذهب الداني والناظم وابن الحاجب وابن مالك.

قال الجعبري: ومن تجوز بتخصيص الألف فللزومه ذلك دون أخويه، فإنها لا يكونان كذلك إلا بالقيدين، ومن ثم قال: وأصل ذلك الألف، وهو مذهب سيبويه، ثم قال: والتحقيق التعميم بالتقييد.

تنبيه: الجمهور على أن الفتحة متولدة من الألف، والكسرة متولدة من الياء، والضمة متولدة من الواو، فتكون الحروف عندهم قبل الحركات، وقيل عكس ذلك بدليل أن كل حركة من حرف ولا عكس، أي: ولا حرف من حركة إذ لا يكون الذاتي مادة للعرض ولا العكس، وقال قوم: الحركة سابقة الحرف لتوقف وجود الحرف عارياً عنها. قال الجعبري:

قال أهل التحقيق متقارنان لما يلزم من تقدمها وتأخرها قيام العرض بذاته.

الصفة العشرون: ولم يذكرها أيضًا في النظم - الخفية، وهي: الهاء وحدها، وهو مذهب الناظم، وأضاف بعضهم إليها الألف والواو والياء، والخفاء: الاستتار، سميت بذلك؛ لخفائها في اللفظ إذا اندرجت بعد حرف قبلها.

ومن الصفات أيضًا: الغنة، كما تقدم.

ومنها أيضًا: الممال - أي: قابل للإمالة^(١) - الألف، ومن الحركات الفتحة، والإمالة: جعل الألف كالياء والفتحة كالكسرة، وهي لغة: العدول بالمنتصب إلى جهة السفلى، وأضاف إليها مكى الرء وهاء التأنيث.

قال الجعبري: وليس بمستقيم: وإنما الممال فتحة الرء وفتحة ما قبل الهاء لصحتها فيها. ومنها: الجرسى والمهتوف الهمزة لشدة نبرتها، والجرس للصوت، واشتق الخليل من المخارج عشرة ألقاب ذكرناها كالحلقية واللّهوية والشجرية... إلى آخرها.

ثم اعلم أن من الصفات ما هو متضاد فلا يجمع مضادان في حرف واحد، ومنها ما هو غير متضاد، فيمكن اجتماع صفتين فأكثر في حرف واحد، وكل منهما إما صفة قوية تقوي موصوفها، أو صفة ضعف تضعف موصوفها.

قال الجعبري: ومن ثمّ انقسمت الحروف بهذا الاعتبار ثلاثة أقسام: قوي مطلقًا، وهو: ما اجتمع فيه صفات القوة، وضعيف مطلقًا، وهو: ما انفردت فيه صفات الضعف، وقوي من جهة ضعيف من أخرى، وهو: ما اجتمع فيه النوعان، فالجهر والاستعلاء والاستطالة والإطباق والتفخيم والشدة والقلقلة والجرس والهتف صفات قوية، والهمس والاستفال والانفتاح والترقيق والرخاوة والخفاء صفات ضعف.

(١) والإمالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء، وهو عند فريق النحاة: أن تنحو بالألف نحو الياء، وعند بعضهم: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، والأول أرجح الآراء وأصوبها. انظر: الكتاب (١١٧/٤)، والمقتضب (٤٢/١)، والإقناع (٦٨/١)، والنشر (٣٠/٢).

خاتمة

ينبه بها المبتدئ، ويتذكر بها المنتهي في ذكر كل حرف وما اشتمل عليه من الصفات المتقدمة.

فالآلف اشتملت على عشرة: مجهورة، منفتحة، رخوة، خفية، ممالة، هاوية، مصممة، جوفية، مستقلة، مدية.

والهمزة: اشتملت على ثمانية: مجهورة، منفتحة، شديدة، مستقلة، جرسية، مهتوفة، مصممة، حلقيه.

والهاء: سبعة: مهموسة، مستقلة، منفتحة، رخوة، خفية، مصممة، حلقيه.

والعين: ستة: مجهورة، منفتحة، مستقلة، بين الشدة والرخوة، مصممة، حلقيه.

والحاء: ستة أيضاً: مهموسة، مستقلة، منفتحة، رخوة، حلقيه، مصممة.

والغين: ستة أيضاً: مجهورة، منفتحة، مستعلية، رخوة، مصممة، حلقيه.

والقاف: سبعة: مجهورة، منفتحة، مستعلية، شديدة، مقلقلة، مصممة، لهوية.

والكاف: خمسة: مهموسة، مستقلة، منفتحة، مصممة، لهوية.

والجيم: سبعة: مجهورة، منفتحة، مستقلة، شديدة، مقلقلة، شجرية، مصممة.

والشين: سبعة: مهموسة، مستقلة، منفتحة، مصممة، شجرية، رخوة، متفشية.

والياء: تسعة: مجهورة، مستقلة، منفتحة، رخوة، خفية، هاوية، شجرية، مصممة، مدية.

والضاد: تسعة أيضاً: مجهورة، منطبقة، مستعلية، رخوة، مستطيلة، مصممة، شجرية، مفخمة، متفشية على قول.

واللام: سبعة: مجهورة، منفتحة، مستقلة، بين الشدة والرخوة، منحرفة، مذلقة، مرققة.

والراء: ثمانية: مجهورة، شديدة، منفتحة، مذلقة، مستقلة، بين الرخوة والشدة، مفخمة، منحرفة، متكررة.

والنون: سبعة: مجهورة، منفتحة، مستقلة، بين الشدة والرخوة، مذلقة، مرققة، أغنة.

والطاد: ثمانية: مجهورة، مستعلية، منطبقة، شديدة، مقلقلة، نطعية، مصممة، مفخمة.
والدال: سبعة: مجهورة، منفتحة، مستقلة، شديدة، مصممة، مقلقلة، نطعية.
والتاء: سبعة: مجهورة، مهموسة، مستقلة، منفتحة، شديدة، مصممة، نطعية.
والظاء: سبعة: مجهورة، مستعلية، منطبقة، رخوة، مفخمة، مصممة، لثوية.
والذال: ستة: مجهورة، منفتحة، مستقلة، رخوة، مصممة، لثوية.
والتاء: سبعة: مهموسة، مستقلة، منفتحة، رخوة، مصممة، لثوية، متفشية على قول.
والصاد: ثمانية: مهموسة، منطبقة، مستعلية، رخوة، صفيرية، مصممة، مفخمة، أصلية.
والسين: سبعة: مهموسة، مستقلة، منفتحة، رخوة، صفيرية، مصممة، أصلية.
والزاي: سبعة: مجهورة، منفتحة، رخوة، مستقلة، صفيرية، مصممة، أصلية.
والفاء: سبعة: مهموسة، مستقلة، منفتحة، رخوة، مصممة، شفوية، متفشية على قول.
والباء: سبعة أيضًا: مجهورة، منفتحة، شديدة، مقلقلة، مستقلة، مذلقة، شفوية.
والميم: سبعة أيضًا: مجهورة، منفتحة، مستقلة، بين الشدة والرخوة، مذلقة، شفوية،
أغنة.

والواو: ثمانية: مجهورة، منفتحة، رخوة، مستقلة، مدية، مصممة، خفية، هوائية.
فهذا ما تيسر من الصفات، وأضر بنا عن غيره خوف الإطالة، والله تعالى أعلم.



أبواب التجويد

٢٧- وَالْأَخْذُ بِالتَّجْوِيدِ خَتْمٌ لَزْمٌ مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ الْقُرْآنَ آثِمٌ
 ٢٧- لِأَنَّهُ بِهِ الْإِلَهُ أَنْزَلَ وَهَكَذَا مِنْهُ الْيُنَا وَصَلَا

أي: الأخذ بالتجويد، وهو العمل به فَرُضَ عَيْنٍ لَزْمٌ عَلَى كُلِّ مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ،
 والتجويد: مصدر من جود يجود تجويدًا، والاسم منه الجودة، وهي ضد الرداءة. يقال: فلان
 جَوَّدَ فِي كَذَا إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ جَيِّدًا.

وهو عبارة عن الإتيان بالقراءة مجودةً الألفاظ عارية من الرداءة في النطق، ومعناه:
 انتهاء الغاية في التصحيح وبلوغ النهاية في التحسين، فمن لم يراعِ قواعد التجويد في قراءته
 كان عاصياً آثِمًا لعصيانه؛ لأن الله تعالى إنما أنزل القرآن بالتجويد. قال الله تعالى: ﴿ وَرَتَّلْنَاهُ
 تَرْتِيلًا ﴾ [الفرقان: ٣٢] أي: أنزلناه بالترتيل، وهو التجويد.

قال الناظم: ولا شك أن الأمة كما هم متعبدون بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده، هم
 متعبدون بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه على الصفة المتلقاة من أئمة القراءة المتصلة بالحضرة
 النبوية الأفصحية العربية، التي لا يجوز مخالفتها ولا العدول عنها إلى غيرها، والناس في ذلك
 بين مُحْسِنٍ مَأْجُورٍ، ومسيءٍ آثمٍ، ومعذورٍ، فمن قدر على تصحيح كلام الله تعالى باللفظ
 الصحيح العربي الفصيح وعدل إلى اللفظ العجمي استغناء بنفسه، واستدللاً برأيه، واتكالاً
 على ما أَلْفَ من حفظه، واستكباراً عن الرجوع إلى عالم يوقفه على صحيح لفظه، فإنه مقصر
 بلا شك، وآثم بلا ريب، فقد قال رسول الله ﷺ: «الدين النصيحة، لله ولكتابه ولرسوله
 ولأئمة المسلمين وعامتهم»^(١).

(١) ورواه عن أبي هريرة الترمذي (١ / ٣٥٠)، وأحمد (٢ / ٢٩٧)، وابن نصر في "الصلاة" (ق ١٦٥ -
 ١٦٦ / ١) عن ابن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً به مثل حديث
 سهيل. وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح"، وله طرق أخرى عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة.
 أخرجه أبو نعيم (٦ / ٢٤٢ و٧ / ١٤٢) ورجاله ثقات لكن أشار أبو نعيم إلى شدوذه، وأما حديث ابن
 عمر فأخرجه الدارمي (٢ / ٣١١)، وابن نصر والبزار (ص: ١٥ - زوائده) من طريق هشام بن سعد
 عن زيد بن أسلم ونافع عنه. قلت: وهذا سند حسن وهو على شرط مسلم وعزاه في "الجامع الصغير"
 لأبي الشيخ في "التوخيخ". وأما حديث ابن عباس فأخرجه أحمد (١ / ٣٥١) من طريق عمرو بن دينار

قال: وأما من لا يُطَاوِعُهُ لِسَانُهُ ولا يجد من يهديه إلى الصواب؛ فإن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها، وقد أجمع العلماء على أنه لا تصح صلاة قارئ خلف أُمِّي - وهو من لا يحسن القراءة -، واختلفوا فيمن أبدل حرفاً بحرف، وأصح القولين عدم الصحة، كمن قرأ ﴿الَّذِينَ﴾ [البقرة: ١٣٢] بالتاء، وقد عدُّوا القراءة بغير تجويدٍ لحنًا، ونصُّوا على أن القارئ بها لحنًا، فإنهم قسموا اللحن إلى جلي وخفي، واختلفوا في حده وتعريفه.

قال الناظم: والصحيحُ أن اللحنَ فيها خلل يطرأ على الألفاظ فيخل، إلا أن الجلي يخل إخلالاً ظاهراً يشترك في معرفته علماء القراءة وغيرهم، والخفي يخل إخلالاً يختص بمعرفة علماء القراءة وأئمة الأداء الذين تلقوا من أفواه العلماء، وضبطوا على ألفاظ أهل الأداء، الذين تُرَضَى تلاوتهم ويوثق بعربيتهم، ولم يخرجوا عن حد القراءة الصحيحة الصريحة فأعطوا كل حرفٍ حقه، ونزّلوه منزلته، وأوصلوه حقه في التجويد والإتقان، والترتيل والإحسان. انتهى.

والضمير في كلام الناظم في قوله: (منه) الله تعالى. (هكذا) أي: بالتجويد وصل إلينا، فإن الله تعالى أنزله إلى اللوح المحفوظ إلى جبريل إلى النبي ﷺ إلى الصحابة إلى التابعين، هكذا خلف عن سلف حتى وصل إلينا عن شيوخنا متواتراً.

٢٩- وهو أيضاً جليّة التلاوة وزينة الأداء والقراءة
٣٠- وهو إعطاء الحروف حَقَّها من صفة لها ومُسْتَحَقَّها
٣١- ورَدُّ كُلِّ واحدٍ لأصله واللفظ في نظيره كمثلِه
٣٢- مكماً من غير ما تكلف باللطف في النطق بلا تعسف

=

قال : أخبرني من سمع ابن عباس يقول : فذكره مرفوعاً. وأخرجه الضياء في "المختارة" (١/١٠٠/٧٧) وكذا البخاري في "التاريخ" (٤٦١/٢/٣). قلت : ورجاله ثقات غير الذي لم يسم وقد أعله ابن أبي حاتم (١٧٦/٢) عن أبيه وذكر أن الصواب حديث تميم. والحديث علقه البخاري في "الإيمان" من صحيحه وقال الحافظ بعد أن ذكر رواية مسلم له موصولاً: "وللحديث طرق دون هذه في القوة منها ما أخرجه أبو يعلى من حديث ابن عباس والبخاري من حديث ابن عمر وقد بينت جميع ذلك في تعليق التعليق".

أي: التجويد (حلية التلاوة)، أي: صفة مستحسنة، والحلية كأنها مأخوذة من حُلِي العروس، والتلاوة هي: قراءة القرآن؛ كالأوراد والأسباع والدراسة، والأداء هو: عبارة عن الأخذ عن الشيوخ، والقراءة أعمهما فإنها تطلق على التلاوة والأداء.

والضمير في قوله: (وهو إعطاء الحروف) للتجويد، أي: التجويدُ إعطاء الحروف حقوقها من صفاتها اللازمة لها؛ من همس وجهر وما أشبه ذلك، والله در الناظم حيث قال في كتاب «التمهيد»: التجويد هو إعطاء الحروف حقوقها، وترتيبها مراتبها ورد الحروف إلى مخارجها وأصلها، وإلحاقها بنظيرها وإشباع لفظها، وتلطيف النطق بها على حال صنعتها وهيئتها من غير إسراف ولا تعسف، ولا إفراطٍ ولا تكلف.

وإلى ذلك أشار - عليه الصلاة والسلام - بقول: «من أحب أن يقرأ القرآن غصًا كما أنزل فليقرأه قراءة ابن أمّ عبدٍ»^(١)، أي: ابن مسعود، وكان ﷺ قد أُعطيَ حظًا عظيمًا في تجويد القرآن، وتحقيقه وترتيبه كما أنزل، وناهيك برجل أحب النبي ﷺ أن يسمع القرآن منه، ولما قرأ بكى رسول الله ﷺ كما ثبت في «الصحيحين».

ويستحب تحسين الصوت بالقراءة ما لم يخرج عن حدها، وقد ورد ذلك من فعله - عليه الصلاة والسلام - وروينا عن أبي عثمان النهدي قال: صلى بنا ابن مسعود المغرب ب «قل هو الله أحد» ولوددت أنه قرأ البقرة من حسن صوته وترتيبه.

قال الناظم: وهذه سنة الله تعالى فيمن يقرأ القرآن مجودًا كما أنزل، تلتذُّ الأسماعُ بتلاوته، وتخشعُ القلوبُ عند قراءته، حتى يكاد أن يسلب القلوب. قال: وأخبرني بعض شيوخني وغيرهم إخبارًا بلغ التواتر، عن شيخهم الإمام تقي الدين محمد بن الصائغ أنه قرأ

(١) قال الألباني في السلسلة الصحيحة (٣٧٩/٥): أخرجه ابن ماجة برقم (١٣٨)، وأحمد (٧/١)، ٤٤٥، ٤٥٤) من طريق عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش عن ابن مسعود قال: "دخل رسول ﷺ: وسلم المسجد وهو بين أبي بكر وعمر، وإذا ابن مسعود يصلي وإذا هو يقرأ (النساء)، فأنتهى إلى رأس المائة، فجعل ابن مسعود يدعو وهو قائم يصلي، فقال: النبي ﷺ: اسأل تعطه، اسأل تعطه، ثم قال: فذكره، فلما أصبح غدا إليه أبو بكر رضي الله تعالى عنه ليبشره، وقال له: ما سألت الله البارحة؟ قال: قلت: اللهم إني أسألك إيمانًا لا يرتد، ونعيمًا لا ينفد، ومرافقة محمد في أعلى جنة الخلد. ثم جاء عمر رضي الله عنه، فقيل له: إن أبا بكر قد سبقك! قال: يرحم الله أبا بكر، ما سبقته إلى خير قط إلا سبقني إليه". و السياق لأحمد، ولابن ماجة المرفوع منه فقط. قلت: وهذا إسناد حسن.

يومًا في الصلاة ﴿ وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَأَ أَرَى الْهَدَىٰ ﴾ [النمل: ٢٠] وكرر الآية فنزل طير على رأس الشيخ يسمع قراءته حتى أكملها، فنظروا إليه فإذا هو هدهد، وبلغنا عن الأستاذ أبي عبد الله البغدادي المعروف بسبط الخياط صاحب «المبهج»^(١)، وغيره أنه كان قد أعطي من ذلك حظًا عظيمًا، وأنه أسلم على يديه جماعة من اليهود والنصارى من سماع قراءته وحسن صوته.

قلت: ومن بلغنا عنه أنه قد أعطي من ذلك الحظَّ الجزيل الشيخ الإمام العلامة محبُّ بن محمد الأخيمي، كان إذا قرأ أطرب المسامع، وأخذ من القلوب بالمجامع، فهذه خصيصة يخص الله بها من يشاء من عباده.

قوله: (واللفظ في نظيره كمثله) معناه: إذا نطقت بحرف مرقق مثلاً وجاء نظيره، فاللفظ به كلفظك بالأول، و«ما» في قوله: (من غير ما تكلف) زائدة إذ الكلام تام بسقوطها. فإن قيل: ما الفرق بين حق الحرف ومستحقه؟ قلت: الفرق أن حق الحرف صفته اللازمة له من الاستفال والاستعلاء وشبههما.

ومستحقه: ما ينشأ عنها كترقيق المستفل وتفخيم المستعلي.

تتميم: التجويد على أربعة مراتب.

الأولى: الترتيل، وهو مصدر من رتل فلان كلامه إذا أتبع بعُضَهُ بعضًا على مكث وتفهم من غير عَجَلَةٍ، وهو الذي نزل به القرآن. قال تعالى: ﴿ وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ﴾ [المزمل: ٤].

قال القرطبي^(٢): الترتيل هو التأنى فيها والتمهل وتبيين الحروف والحركات، وهو المطلوب في القراءة، لا كما يفعله القراء بالديار المصرية الذين يقرءون أمام الملوك والجنائز،

(١) عبد الله بن علي بن أحمد البغدادي سبط أبي منصور الخياط، الأستاذ البارع الكامل الثقة، شيخ الاقراء ببغداد في عصره، كان عالماً بالقراءات واللغة والنحو، مولده ووفاته ببغداد، من كتبه: "المبهج" و "الاختيار في اختلاف العشرة أئمة الأمصار" في دمشق و "الروضة" و "الايجاز" و "التبصرة" كلها في القراءات (ت ٥٤١ هـ). انظر: نزهة الألباء (ص: ٤٨٢).

(٢) عبد الوهاب القرطبي عبد الوهاب بن محمد بن عبد الوهاب بن عبد القدوس القرطبي، المالكي، أبو القاسم مقرئ (ت ٤٦١ هـ). انظر: طبقات القراء (١/٤٨٢).

ويأخذون على ذلك الأجر، فأولئك الذين ضل سعيهم، وخاب عملهم، فيستحلون بذلك تغيير كتاب الله، ويهونون على أنفسهم الاجترار على الله بأن يزيدوا في تنزيله ما ليس فيه جهلاً برأيهم، ومروفاً على سنة نبيهم، ورفضاً لسير الصالحين من سلفهم ويسارعون إلى ما يُزَيَّنُّ لهم الشيطان من أعمالهم، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا، فهم في غيهم يترددون، بكتاب الله يتلاعبون، فإننا لله وإنا إليه راجعون، لكن قد أخبرنا الصادق المصدوق أن ذلك سيكون فكان.

ذكر الإمام أبو الحسين رزين وأبو عبد الله الترمذي في «نوادير الأصول» من حديث حذيفة أن رسول الله ﷺ قال: «اقرأوا القرآن بلحون العرب وأصواتها، وإياكم ولحون أهل الفسق، وسيجيء بعدي أقوام يرجعون بالقرآن ترجيع الغناء والنوح، لا يجاوز حناجرهم، مفتونة قلوبهم وقلوب الذين يعجبهم شأنهم»^(١). أعاذنا الله من ذلك.

واختلفوا هل الترتيل مع قلة القراءة أفضل أم الإسراع مع الكثرة؟ فذهب بعضهم إلى أن كثرة القراءة أفضل، واحتج بحديث: «من قرأ حرفاً فله حسنة، والحسنة بعشرة أمثالها»^(٢)، والصحيح الذي عليه معظم السلف والخلف أن الترتيل والتدبر مع قلة القراءة أفضل من السرعة مع الكثرة؛ لأن المقصود من القرآن فهمه والفقهاء فيه والعمل به، وتلاوته وحفظه وسيلة إلى معانيه.

قال ابن مسعود رضي الله عنه لأن أقرأ القارعة وإذا زلزلت أتدبرهما أحب إلي من أن أقرأ البقرة وآل عمران تهديراً.

المرتبة الثانية: التحقيق، وهو مصدر من حققت الشيء تحقيقاً إذا بلغت يقينه، ومعناه: المبالغة في الإتيان بالشيء على حقه من غير زيادة فيه ولا نقصان منه، وهو عند أهل هذا الشأن إعطاء كل حرف حقه؛ كإشباع المد، وتحقيق الهمز وإتمام الحركات، والتشديدات، وتوقية

(١) رواه الطبراني في الأوسط برقم (٧٣٧٧)، والبيهقي في شعب الإيمان برقم (٢٥٣٦)، من طريق بقية بن الوليد، عن حصين بن مالك الفزاري، عن شيخ يكنى أبا محمد. قال الطبراني: تفرد به بقية. وضعفه الشيخ الألباني في ضعيف الجامع حديث رقم (١٠٦٧).

(٢) أخرجه الترمذي برقم (٢٩١٠)، وانظر صحيح الجامع برقم (٦٤٦٩)، والسلسلة الصحيحة برقم (٢٩١٠).

الغنائ، وبيان الحروف، وإخراج بعضها من بعض بالسكت، إلى غير ذلك، ولا يكون معه قصر ولا اختلاس^(١) ولا إسكان متحرك ولا إدغامه، فالتحقيق يكون بريضة الألسن وتقويم الألفاظ وإقامة القراءة بغاية الترتيل، وهو الذي يستحب ويستحسن الأخذ به على المتعلمين، لا كما يفعله جهلة القراء من التجاوز إلى حد الإفراط من تحريك السواكن وتوليد الحروف من الحركات وتكرير الرءاءات.

فقد روي عن حمزة^(٢) أنه قرأ عليه أخ له، فجعل يمد على ﴿إِيَّاكَ﴾ [الفاتحة: ٥] فقال له: لا تفعل، أما علمت أن ما كان فوق الجعودة فهو ققط، وما كان فوق البياض فهو برص، وما كان فوق القراءة فليس بقراءة. قال نافع: قرأنا سهل لا بمضغ ولا بلوك، نسهل ولا نشدد، نقرأ على أفصح اللغات وأمضاها.

الثالثة: الحذر، وهو مصدر من حذر بالفتح يحذر بالضم إذا أسرع، فهو من الحدور الذي هو الهبوط، وهو عندهم: إدراج القراءة وسرعتها وتحقيقها بالقصر والبدل والإدغام الكبير وتخفيف الهمز ونحوه، وهو ضد التحقيق، وإنما يستعمل مع تقويم الألفاظ وتمكين الحروف لتكثير الحسنات إذ كان للقارئ بكل حرف عشر حسنات.

قال الناظم: وليحترز فيه عن بتر حروف المد وذهاب صوت الغنة واختلاس أكثر الحركات، وعن التفريط إلى غاية لا تصح بها القراءة ولا توصف بها التلاوة وتخرج عن حد الترتيل.

الرابعة: التدوير، وهو: التوسط بين المقامين التحقيق والحذر، فهذه مراتب التجويد الأربعة.

(١) الاختلاس هو: الإسراع بالحركة إسراعاً يحكم السامع به أن الحركة قد ذهبت وهي كاملة في الوزن تامة في الحقيقة إلا أنها لم ترسل (تمطط)، ولا ترسل بها فخفي إشباعها ولم يتبين تحقيقها. انظر: جمال القراءة (٥٣١/٢).

(٢) حمزة بن حبيب بن عمارة الكوفي الزيات، أحد القراء السبعة أدرك بعض الصحابة، أخذ القراءة عن الأعمش وغيره (ت ١٥٦ هـ). انظر: غاية النهاية (١/ ٢٦١).

تنبيه: الترتيل مذهب ورش^(١) وعاصم^(٢) وحمزة، والتحقيق نوع منه، والحدرد مذهب من قصر المنفصل كابن كثير^(٣)، والتدوير مذهب من مد المنفصل ولم يبالغ في إشباعه، وهو مذهب سائر القراء، وصح عن جميع الأئمة، وهو المختار عند أكثر أهل الأداء كما أفاده الناظم رحمة الله عليه.

٣٣- وَلَيْسَ يَنْبَغُ وَبَيْنَ تَرْكِهِ إِلَّا رِيَاضَةً أَمْرِيَّ بِفَكَهِه

نبهك على أنه ليس بين التجويد وبين تركه إلا رياضة امرئ بفكه، أي: فكاه، وهو من إطلاق الجزء وإرادة الكل، والفكان هما ملتقى الشدقين من الجانبين، والله در الناظم حيث قال: ولا أعلم سبباً لبلوغ نهاية الإتقان والتجويد، ووصول غاية التصحيح والتسديد، مثل رياضة الألسن والتكرار على اللفظ المتلقى من فم المحسن، وأنت ترى تجويد حروف الكتابة كيف يبلغ بها الكاتب بالرياضة وتوقيف الأستاذ.

وقال الحافظ أبو عمرو الداني: ليس بين التجويد وتركه إلا رياضة لمن تدبره بفكه.

قال الناظم: لقد صدق أبو عمرو وبصر وأوجز في القول وما قصر، فليس التجويد بتمضيغ اللسان، ولا بتقوير الفم، ولا بتعويج الفك، ولا بترعيد الصوت، ولا بتمطيط الشدق، ولا بتقطيع المد، ولا بتطين الغنات، ولا بحصرمة الرءاءات، قراءة تنفر عنها الطباع، وتمجها القلوب والأسماع، بل القراءة السهلة العذبة الحلوة اللطيفة التي لا مضغ فيها ولا لوك، ولا تعسف ولا تكلف، ولا تخرج عن طباع العرب وكلام الفصحاء بوجه من الوجه.

(١) عثمان بن سعيد بن عبد الله أبو سعيد القرشي القبطي المصري الشهير بورش، شيخ القراء المحققين، وإمام أهل الأداء، أخذ القراءة عن نافع وعرض عليه ختمات، وله اختيار خالفه فيه، وكان ثقة حجة في القراءة (ت ١٩٣هـ). انظر: غاية النهاية (١/٥٠٢).

(٢) عاصم بن أبي النجود أبو بكر الأسدي الكوفي، شيخ القراء بها وأحد القراء السبعة، تابعي ثقة وثبت في القراءة وصدوق في الحديث أخذ القراءة عن الشيباني والسلمي، وأخذ عنه حفص وحمادة وغيرهما (ت ١٢٧هـ). انظر: غاية النهاية (١/٣٤٦).

(٣) عبد الله بن كثير بن عمرو بن هرمز أبو سعيد المكي، أحد القراء السبعة، إمام أهل مكة في القراءة لقي ابن الزبير وأبا أيوب الأنصاري وأنس بن مالك وروى عنهم، كان قاضي الجماعة بمكة، روى عنه خلف كثيرًا (ت ١٢٠هـ). انظر: غاية النهاية (١/٤٤٣).

ولما فرغ الناظم من ذكر حقوق الحروف-بل هي الصفات اللازمة كالمس والاستفال- شرع في ذكر مستحقها الناشيء عن حقوقها فقال:

٣٤- فَرَقْنُ مُسْتَفْلًا مِنْ أَحْرَفٍ وَحَاذِرُنْ تَفْخِيمَ لَفْظِ الْأَلْفِ

الحروف المستفلة كلها مرفقة لا يجوز تفخيم شيء منها إلا اللام من اسم الله تعالى كما سيأتي بيانه، والحروف المستعلية كلها مفخمة لا يستثنى منها شيء، وهذا مفهوم من منطوق قوله: (فرقن مستفلاً) والنون في (فرقن) و(حاذرن) للتوكيد، أي احذر من تفخيم الألف، ومراده إذا كانت بعد حرف مستفل فإنها تكون تابعة له للزومها فتحته.

قال في «النشر»: الصحيح أن الألف لا توصف بترقيق ولا بتفخيم، بل هي بحسب ما يتقدمها، فإنها تتبعه تفخيماً وترقيقاً، وأما نص بعض المتأخرين على ترقيقها بعد الحروف المفخمة فهو شيء وهم فيه ولم يسبقه إليه أحد، وقد رد عليه الأئمة المحققون، ورأيت في ذلك تأليفاً للإمام أبي عبد الله محمد بن بزحاك سماه: «التذكرة والتبصرة لمن نسي تفخيم الألف أو أنكره». قال فيه: اعلم أيها القارئ أن من أنكر تفخيم الألف، فإنكاره صادر عن جهل أو غلط طباعه أو عدم اطلاعه أو تمسكه ببعض كتب التجويد التي أهمل مصنفوها فيها التصريح بذكر تفخيم الألف، والدليل على جهله أن الألف في قراءة ورش: (طال) و﴿فَصَالًا﴾ [البقرة: ٢٣٣] وما أشبهها مرفقة، وترقيقها غير ممكن لوقوعها بين حرفين مغلظين، والدليل على غلط طباعه أنه لا يفرق بين ألف ﴿قَالَ﴾ [البقرة: ٣٠] وألف هود [الآية: ٤٣] حالة التجويد، ووقف الإمام الأستاذ أبو حيان فكتب عليه طالعته، فرأيته قد حاز إلى صفحة النقل كمال الدراية، وبلغ في حسنه الغاية، وأما ما وقع في كلام بعض الأئمة من إطلاق الترقيق فمحمول على ما تقدم، أو للتبنيه على ما يفعله الأعاجم من المبالغة في لفظها إلى أن يصيروها كالواو.

٣٥- كَهْمَزِ الْحُمْدِ أَعُوذُ إِيَّاهُ اللَّهُ

معطوف على قوله: (فرقن) أي: إذا ابتدأت بهمزة من كلمة فتلفظ بها سلسلة في النطق بها، وتحفظ من تغليظها ك﴿أَنْتُمْ﴾ [البقرة: ٨٥] وشبهه، خصوصاً إذا أتى ألف بعدها ك﴿عَاتِي﴾ [مريم: ٩٣] ونحوهما، فإن كان بعدها حرف مجانس لها أو مقارب ك﴿أَعُوذُ﴾ [البقرة: ٦٧] و﴿أَهْدِنَا﴾ [الفاتحة: ٦] كان التحفظ بسهولة أشد، وبتريقها

ألد، فلو أتى بعدها حرف مغلظ نحو: ﴿الله﴾ [آل عمران: ٢] و﴿اللهم﴾ [آل عمران: ٢٦] و(الخلاق) ﴿وأصلح﴾ [الأعراف: ١٤٢] كان التحفظ أشد، فكثير من الجهلة ينطق بها كالمتهوع، أي: المستنطق.

..... نُــــمَّ لَامَ لَهِ لَنــــا
 ٣٦- وَلَيَتَلَطَّفْ وَعَلَى اللَّهِ وَلَا الضُّ

معطوف على الترقيق أيضًا، أي: رقق لام ﴿الله﴾ [النساء: ١٢٥] لكسرتها وبين لام ﴿لنا﴾ [البقرة: ٣٢] للنون التي بعدها، وحافظ على سكون اللام الأولى من ﴿وليتلطّف﴾ [الكهف: ١٩]، ورفق الثانية منها لمجاورتها حرف الاستعلاء، وهو الطاء، وكذلك ﴿على الله﴾ [الأعراف: ٨٩] ﴿ولا الضالين﴾ [الفاتحة: ٧]، وهو المراد بقوله: (ولا الض) لمجاورة الأولى لام الاسم الجليل المفخم والثانية الضاد.

..... والميم من تخمصة ومن مرَض

معطوف أيضًا على الترقيق. اعلم أن الميم إذا تحركت وجب التحفظ بترقيقها، خصوصًا إذا أتى بعدها حرف مفخم كيمي ﴿مخمصة﴾ [المائدة: ٣] لمجاورة الأولى الخاء والثانية الصاد، ومثل ميم ﴿مرض﴾ [البقرة: ١٠] ﴿وما الله﴾ [البقرة: ٧٤] وما أشبه ذلك، وإذا أتى بعدها ألف نحو: ﴿بما أنزل إليك﴾ [البقرة: ٤] كان التحرز من التفتيح أكد.

٣٧- وَبَاءٍ بَرِّقٍ بَاطِلٍ بِهِمْ بِيذِي فَاحْرِضْ عَلَى الشَّدَّةِ وَالْجُهِرِ الَّذِي
 ٣٨- فِيهَا وَفِي الْجِيمِ كَحُبِّ الصَّرِيرِ رُبُوءَةَ اجْتِثَّتْ وَحَاجَّ الْفَجْرِ

ومن المعطوف أيضًا. اعلم أن الباء إذا أتى بعدها حرف مفخم كباء ﴿ونطيل﴾ [الأعراف: ١٣٩] ﴿ونصلها﴾ [البقرة: ٦١] وجب التحفظ بترقيقها خصوصًا إذا وليها حرفان مفخمان؛ كباء ﴿وبرق﴾ [البقرة: ١٩] وشبهه، فإن حال بينها وبين الحرف المفخم ألف كـ ﴿ونطيل﴾ ﴿والأسباط﴾ [البقرة: ١٣٦] كان التحفظ بترقيقها أبلغ، وإذا جاورت حرفًا خفيًا كالهاء؛ نحو: ﴿بهم﴾ [البقرة: ١٥]، أو حرفًا ضعيفًا كالذال المعجمة كـ ﴿وبذي﴾ [النساء: ٣٦] وجب التحفظ بيانها.

قال الناظم: فليحذر في ترقيقها من ذهاب شدتها كما يفعله كثير من المغاربة، لاسيما إذا

كان بعدها حرفاً خفياً أو ضعيفاً، ومثل بما مثل به في النظم، وإلى ذلك أشار بقوله:
 فَاخْرُصْ عَلَى الشَّدَّةِ وَالْجُهِرِ الَّذِي
 فِيهَا وَفِي الْجِيمِ كَحُبِّ الصَّيْرِ

إلى آخره لثلاث تشبه الباء الفاء والجيم الشين.

٣٩- وَيَبْنَنَنَّ مُقْلَةً إِلَّا إِنْ سَكْنَا وَإِنْ يَكُنْ فِي الْوَقْفِ كَانَ أَبِينَا

أمر مؤكد ببيان حروف القلقلة المتقدمة إذا سكنت سكوناً لازماً كـ ﴿يَقْطَعُونَ﴾ [التوبة: ١٢١] و﴿فَطَرَتِ اللَّهُ﴾ [الروم: ٣٠] و﴿رَبُّوهُ﴾ [المؤمنون: ٥٠] و﴿أَجْتَنَّتْ﴾ [إبراهيم: ٢٦] و﴿يَدْخُلُونَ﴾ [النساء: ١٢٤].

فإن كانت القلقلة للوقف كانت أبين كـ ﴿يَرْزُقُ﴾ [البقرة: ٢١٢] و﴿مُحِيطٌ﴾ [البقرة: ١٩] و﴿فَأَزْغَبُ﴾ [الشرح: ٨] و﴿أَلْحَجَّ﴾ [البقرة: ١٩٦] و﴿أَلِهَادُ﴾ [الرعد: ١٨] والألف في (سكنا) للإطلاق، ويجوز في قاف (مقلقلة) الثانية الكسر على أنه اسم فاعل حال من (ويبنن)، والفتح على أنه اسم مفعول صفة لمحذوف تقديره: حرفاً مقللاً.

٤٠- وَحَاءٌ حَصَّ حَصَّ أَحَطَّتْ الْحُقُّ وَسَيْنٌ مُسْتَقِيمٌ يَسْطُو يَسْقُو

الحاء إذا جاورها حرف استعلاء كحاء ﴿الْحُقُّ﴾ [البقرة: ٢٦] و﴿أَحَطَّتْ﴾ [النمل: ٢٢] ووجب المحافظة على ترقيقها، فإن جاورها حرفان كانت المحافظة أكد، وكذلك تتجنب المحافظة ببيان الهمس الذي في السين من ﴿مُسْتَقِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٦١] وشبهه لثلاث يشبه الزاي فإن أتى بعدها حرف إطباق كـ (يسطو) و(يسقو) ووجب التحفظ ببيان الانفتاح والاستفال الذي فيها لثلاث تجذب قوة الإطباق الذي في الطاء، والشدة والاستعلاء الذي في القاف فتقلب صاداً.



باب الراءات

ثم قال ﷺ:

٤١- وَرَقَّقِي الرَّاءَ إِذَا مَا كُسِرَتْ كَذَلِكَ بَعْدَ الْكُسْرِ حَيْثُ سَكَنْتَ

٤٢- إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ قَبْلِ حَرْفٍ اسْتِعْلَاءً أَوْ كَانَتْ الْكُسْرَةُ لَيْسَتْ أَصْلًا

ترقيق الراء ضرب من الإمالة، غير أنها إمالة ضعيفة لانفرادها في حرف واحد، والغرض من ترقيقها اعتدال اللفظ ومناسبته، وهو الغرض بالإمالة التي تكون لمجاورة ياء أو كسرة أو حرف ممال، والتفخيم في الراء هو الأصل، بدليل عدم افتقاره إلى سبب، ولكونها أقرب حروف اللسان إلى الحنك، فأشبهت حروف الاستعلاء، فكانت مفخمة مثلها، وللقرء فيها مذاهب جارية على أصول وقواعد لا يجوز جهل القارئ بها، كما لا يجوز بمذاهبهم في الإظهار والإدغام.

وإذا اعتبرت مذاهبهم فيها وجدتها على ثلاثة أقسام: قسم لم يختلفوا في تفخيمه عملاً بالأصل، وقسم اختلفوا فيه فرقه ورش، وقسم لم يختلفوا في ترقيقه وذلك لموجب، وهو إذا كانت الراء مكسورة كسرة لازمة أو عارضة، تامة أو ناقصة، سواء كانت أولاً أو وسطاً أو طرفاً، منونة أو غير منونة، سكن ما قبلها أو تحرك، وقع بعدها حرفٌ مستعملٌ أو مستعملٌ في اسم أو فعل؛ نحو: ﴿رِزْقًا﴾ [البقرة: ٢٢] ﴿رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٧] ﴿وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرْمِينَ﴾ [التوبة: ٦٠] ﴿وَالْفَجْرِ﴾ [الفجر: ١] ﴿وَأَرِنَا﴾ [البقرة: ١٢٨] ﴿مِنْ نَذِيرٍ﴾ [القصص: ٤٦] ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ﴾ [إبراهيم: ٤٤] ﴿وَأَذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ﴾ [المزمل: ٨] و﴿الذِّكْرَى﴾ [الأنعام: ٦٨] إذا أمّلت فكلها مرفقة باتفاق؛ لغلبة الكسرة عليها حيث كانت فيها، فإنها إذا غلبت عليها حال مجاورتها إياها في نحو: ﴿فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩] كما يأتي بيانه، فلأن تغلب عليها وهي فيها أولى وأحق أيضاً، فإنها لو فخمت حال كسرتها لأدى ذلك إلى كلفة على اللسان، إذ التفخيم يطلب استعلاءه وتصدده، والكسرة تطلب انحداره وتسفله في حالة واحدة، وأما العلة في مراعاة الكسرة العارضة ما يحصل بمراعاتها من خفة اللفظ وسهولته.

قوله: (كَذَلِكَ بَعْدَ الْكُسْرِ حَيْثُ سَكَنْتَ) أي: كما أنها ترقق إذا كانت مكسورة فكذلك

إذا كان ساكنة، سواء كان سكوناً لازماً أو عارضاً، وسواء كانت الراء متوسطة أو متطرفة

وكان قبلها كسرة متصلة لازمة كـ ﴿ فِرْعَوْنَ ﴾ و﴿ اَسْتَغْفِرْ هُمْ ﴾ [التوبة: ٨٠] و﴿ اَصْبِرْ ﴾ [ص: ١٧] وما أشبه ذلك، فاتفق القراء على ترقيقها في هذه الحالة؛ لأنها لما ضعفت بسكونها غلبتها الكسرة التي قبلها فجذبتها إلى حكمها، ويستثنى من ذلك ما إذا وقعت قبل حرف من حروف الاستعلاء، فإن كان في كلمة أخرى لم يؤثر لانفصاله وعدم لزومه كـ (اَصْبِرْ صَبْرًا) و﴿ اُنذِرْ قَوْمَكَ ﴾ [نوح: ١] و﴿ وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ ﴾ [لقمان: ١٨].

قوله: (أَوْ كَانَتْ الْكَسْرَةُ لَيْسَتْ أَصْلًا) أي: عارضة، وهي ما تعرض في حالة دون أخرى، وتكون متصلة؛ نحو كسر همز الوصل في نحو: ﴿ اُرْتَابُوا ﴾ [النور: ٥٠] ﴿ اَرْجِعُوا ﴾ [يوسف: ٨١]، ومنفصلة بأن تكون في كلمة والراء في أخرى نحو: ﴿ رَبِّ اَرْجِعُونِ ﴾ [المؤمنون: ٩٩] و﴿ يَبْنِي اَرْكَب ﴾ [هود: ٤٢] فإنها تكون مفخمة.

تَنْبِيْهُ: الكسرةُ اللازمة المنفصلة لم تجيء في القرآن قبل راءٍ ساكنة والله أعلم، فإن قلت: لم اشترطوا في الكسرة التي قبل الراء اللزوم ولم يشترطوا ذلك في الكسرة التي قبل اللام؟ قلت: العلة في اشتراط لزومها قوتها بلزومها، فأثرت لذلك، وهذا بخلاف العارضة، فإنها ضعيفة لزومها فلم تؤثر، ولم يشترطوا ذلك في اللام كما يأتي؛ لأن أصلها الترقيق، فتدبره.

فصل

فأما حكمها في الوقف فلا تخلو من أن تكون ساكنة في الوصل أو متحركة، فإن كانت ساكنة في الوصل كانت في الوقف على ما كانت عليه في الوصل من الترقيق والتفخيم، وإن كانت متحركة في الوصل فلا يخلو من أن يوقف عليها بالسكون خاليًا من الإشمام^(١) أو مصاحبًا له أو بالروم^(٢) حيث يصح، فإن وقف عليها بالسكون مطلقًا فانظر إلى ما قبلها؛ فإن كانت كسرة متصلة بالراء، أو حال بينها وبينها ساكن، أو كانت ياء ساكنة أو حرفًا ممالًا رقت، وإن كانت فتحة أو ضمة متصلة بالراء، أو حال بينها وبينها ساكن غير ممال فخمت؛

(١) والإشمام: عبارة عن ضم الشفتين (كهيتهما عند التقييل)، بعد تسكين الحرف للإشارة إلى حركته حال الوقف عليه. انظر: الرعاية لتجويد القراءة للقيسي (ص: ٣٣).

(٢) الروم: هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها فيسمع لها صوت خفيف يدركه الأعمى بحاسة السمع ولا يدركه البصير بحاسة البصر، ويستعمل في الضم والكسر سواء كان إعرابًا أو بناءً. انظر: شرح ابن عقيل (٤/١٧٤).

لأن التناسب في الجميع إنما يحصل بذلك، والمراد بالحرف الممال الألف المماله إمالة كبرى أو صغرى، وإن وقفت عليها بالروم نظرت إلى حالها في الوصل، فإن كانت مرققة رقت، وإن مفخمة فُخِّمَتْ؛ لأن الحركة باقية، وإن ضعف الصوت بها في حال الوقف فيوقف على نحو: ﴿أَبْصَرَ﴾ [الكهف: ٢٦] بالترقيق كالوصل وعلى ﴿وَأَنْخَزَ﴾ [الكوثر: ٢] ﴿وَأَذْكُرَ﴾ [الأحقاف: ٢١] بالتفخيم كالوصل، وعلى المفتوحة في نحو: ﴿وَأَزْدُجِرَ﴾ [القمر: ٩] و﴿الشَّعَرَ﴾ [يس: ٦٩] و﴿وَالْحَمِيرَ﴾ [النحل: ٨] و﴿الْخَيْرَ﴾ [الحج: ٧٧] بالسكون والترقيق، على نحو: ﴿صَبَرَ﴾ [الشورى: ٤٣] و﴿فَجِرَ﴾ و﴿المطر﴾ و﴿الْكُفُورَ﴾ [سبأ: ١٧] و﴿الْدَّارَ﴾ [القصص: ٧٧] بالسكون والتفخيم، وعلى المضمومة في ﴿أَشِيرَ﴾ [القمر: ٢٥] و﴿سِحْرَ﴾ [الزخرف: ٣٠] ﴿مُسْتَقِيرَ﴾ [القمر: ٣] و﴿حَيْرَ﴾ [البقرة: ٥٤] و﴿حَبِيرَ﴾ [آل عمران: ١٥٣] بالسكون عارياً عن الإشمام أو معه بالترقيق وبالروم لغير ورش وله بالترقيق، وعلى نحو: ﴿الْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧] و﴿الْفَجْرَ﴾ [البقرة: ١٨٧] و﴿الْنُدْرَ﴾ [الأحقاف: ٢١] و﴿النُّفُورَ﴾ بالتفخيم على كل حال، وعلى المكسورة في نحو: ﴿مُقْتَدِرَ﴾ [القمر: ٤٢] و﴿بِسِحْرِ﴾ [طه: ٥٨] و﴿حَيْرَ﴾ [المزمل: ٢٠] و﴿كَبِيرَ﴾ [هود: ٣] بالترقيق على كل حال، وعلى نحو: ﴿لِلْقَمَرِ﴾ [فصلت: ٣٧] و﴿بِالنُّدْرِ﴾ [القمر: ٢٣] و﴿عَنْقَبَةُ الْأُمُورِ﴾ [لقمان: ٢٢] بالتفخيم مع السكون مطلقاً وبالترقيق مع الروم، وعلى نحو: ﴿النَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤] و﴿الْدَّارَ﴾ [البقرة: ٩٤] بالترقيق على كل حال مع الإمالة والتقليل، وبالتفخيم مع الفتح والسكون العاري عن الروم، وبالترقيق معه استدراك ما ذكرته من أن ترقيق الراء ضرب من الإمالة هو مذهب مكّي - رحمه الله عليه - وأباه الجعبري، وعلل بأن الإمالة: جعل الألف كالياء والفتحة كالكسرة، والترقيق هو: إنحاف الحرف عن صورته.

قال: ويمكن أن يلفظ بالراء مرققة غير مماله ومفخمة مماله، فمن ثم كانا متباينين، وإنما ذكروا في تأليفهم باب الراءات بعد الإمالة لاشتراكهما في السبب والمانع، لا أنه ضرب منها، فتدبر.

تنبيه: قولي: (في السكون مطلقاً) يدخل فيه الإشمام، والله أعلم.

٤٣- وَالْخُلْفُ فِي فَرْقٍ لِكَسْرِ يُوجَدُ وَأَخْفَ تَكْرِيبًا إِذَا تُشَدُّ

أي: اختلفوا في قوله تعالى: ﴿فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ﴾ [الآية: ٦٣] في سورة «الشعراء»،

ففخّمها قوم ورققها آخرون. قال الحافظ أبو عمرو الداني: والوجهان جيدان، والعلّة في اختلافهم سوغ التفخيم إمكان حرف الاستعلاء، وسوغ الترقيق لوقوع الراء بين كسرتين، والله أعلم، وتقدم الكلام على إخفاء التكرير.



بابُ الأَمامَةِ

٤٤- وَفَخَّحِ اللَّامَ مِنْ اسْمِ اللَّهِ عَنِ فَتْحِ أَوْ ضَمِّ كَعَبْدُ اللَّهِ

أتبع الناظم - رحمه الله - اللامات بالراءات؛ لما بين الراء واللام من المناسبة في أن كل واحد منهما يتأتى منه التفخيم والترقيق، غير أن التفخيم في الراء هو الأصل - كما سبق ذكره - والترقيق في اللام هو الأصل، إذ ليست حرف استعلاء ولا مشابهة لحروف الاستعلاء، وإنما أشبهت ما أشبه حروف الاستعلاء وهو الراء، فدخلها التفخيم لذلك، والدليل على أن أصلها الترقيق وجوده فيها لا لسبب، وتكون في اسم الله تعالى مفخمة إذا تقدمها فتحة ك(يا عبد الله) ﴿ وَقَالَ اللَّهُ ﴾ [المائدة: ١٢] أو ضمة نحو: ﴿ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ ﴾ [الجن: ١٩] و﴿ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وكذلك إذا ابتداءً بالاسم الجليل، فإن تقدمها كسرة نحو: ﴿ إِلَهَ ﴾ [الرعد: ٣١]، أو في جزء كلمة نحو: ﴿ ءَايَاتِ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٣١]، أو عارضة لالتقاء الساكنين نحو: ﴿ حَسْبِيَ اللَّهُ ﴾ [النساء: ٨٦ - ٨٧] فأجمعوا على ترقيقها عملاً بالأصل، ولأنها لو فخمت بعد الكسرة لأدى إلى تنافر اللفظ بالخروج من تسفل إلى تصعد، فعدل عن التعليل الذي هو للتفخيم، وأبقى على أصله من الترقيق، لما يحصل بذلك من تناسب اللفظ للاسم الكريم في سمع السامع.



أبواب التجويد

٤٥- وَحَرْفَ الْإِسْتِعْلَاءِ فَخَّمْ وَأَخْضَصَا الْإِطْبَاقَ أَقْوَى نَحْوَ قَالَ وَالْعَصَا

تقدم عند شرح قوله: (فرقن مستفلاً) أن حروف الاستعلاء كلها مفخمة، ونبه عليه الناظم هنا لزيادة الإيضاح، ثم نبه هنا أيضاً على تخصيص حروف الإطباق لقوة التفخيم، ومثل بحروف الاستعلاء غير المطبق في ﴿ قَالَ ﴾ [البقرة: ٣٠] والمطبق في (العصا) وهو الصاد في (العصا).

٤٦- وَبَيَّنَّ الْإِطْبَاقَ مِنْ أَحَطُّ مَعَ بَسَطَتْ وَالْخُلْفُ بِتَخْلُقُكُمْ وَقَع

فيه مسألتان:

إحداهما: إذا سكنت الطاء وأتى بعدها تاء، وجب إدغامها إدغاماً غير مستكمل تبقى معه صفة الإطباق والاستعلاء لقوة الطاء وضعف التاء؛ نحو: ﴿ أَحَطُّ ﴾ [النمل: ٢٢] ﴿ بَسَطَتْ ﴾ [المائدة: ٢٨].

ثانيهما: إذا سكنت القاف وأتى بعدها كاف؛ نحو: ﴿ أَلَمْ تَخْلُقْكُمْ ﴾ [المرسلات: ٢٠] وجب إدغامها من غير خلاف في ذلك، واختلفوا في إبقاء صفة الاستعلاء مع ذلك وفي إذهابها، فقيل: بإبقائها مع الإدغام كهي في ﴿ أَحَطُّ ﴾ و﴿ بَسَطَتْ ﴾ وهو الذي ذهب إليه مكِّي ومن تبعه، وقيل: بإدغامها إدغاماً محضاً، وهو الذي ذهب إليه الداني، واختاره المصنف رحمه الله.

٤٧- وَاحْرِضْ عَلَى السُّكُونِ فِي جَعَلْنَا أَنْعَمْتَ وَالْمَغْضُوبِ مَعِ ضَلَّلْنَا

إذا سكنت اللام وأتى بعدها نون وجب التحفظ بإظهارها مع رعاية السكون، لا كما يفعله بعض الأعاجم من قصد قلقلتها حرصاً على إظهارها، فإن ذلك لا يجوز، ولا يرد بنص ولا أداء، وذلك نحو: ﴿ وَظَلَّلْنَا ﴾ [البقرة: ٥٧] و﴿ جَعَلْنَا ﴾ [البقرة: ١٢٥]، فكذاك يجب التحفظ بالسكون في كل حرف ساكن كنون ﴿ أَنْعَمْتَ ﴾ [الفاتحة: ٧] وغين ﴿ الْمَغْضُوبِ ﴾ [الفاتحة: ٧]، فكثير من الجهلة لا ينطق بها إلا متحركة، وذلك لا يجوز، والله أعلم.

٤٨- وَخَلَّصِ انْفِتَاحَ مَخْدُورًا عَسَى خَوْفَ اشْتِيَاهِهِ بِمَحْظُورًا عَصَى

٤٩- وَرَاعِ شِدَّةَ بِكَافٍ وَبِتَا كَثِيرِ كُكُمْ وَتَتَوَفَّى فِتْنَتَا

إذا جاوزت الذال حرفاً مفخماً كـ ﴿مَحْدُورًا﴾ [الإسراء: ٥٧] و﴿ذَرَهُمْ﴾ [الأنعام: ٩١] وجب التحفظ بترقيقها وبيان انفتاحها؛ لئلا تشبه بظاء ﴿مَحْظُورًا﴾ [الإسراء: ٢٠]، وكذلك يجب التحفظ أيضاً بترقيق السين وبيان انفتاحها في ﴿عَسَى﴾ [النساء: ٨٤] لئلا تشبه بـ ﴿وَعَصَى﴾ [طه: ١٢١].

قوله: (وراع شدة بكاف) اعلم أن كل حرف ينبغي أن يراعى ما فيه من الصفات من استعلاء واستفال، وشدة وجهر، إلى غير ذلك مما قدمنا؛ كالكاف يراعى الشدة التي فيها، وهو أن يمنع الصوت أن يجري معها مع بقائها في موضعها قوية، لا كما يفعله بعض الأعاجم من إجراء الصوت معها، لا سيما إذا تكررت كـ ﴿بِشْرِكِكُمْ﴾ [فاطر: ١٤]، أو شددت كـ ﴿يُذَرِكُكُمْ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، أو جاورها حرف همس كـ ﴿نَكْتَلُ﴾ [يوسف: ٦٣]، وكذلك الحكم في تاء ﴿تَتَوَفَّيْهِمْ﴾ [النحل: ٢٨] و﴿وَأَتَّقُوا فِتْنَةً﴾ [الأنفال: ٢٥]، وشبه ذلك.



باب إدغام المثليين

والمجانسين والإظهار

٥٠- وَأَوَّلِيْ مِثْلٍ وَجِنْسٍ إِنْ سَكَنَ أَدْغَمَ كَقُلْ رَبِّ وَبَلْ لَّا وَأَبْنُ

إذا اجتمع حرفان، فلا يخلو إما أن يكونا مثليين وهو أن يتفقا مخرجاً وصفة؛ كالدال والمهملتان أو المعجمتان، وإما أن يكونا متجانسين وهو أن يتفقا مخرجاً ويختلفا صفة؛ كالدال المهملة والتاء المثان فوق والتاء المثلثة والذال المعجمة، وإما أن يكونا متقاربين، وهو أن يتقاربا مخرجاً أو صفة؛ كالدال والسين المهملتين، فإذا سكن الأول منها أدغم في الثاني؛ نحو: ﴿بَلْ لَّا تَخَافُونَ﴾ [المدثر: ٥٣] و﴿قُلْ رَبِّ﴾ [المؤمنون: ٩٣].

فإن قيل: لم وجب إدغام الجنسين أو المثليين إذا سكن الأول منها؟

قلت: لما كان الحرف الثاني من المثال الأول وهو ﴿بَلْ لَّا﴾ متماثلاً، والثاني من المثال الثاني وهو الراء من ﴿قُلْ رَبِّ﴾ متقارباً نزل منزلة التماثل لاتفاق المخرجين، ازدحما في المخرج، فلا يطيق اللسان بيان الأول منها لعدم الحركة التي تنقل اللسان من موضع إلى آخر، فكذاك اتفق على إدغام كل ما سكن من أول المثليين والمتقاربين في الثاني، فتأمل.

..... وَأَبْنُ

٥١- فِي يَوْمٍ مَع قَالُوا وَهُمْ وَقُلْ نَعَمْ سَبَّحَهُ لَا تُزِعْ قُلُوبَ فَالْتَقَمَ

أي: يستثنى من القاعدة المذكورة ما إذا كان الأول حرف مدّ: ﴿فِي يَوْمٍ﴾ [البلد: ١٤] ﴿قَالُوا وَهُمْ﴾ [الشعراء: ٩٦] فيظهر، وهو مراده بقوله: (وأبن) لئلا يذهب المد بالإدغام، وكذلك تظهر اللام عند النون؛ نحو: ﴿قُلْ نَعَمْ﴾ [الصافات: ١٨].

قوله: (سبحة) أي: وكذلك ينبغي التحفظ ببيان الحاء الساكنة عند الهاء نحو قوله:

﴿وَسَبَّحَهُ﴾ [الإنسان: ٢٦]؛ لأنه لا يدخل حلقي في أدخل منه، والهاء أدخل من الحاء؛ لأن حروف الحلق بعيدة من الإدغام لصعوبتها، وكذلك الغين عند القاف في قوله: ﴿لَا تُزِعْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران: ٨] لتغايرهما؛ لأن الغين حلقيه والقاف لهوية، وكذلك اللام عند التاء في قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَمَهُ﴾ [الصافات: ١٤٢] لبعدها مخرجها.

استطرد: اعلم أن لام التعريف مع حروف المعجم على قسمين: قسم تدغم فيه وتسمى الشمسية، وقسم تظهر عنده وتسمى القمرية اصطلاحًا، فالأول أربعة عشر حرفًا: التاء، والثاء، والذال، والذال، والراء، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، واللام، والنون، وجمعت في أوائل كلم هذا البيت:

ترم ثرى ذيل ليلي دع ربان زع سر شهر صوم ضفا طف ظل نعمان

ك ﴿ التُّرَابِ ﴾ [النحل: ٥٩] و﴿ التُّرَى ﴾ [طه: ٦] و﴿ الدُّنْيَا ﴾ [البقرة: ٨٥]
 و﴿ الدُّبَابِ ﴾ [الحج: ٧٣] و﴿ الرِّبِّيُّونَ ﴾ [المائدة: ٦٣] و﴿ الزُّبُورِ ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]
 و﴿ السُّوءِ ﴾ [النساء: ١٧] و﴿ الشَّمْسِ ﴾ [الأنعام: ٧٨] و﴿ الصِّرَاطِ ﴾ [الفاتحة: ٦]
 و﴿ الضَّرَاءِ ﴾ [الأعراف: ٩٥] و﴿ الطَّارِقِ ﴾ [الطارق: ١] و(الظلام) و(اللوم) ﴿ وَالنَّازِ ﴾
 [محمد: ١٢].

والثاني أربعة عشر حرفًا أيضًا: الهمزة، والباء الموحدة، والجيم، والحاء، والخاء، والعين، والغين، والفاء، والقاف، والكاف، والميم، والهاء، والواو، والياء، وجمعت في أوائل كلم هذا البيت:

جلا غلابان من أهوى فوا قلقي كم جاء يرم هدم ودي عند خلاني

وما أشبه ذلك، والله أعلم.



باب الضاد والظاء

٥٢- وَالضَّادُ بِاسْتِطَالَةٍ وَنَخْرَجَ مَيِّزٌ مِنَ الظَّاءِ

أي: ميز الضاد المعجمة من الظاء المشالة بالاستطالة التي فيها كما تقدم وبالمخرج، ولما كانت الظاء والضاد كثيراً ما يحصل بينهما الاشتباه في الكتاب العزيز أخذ يبين ذلك فقال:

..... وَكُلُّهَا

أي: الظاءات التي في الكتاب العزيز

..... تَحْيِي

في هذه الأبيات وهي:

٥٣- فِي الظُّعْنِ ظِلُّ الظُّهْرِ عَظْمُ الحِفْظِ أَيْقُظُ وَأَنْظِرَ عَظْمَ ظَهْرِ اللَّفْظِ

٥٤- ظَاهِرٌ لَظَى شُواظٍ كَظَمَ ظَلَمًا اغْلُظْ ظَلَامَ ظُفْرِ انْتِظِرْ ظَمًا

٥٥- أَظْفَرَ ظَنًّا كَيْفَ جَا وَعَظَّ سَوَى عِضِينَ ظَلَّ النُّحْلِ زُخْرُفٍ سَوَى

المراد بقوله: (وكلمها) أي: كل أصولها، فأولها: باب (الظعن)، وهي الرحلة من مكان إلى آخر، وأتى منه في الكتاب العزيز موضع واحد لا غيره في النحل: ﴿يَوْمَ ظَعْنِكُمْ﴾ [آية: ٨٠] ويجوز فيه إسكان العين - وبه قرأ الكوفيون وابن عامر - وتحريكها - وبه قرأ الباقون - وهما لغتان بمعنى واحد؛ يقال: ظَعَنَ وَظَعَنَ كَنَهْرٍ وَنَهْرٍ.

ثانيها: (الظل) كيف أتى، وجملته اثنان وعشرون موضعاً، أولها: ﴿وَتُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ في النساء [آية: ٥٧].

ثالثها: (الظُّهْرُ) بمعنى الظهرية، وهو وقت انتصاف النهار، وأتى منه حرفان لا غير: ﴿وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ﴾ بسورة النور [آية: ٥٨] ﴿وَحِينَ تُظْهِرُونَ﴾ بالروم [آية: ١٨].

رابعها: (عظم) بمعنى العظمة كيف أتى، وجملته مائة وثلاثة مواضع، أولها في البقرة: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آية: ٧].

خامسها: (الحفظ) كيف أتى، وجملته اثنان وأربعون، أولها في البقرة: ﴿حَفِظُوا عَلَى

﴿الصَّلَوَاتِ﴾ [آية: ٢٣٨].

سادسها: (أيقظ) من اليقظة ضد النوم، وأتى في موضع واحد: ﴿وَتَحْسِبُهُمْ أَيَقَاطًا﴾ [الكهف: ١٨].

سابعها: (أنظر) من الإنظار، ومعناه: المهلة والتأخير، وجملته اثنان وعشرون موضعاً، أولها ﴿لَا تُخَفِّفْ عَنْهُمْ الْعَذَابَ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾ [البقرة: ١٦٢].

ثامنها: (عظم) جمعه ومفرده، وجملته أربعة عشر موضعاً، أولها: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ﴾ [آية: ٢٥٩] بالبقرة.

تاسعها: (الظهر) وهو متناول لظهور الأدمي وغيره، وجملته أربعة عشر موضعاً، وأوله: ﴿كَتَبَ اللَّهُ وَرَأَى ظُهُورَهُمْ﴾ [آية: ١٠١] بالبقرة.

عاشرها: (اللفظ) في سورة ق: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا﴾ [آية: ١٨] فقط.

حادي عشر: (ظاهر) ضد الباطن، وقد يأتي بمعنى العلو والنصر: ﴿وَذَرُوا ظَهْرَ الْإِثْمِ﴾ [الأنعام: ١٢٠]، ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ﴾ [المجادلة: ٢].

ثاني عشرها: (لظى) وهو من أسماء النار أعادنا الله منها، أتى في موضعين: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَلْظَى﴾ [آية: ١٥] بالمعارج، ﴿فَأَنْذَرْتُمْ نَارًا تَلْظَى﴾ [آية: ١٤] في الليل.

ثالث عشرها: (شواظ) وهو لهب لا دخان معه: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوْاظٌ مِّنْ نَّارٍ﴾ [الرحمن: ٣٥] في سورة الرحمن لا غير، ويجوز في شين (شواظ) الكسر، وبه قرأ ابن كثير، والضم، وبه قرأ الباقون، وهما لغتان صحيحتان معناهما واحد.

رابع عشرها: (كظم) وهو تجرع الغيظ وترك المؤاخذة، وجملته ستة مواضع أولها: ﴿وَالْكَظِيمِ الْغَيْظِ﴾ [آية: ١٣٤] بآل عمران.

خامس عشرها: (ظلم)، وهو وضع الشيء في غير محله، وجملته مائتان واثنان وثمانون، أولها: ﴿فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [آية: ٣٥] بالبقرة.

سادس عشرها: (أغلظ) من الغلاظة، وهي الفخامة، وجملته ثلاثة عشر موضعاً.

سابع عشرها: (ظلام) ضد النور، جملة مائة، أولها: ﴿وَتَرَكَّهُمْ فِي ظُلْمَةٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [آية: ١٧] بالبقرة.

ثامن عشرها: (ظفر) ﴿كُلَّ ذِي ظُفْرٍ﴾ [آية: ١٤٦] بالأنعام لا غير.

تاسع عشرها: (انتظر) من الانتظار، وهو الارتقاب، وجملته أربعة عشر، أولها: ﴿قُلْ
أَنْتَظِرُونَ إِنَّا مُنْتَظِرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٦].

العشرون: (ظماً) وهو العطش في ثلاثة مواضع: ﴿لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ﴾ [التوبة: ١٢٠] في التوبة، ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ﴾ [آية: ١١٩] ب «طه» - عليه السلام - ﴿تَحْسَبُهُ الظَّمْعَانُ مَاءً﴾ [آية: ٣٩] بالنور لا غير.

حادي عشرينها: (الظفر)، ومعناه: الغلبة والنصر: ﴿مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ﴾ [آية: ٢٤] بالفتح لا غير.

ثاني عشرينها: (الظن) بمعنى التهمة، وجملته سبعة وستون، أولها: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ
مُلْقُوا رَبِّهِمْ﴾ [آية: ٤٦] بالبقرة.

ثالث عشرينها: (عظ) من الوعظ، وكله بالطاء نحو: ﴿وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٦٦]، وليس منه ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [آية: ٩١] بالحجر، وهو جمع عضة: فرقة، أي: فرقوا فيه القرآن فآمنوا ببعض وكفروا بالبعض.

رابع عشرينها: (ظل) الذي بمعنى الدوام، وجملته تسعة مواضع: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ﴾ [النحل: ٥٨، الزخرف: ١٧] بالنحل والزخرف، وإليها أشار بقوله: (سوا)، وقصرها ضرورة.

ثم قال ﷺ:

٥٦- وَظَلَّتْ ظَلَّتُمْ وَبِرُومِ ظَلُّوا كَالْحَجْرِ ظَلَّتْ شُعْرًا نَظَلُّ
٥٧- يَظَلُّنَ مَحْظُورًا مَعَ الْمُحْتَظِرِ وَكُنْتَ فَظًّا وَجَمِيعَ النَّظْرِ

أي: ﴿الَّذِي ظَلَّتْ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [آية: ٩٧] ب «طه»، ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [آية: ٦٥] بالواقعة، ﴿لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾ [آية: ٥١] بالروم ﴿فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ﴾ [آية: ١٤] بالحجر ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ هَا خَنُصِيعِينَ﴾ [آية: ٤] بالشعراء، ﴿فَنَظَلُّ هَا عَنكِفِينَ﴾ [آية: ٧١] بالشعراء أيضاً، ﴿فَيَظَلُّنَ رَوَاكِدَ﴾ [آية: ٣٣] بالشورى، فهذه التسعة كلها بالطاء وما عداها فهو بالضاد؛ نحو: ﴿يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [المدثر: ٣١] من الضلالة ضد الهدى.

خامس عشرينها: (الخطر) بمعنى المنع: ﴿ وَمَا كَانَ عَطَاءَ رَبِّكَ مَحْطُورًا ﴾ [آية: ٢٠] بالإسراء، ﴿ كَهَشِيمِ الْحَتِّيرِ ﴾ [آية: ٣١] بالقمر لا غير، وما عداهما بالضاد؛ لأنه من الحضور ضد الغيبة.

سادس عشرينها: (فظًا)، والفظاظة: الغلاظة ﴿ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا ﴾ [آية: ١٥٩] بآل عمران لا غير.

سابع عشرينها: (النظر)، وجملته ستة وثلاثون موضعًا، إلا ثلاثة مواضع أشار إليها بقوله:

٥٨- إِلَّا يُوَيْلِ هَلْ وَأُوْلَى نَاصِرَهُ

أي: ﴿ نَصْرَةَ النَّعِيمِ ﴾ [المطففين: ٢٤] بالمطففين، ﴿ وَلَقَنَّهُمْ نَصْرَةً وَسُرُورًا ﴾ [آية: ١١] بالإنسان، والأولى بسورة القيامة ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ ﴾ [آية: ٢٢] بالضاد؛ لأنها من النضارة، وهي الحسن.

وَالْغَيْظُ لَا الرَّعْدُ وَهُوَ قَاصِرُهُ

أي: ثامن عشرينها: (الغيظ)، وكلها بالطاء، وجملته أحد عشر، أولها: ﴿ عَضُوا عَلَيْكُمْ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ ﴾ [آل عمران: ١١٩] هذا إذا كان الغيظ من ثوران طبع النفس والحق، فإن كان بمعنى التقصان وجملته اثنان: ﴿ وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ ﴾ [آية: ٨] بالرعد ﴿ وَغِيضَ الْمَاءِ ﴾ [آية: ٤٤] ب «هود» - عليه السلام - فهو بالضاد، وهو المراد بقوله: (قاصرة) يعني أن كلاً منها قصر فصار ضادًا.

٥٩- وَالْحَظُّ لَا الْحَضُّ عَلَى الطَّعَامِ

أي: تاسع عشرينها: (الخط) بمعنى النصيب، وجملته سبعة مواضع، أولها: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ الْأَتَّجَلَّ لَهُمْ حَظًّا ﴾ [آية: ١٧٦] بآل عمران، فإن كان بمعنى التحريض على فعل الشيء فهو بالضاد، وجملته ثلاثة مواضع: ﴿ وَلَا تَحْضُ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ ﴾ [آية: ٣٤] بالحاقة، ﴿ وَلَا تَحْضُوبَ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ ﴾ [آية: ١٨] بالفجر، ﴿ وَلَا تَحْضُوبَ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ ﴾ [آية: ٣] بالماعون.

فائدة: قرأ الكوفيون: ﴿ وَلَا تَحْضُوبَ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ ﴾ بفتح التاء ومد

الحاء؛ لأن أصلها عندهم تتحاضون بوزن تتفاعلون، فحذفوا إحدى التاءين وأدغموا الأولى في الثانية، والباقون بضم الحاء؛ لأنه من حض يحض.

وَفِي ضَمِّ نِينِ الْخِلَافِ سَامِي

أي: اختلف القراء في قوله تعالى: ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ [التكوير: ٢٤] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو^(١) والكسائي^(٢) بالطاء، فيكون بمعنى التهمة، وهو كذلك في مصحف عبد الله وقراءته، أي: وما هو - يعني محمدًا - عليه الصلاة والسلام - بمتهم فيما يأتي به من عند الله بأن يزيد فيه أو ينقص منه.

وقرأ الباقر بالضاد بمعنى بخيل، وهو في مصحف عثمان وفي المصاحف التي بعث بها إلى الأمصار، وهي قراءة الأعمش وشيبة وعطاء، ورُوي أن رسول الله ﷺ كان يقرأ بها كما رأيت في بعض كتب القراءات، ومعنى (سامي): عالي.



(١) زبان بن العلاء بن عمار التميمي المازني البصري، أبو عمرو، أحد القراء السبعة وأحد أئمة اللغة والأدب، له اختيار وكلمات مأثورة عرض على الحسن وأبي العلية وعاصم وغيرهم، كان ثقة صدوقاً زاهداً (ت ١٥٤ هـ). انظر: غاية النهاية (١/٢٨٨).

(٢) علي بن حمزة بن عبد الله أبو الحسن الكسائي الكوفي، إمام في اللغة والنحو والقراءة، انتهت إليه رئاسة الإقراء في الكوفة بعد حمزة الزيات، وهو أحد القراء السبعة، عرض على حمزة وغيره، وكان يتخير القراءة، وله مؤلفات كثيرة منها: معاني القرآن، المصادر، الحروف، القراءات، ما تلحن فيه العامة وغيرها (ت ١٨٩ هـ). انظر: غاية النهاية (١/٥٣٥).

باب التحذيرات

٦٠- وَإِنْ تَلَّاقِيََا الْيَبَانَ لَا زِمٌ أَنْقَضَ ظَهْرَكَ يَعْضُ الظَّالِمُ
٦١- وَاضْطُرَّ مَعَ وَعَظَّتْ مَعَ أَفْضْتُمْ

نبه على أمور أربعة:

أحدها: إذا أتت ضاد بعدها ظاء معجمة نحو: ﴿أَنْقَضَ ظَهْرَكَ﴾ [الشرح: ٣] و﴿يَعْضُ الظَّالِمُ﴾ [الفرقان: ٢٧] وجب بيان مخرج كل منهما على حدته.

ثانيها: إذا أتت ضاد بعدها طاء مهملة نحو: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ﴾ [البقرة: ١٧٣] وجب بيانها أيضًا.

ثالثها: إذا أتت ظاء معجمة وبعدها تاء وجب بيانها أيضًا.

رابعها: إذا أتت ضاد وبعدها تاء نحو: ﴿أَفْضْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] وجب بيانها أيضًا.

تممة: نظم بعضهم الذالات المعجمة والثاءات المثلثة في أبيات رأيت أن أذكرها لتتم الفائدة، فقال:

نَظَّمْتُ بِعَوْنِ اللَّهِ نَظْمًا مُسَلَّسًا	لِمُعْجَمِ ذَالَاتِ الْقُرْآنِ مُحْصَا
تَذَكَّرَ وَذَرَّ وَاحْتَذَرَ عَذَابًا وَذُقَّ عَذَابًا	لَنَيْدًا وَخُذَّ جَذْعًا حَيْنًا مُدَلَّلًا
لِوَادًا يُؤَاخِذُكُمْ جُدَادًا وَمَذْءًا وَمَا	كَدَابًا وَمَذْمُومًا ذُنُوبًا وَمُخَذُّو
وَيَذَرُوكُمْ وَالذَّارِيَاتِ وَذَرَوَةَ	وَذُرِّيَّةً وَالذَّنْبُ وَالذَّبُّ أَرْدَلًا
وَيَوْمَئِذٍ أَنْذِرْ وَحَيْثُئِذٍ اغْذِرْ	فَأَنْقَضَكُمْ لَا تُنْقِذُونَ أَقْدِفِيهِ لَا
بِذَبْحٍ وَتَبْذِيرٍ وَنَذِيرٍ وَذِمَّةٍ	وَعُنْتُ مَعَاذَ اللَّهِ شِرْذِمَةَ أَلَا
أَدَّاعُوا أَذْهَبُوا الْأَذْقَانَ وَالذَّهَبِ الذِّي	أَذَلَّ ذُكُورِ الْمُذْعِنِينَ وَأَذْهَبَا
أَذْنَتِ ذُبَابًا إِذْنَ أذن مُذْبِذِي	نَ تَذَرُوهُ ذَكَّيْتُمْ تَذُودَانِ الْاَوَّلَا
وَمَوْقُودَةٌ وَاسْتَحْوَذَ انْبُذُ وَذَرُّعُهَا	ذِرَاعًا وَذَرَعًا وَانْخِذْ نَذْرِي وَلَا
فَذَا مَلِكٌ ذَرَّ هَذَا وَذَاتِ الْأَدَى إِذْ	ذَوَا وَذَوَاتَا جَذْوَةَ ذِي تَكْمُلَا

ثَمَانٍ وَسَبْعُونَ مَرَّحَمَ عَدُّهَا وَصَلَ عَلَى الْمُخْتَارِ لِلنَّاسِ مُرْسَلًا

فهذا ما ذكره في الذالات المعجمة، واقتصرت عليه من غير تمثيل لوضوحه.

وفي الثاء المثلثة:

أَحْفَظُ هُدَيْتَ أَحْرَفًا بِالثَّاءِ ذَاتَ ثَلَاثٍ خُذِّبِلَا امْتِرَاءِ
كُلُّ لَفْظَةٍ المِيثَاقِ وَالوِثَاقِ وَالغَثُّ وَالغَيْثُ عَلَى الإِطْلَاقِ
وَالفَرْتُ وَالِإِنَاثُ وَالْمِثْقَالُ وَهَكَذَا الأَنْكَاثُ وَالْأَثْقَالُ
وَالْمَكْثُ وَالْعَثَازُ وَالِإِثْبَارُ نَجَّجَا السِّتْقَلَانَ وَالْأَثَارُ
وَتُومَ أَيُّ هُنَاكَ وَالثَّرَى أَمْثَالُهُمْ وَكُلُّ تَمْثِيلٍ جَرَى
وَالِإِثْمُ مَعَ بَثِي وَالْحَدِيثُ وَيُعْثِرْتُ وَأَنْبَعَثُ الْحَيْثُ
وَالْبَعَثُ حَيْثُمَا أَتَى وَالبَحْثُ كَذَا الثَّوَابُ وَالثِّيَابُ النَّقْثُ
تَفْتَمُّمُهُمْ وَحَيْثُمَا انْبِثُّوا كَيْفَ أَتَى وَالْحَرْتُ تُمُّ الرِّفْتُ
وَالكَوُثْرُ التَّكَاثُرُ التَّكْثِيرُ وَأَجِثَّتِ الأَجْدَاثُ مَعَ تُثِيرُ
مَثَوَى جِثِّيَا جَائِمِينَ ائْتَيْنِ يَغُوثُ أَعْرَنَامَ مَعَ ائْتَيْنِ
يُثْرِبُ وَيَطْمِثُ مِثْلُ ثِيَابِ يَلْهَثُ أَثْلُ فَانْفِرُوا بُبَاتِ
مَثُوبَةٌ وَبَثَّ مَعَنَاهُ انْتِشَرُ يَثْنُونَ ثَانِي العُطْفِ أَوْ ثَانِي أَثْرُ
ضِغْنًا وَيَسْتِثْنُونَ والأَصْعَاثُ وَثَاقِبُ وَالثُّبُثُ وَالْمِيرَاثُ
ثُمُودُ وَالْمِثْلَى وَلَفْظُ حِنْثَا تَفَثُّهُمْ تَعَثُّوا تَرَاثَا عَبَثَا
قِنَائِهَا وَثَلَاثَةٌ مَثُورًا ثَبَّطَهُمْ ثَلَاثَةٌ مَثْبُورًا
ثَمْنٌ ثَمَانِينَ ثُمْنٌ ثَمَانِيَةً ثَلُثٌ ثَلَاثِينَ وَمِثْنَى ثَانِيَةً
أَنْحَنَّتُمْ وَهُمْ يُحْدِثُ كَالثُّعْبَانِ آثَارُهُ كَثِيبًا المَثَانِي
وَالثَّمَرُ الأَثْنَى وَلَا تَثْرِيَا كَقَوْلِكَ المُلْدَثِرَ الحَيْبَا

فهذا ما رأيت في الثاءات المثلثة، ولا يخفى شرحها على من له أدنى فهم، والله أعلم.

وَصَفَّ هَا جِبَاهُهُمْ عَلَيْهِمْ

إذا تكررت الهاء فلا يخلو إما أن يتكرر في كلمة أو في كلمتين، فالأولى نحو: ﴿جِبَاهُهُمْ﴾ [التوبة: ٣٥] و﴿وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] و﴿إِلْنَهُد﴾ [الفرقان: ٤٣] و﴿وَجِهَهَا﴾ [المائدة: ١٠٨]، والثانية - ولم ينبه عليها في النظم نحو: ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢] و﴿إِلْنَهُد هَوْنَهُ﴾ [الفرقان: ٤٣] ففي الحالتين يجب على القارئ تخلص الهاء من أختها، وهو المراد بقوله: (وصف)، فإذا سكنت الأولى من الهائين وجب إدغامها في الثانية وتأكد بيانها؛ نحو: ﴿يُوجِّهُهُ﴾ [النحل: ٧٦]، وكذلك يجب في نحو: ﴿إِلَيْهِمْ﴾ [المتحنة: ١] و﴿لَدَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٤٤] و﴿فِيهِمْ﴾ [البقرة: ١٢٩]؛ لأن الهاء حرف خفي، فينبغي الحرص ببيانه.



باب حكم النون والميم المشددين

والميم الساكنة

٦٢- وَأَظْهَرَ الْغِنَّةَ مِنْ نُونٍ وَمِنْ مِيمٍ إِذَا مَا شُدَّ دَا.....

تقدم في آخر الصفات أن الغنة في النون والميم، فمن ثمَّ يقال لهما:

الأغنان؛ لما فيهما من الغنة المتصلة بالخيشوم، فإذا كانتا مشددتين نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٠] ﴿وَلَمَّا﴾ [البقرة: ٨٩]، وسواء كان التشديد لإدغام أو غيره، سواء كان المدغم في كلمة نحو: ﴿النَّاسِ﴾ [البقرة: ٨] و﴿هَمَّ قَوْمٌ﴾ [المائدة: ١١]، أو من كلمتين نحو: ﴿وَمِنْ نَّصِيرِينَ﴾ [العنكبوت: ٢٥] و﴿مَا هُمْ مِنَ اللَّهِ﴾ [يونس: ٢٧] فيجب إظهار صفة الغنة منهما.

..... وَأَخْفَيْنِ.....

٦٣- الْمِيمُ إِنْ تَسَكَّنُ بِغِنَّةٍ لَدَى بَاءٍ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَا

الميم إذا أتى بعدها باء فلا يخلو إما أن تكون ساكنة أو متحركة، فإن كانت ساكنة نحو: ﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ﴾ [الأعراف: ٤٥] وجب إخفاؤها مع بقاء الغنة على المختار من قول أهل الأداء، وهو الذي اختاره الجمهور، وهو مذهب ابن مجاهد^(١) والداني^(٢) وابن الجندي وغيرهم، وقال مكِّي^(٣) بالإظهار، وأباه المحققون.

(١) أحمد بن موسى بن العباس التميمي الشهير بابن مجاهد، كبير العلماء في القراءات في عصره من أهل بغداد، كان حسن الأدب رقيق الخلق فطناً، له كتاب القراءات الكبير وكتاب قراءة ابن كثير، وكتاب الياءات وكتاب الهاءات وغيرها (ت ٣٢٤هـ). انظر: غاية النهاية (١/١٣٩).

(٢) عثمان بن سعيد، أبو عمرو الداني: من أئمة المشتغلين بعلوم القرآن، اختص بعلم القراءات كان من حفاظ الحديث وقيل له أكثر من مائة مصنف منها: جامع البيان في القراءات السبع - وهو من تحقيقنا - والتيسير في القراءات السبع، التحديد في الإتيان والتجويد، المقنع في رسم المصحف، المحكم في نقط المصاحف وغيرها (ت ٤٤٤هـ). انظر: غاية النهاية (١/٥٠٣).

(٣) مكِّي بن أبي طالب حموش القيسي، الأندلسي، القرطبي، أبو محمد مقرئ عالم بالتفسير والعربية وشيخ القراء والمجودين كان كثير التأليف له من الكتب: مشكل إعراب القرآن، والرعاية، والكشف، والتبصرة، وغيرها (ت ٤٣٧هـ). انظر: إنباه الرواة (٣/٣١٣).

قال الناظم: وبالإخفاء أخذنا - هذا إذا كانت الميم ساكنة - فإذا كانت متحركة فليس إلا الإظهار؛ نحو: ﴿أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٤] عند من لم يسكن الميم، فإن أتى بعدها حرف من حروف المعجم غير الباء فليس إلا الإظهار أيضًا لا غير، وإليه أشار بقوله:

٦٤- وَأَظْهَرْنَهَا عِنْدَ بَاقِي الْأَحْرَفِ

سواء كانت الميم والحرف يليها في كلمة نحو: ﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة: ٧]، أو في كلمتين نحو: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ﴾ [البقرة: ١٧].

ثم حذر من إخفائها عند الواو والفاء، فقال:

وَأَحْذَرُ لَدَىٰ وَاوٍ وَفَا أَنْ تُخْتَفِيَ

نحو: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٥] لاتحاد مخرج الميم بالواو وقربها من الفاء، ثم قال:

أحكام النون الساكنة والتنوين

٦٥- وَحُكْمُ تَنْوِينٍ وَنُونٍ يُلْفَىٰ إِظْهَارٌ إِدْغَامٌ وَقَلْبٌ اخْفَا

التنوين: نون ساكنة تثبت في اللفظ دون الخط، وفي الوصل دون الوقف، تختص بأواخر الأسماء، والنون الساكنة: أهمل قيد السكون في النظم - تثبت في اللفظ والخط والوصل والوقف، وتكون في الأسماء والأفعال والحروف متوسطة ومتطرفة، ولهما - أعني النون والتنوين - مع ما يقع بعدهما من الحروف أربعة أقسام: إظهار وإدغام وإقلاب وإخفاء، كما أشار إليه في النظم، ومعنى قوله: (يلفى) أي: يوجد.

٦٦- فَعِنْدَ حَرْفِ الْحَلْقِ أَظْهَرَ

أي: القسم الأول: الإظهار، وقدمه لأصالته، فتظهر النون الساكنة والتنوين عند حروف الحلق السابقة، وجمعت في أوائل:

أَمَّا هِيَ أَمَّ حَالِي غَلَا خَلَا غَرَامِي

وجمعت أيضًا في أوائل كلم: أخي هاك علمًا حازه غير خاسر، وجمعت في بيت، وهو:

فَهَمْزٌ وَهَاءٌ ثُمَّ حَاءٌ عَيْنُهَا وَحَاءٌ وَغَيْنٌ يَا أُخِي تَأْمَلَا

وتسمى هذه الحروف حروف الإظهار؛ لظهور النون أو التنوين عند تلاقي واحد منهما، وتقع النون معها في كلمة نحو: ﴿ وَيَنْتَوِرَ ﴾ [الأنعام: ٢٦] ﴿ وَيَنْهَوْنَ ﴾ [آل عمران: ١٠٤] ﴿ أَنْعَمْتَ ﴾ [الفاحة: ٧] ﴿ وَأَخْرَجَ ﴾ [الكوثر: ٢] ﴿ فَسَيُغْضِبُونَ ﴾ [الإسراء: ٥١] ﴿ وَالْمُنْخَبِقَةُ ﴾ [المائدة: ٣]، وفي كلمتين نحو: ﴿ مَنْ ءَامَنَ ﴾ [البقرة: ٦٢] ﴿ مَنْ هَاجَرَ ﴾ [الحشر: ٩] ﴿ مِنْ عِلْمٍ ﴾ [النجم: ٢٨] ﴿ مَنْ حَادَّ ﴾ [المجادلة: ٢٢] ﴿ مِّنْ غِلٍّ ﴾ [الأعراف: ٤٣] ﴿ إِنْ خِفْتُمْ ﴾ [النساء: ١٠١]، إلا التنوين فإنه لا يكون إلا في كلمتين للزومه الآخر؛ نحو: ﴿ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٠] ﴿ إِنْ أَمْرُوا هَلَكَ ﴾ [النساء: ١٧٦] ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰ ﴾ [الأعراف: ١٠٥] ﴿ نَارٌ حَامِيَةٌ ﴾ [القارعة: ١١] ﴿ مَاءٌ غَدَقًا ﴾ [الجن: ١٦] ﴿ يَوْمَئِذٍ خَشِيعَةٌ ﴾ [الغاشية: ٢]، وإنما أظهرتا عند هذه الحروف لبعدهم مخرجها من مخرجيهما والإدغام إنما يسوغه التقارب، ثم لما كانا سهلين لا يحتاج في خروجهما إلى كلفة، وحروف الحلق أشد الحروف كلفة وعلاجًا في الإخراج، حصل بينهما وبينهن تباين لم يحسن معه الإخفاء، كما لم يحسن معه الإدغام، إذ هو قريب منه، فلم يكن بد من الإظهار الذي هو الأصل، وهي حكمة التقديم في النظم كما أشار إليه، ولا يجوز إدغامهما، وقد أخفاهما بعض الأعراب عند الخاء والغين لقربهما من حروف الفم، ولا عمل على ذلك في القراءة، والله أعلم.

..... وَأَدْغَمُ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ لَا بَغْنَةَ لَزِمَ

القسم الثاني: الإدغام، مصدر أدغم، وهو في اللغة: الإدخال والستر، ويقال: أدغمت اللجام في فم الفرس. قال الشاعر^(١):

وَأَدْغَمْتُ فِي قَلْبِي مِنَ الْحَبِّ شُعْبَةً تَذُوبٌ لَهَا حَرًّا مِنَ الْوَجْدِ أَضْلَعُ

وأما في الاصطلاح: فاختلفت عباراتهم فيه، قال الناظم: الإدغام: هو اللفظ بحرفين حرفًا مشددًا، وقال غيره: اللفظ بساكن فمتحرك بلا فصل، وهذا يخرج منه الإظهار، ويدخل فيه الإخفاء.

وقال الجعبري: الصحيح أن يقال: اللفظ بساكن فمتحرك بلا فصل من مخرج واحد، ثم قال: قولنا: اللفظ بساكن، جنس يندرج فيه المظهر والمدغم والمخفي، وقولنا: (بلا فصل)

(١) لم أعثر عليه.

خرج به المظهر، وقولنا: (من مخرج واحد) فصل خرج به المخفي. انتهى

قلت: وما ذكر الناظم أحضر وأحسن، والغرض بالإدغام التخفيف لثقل عود اللسان إلى المخرج، وينقسم إلى قسمين: بغنة، وبغير غنة، فيدغمان في اللام والراء بغير غنة؛ نحو: ﴿مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٥] ﴿فَإِنْ لَمْ﴾ [البقرة: ٢٤] ﴿عَبْدًا لِلَّهِ﴾ [النساء: ١٧٢] ﴿بَشَرًا رَّسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٤].

ووجه الإدغام قرب مخارجهم؛ لأنهم من حروف طرف اللسان، أو كونهم من مخرج واحد على رأي، ووجه إذهاب الغنة لأن في بقائها ثقلاً، وعلى إذهاب الغنة معها - أعني مع النون والتنوين - جماعة من النحويين كابن كيسان وغيره، وهو الذي أخذ به القراء وجاءت به الروايات الصحيحة، وأجاز بعض النحويين الغنة مع اللام خاصة لزيادة رخاوتها على رخاوة الراء، وإظهار التنوين والنون عندهما لحن، وقد جاءت به روايات شاذة غير معمول بها ولا معمول عليها، ولو وقعت النون الساكنة قبل اللام والراء في كلمة لكانت مظهرة، ولم يقع في القرآن منه شيء، وإنما وقع فيه ما كان من كلمتين، فاعلم ذلك.

قوله: (أتم) يعني إدغامًا تامًا مستكملًا، وفي بعض النسخ (لزم) أي لازماً.

٦٧- وَأَدْغَمْنَا بَغْنَةً فِي يَوْمٍ.....

أي: القسم الثاني من الإدغام، فتدغم النون الساكنة والتنوين بغنة في أربعة أحرف، يجمعها (يومن)، الياء والواو والميم والنون نحو: (أن يدخلوا) ﴿مِنْ وَقْرِ﴾ [الرعد: ٣٤] ﴿مِنْ مَالٍ﴾ [النور: ٣٣] ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٩٠] ﴿يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ﴾ [النساء: ٤٢] ﴿إِيمَانًا وَعَلَى﴾ [الأنفال: ٢] ﴿سُنْبُلَةٍ مِائَةِ حَبَّةٍ﴾ [البقرة: ٢٦١] ﴿مَلِكًا نَقِيتِلَ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، فاتفق القراء على إدغام النون الساكنة والتنوين في هذه الأربعة بغنة ما عدا خلفاً عن حمزة، فإنه أدغمها في الواو والياء بغير غنة، فوجه إدغام النون الساكنة والتنوين في النون المثلية، ووجه إدغامها في الميم الاشتراك في الغنة والجر والافتتاح والاستفال وبعض الشدة، ووجه بقاء الغنة لأن النون والتنوين إذا أدغما في النون لم يتقلبا إلى غيرهما، وإذا أدغما في الميم قلبا إلى حرف أغن، وهو الميم الساكنة.

واختلفوا في الغنة الباقية في الميم، فقليل: هي غنة النون أو التنوين، وهو مذهب ابن كيسان وغيره تغليباً للأصل؛ لأنه إذا جاز إدغامها في الميم لأجل الغنة كما تقدم لم يجوز أن

يذهب ما أوجب الإدغام، وقيل: هي غنة الميم؛ لأن النون قد انقلبت إلى لفظ الميم، فهي غنة الميم لا غنتها، وهو مذهب الأكثرين.

ووجه إدغامها في الياء والواو مضارعتها إياهما باللين الذي فيها؛ لأنه شبيه بالغنة حيث يتسع هواء الفم بهما، وأيضاً فإن الواو لما كانت من مخرج الميم أدغما فيها كما أدغما في الميم، ثم أدغما في الياء لشبهها بما أشبه الميم وهو الواو، ووجه الأكثرين في إبقاء الغنة في الياء والواو؛ لما في بقائها من الدلالة على الحرف المدغم.

قلت: ويقوي ذلك إجماعهم على بقاء صوت الإطباق مع الطاء إذا أدغمت في التاء، فتدبره.

ووجه خلف في إذهاب الغنة. قال بعضهم: لأن حقيقة الإدغام أن ينقلب الحرف الأول من جنس الثاني، فلا يبقى له - أي للحرف الأول - ولا لصفاته أثر.

قال: وعلى هذا يكون حقيقته ما بقيت معها الغنة إخفاء، وسمي بالإدغام مجازاً؛ لأن ظهور الغنة يمنع تمحض الإدغام؛ إلا أنه لا بد من التشديد، ويؤيد ما قالوه: الإخفاء ما بقيت معه الغنة.

قال الجعبري: واختلفوا في الياء والواو. وقيل: هو فيها إخفاء لا إدغام؛ لبقاء الصوت - أي: صوت الغنة - ثم قال: قلت: هو إدغام لوجود حقيقته بالقلب، والقائل به - أي: بالإخفاء - يعترف بوجود التشديد فيه - أي: في الذي ادعى أنه إخفاء - ومذهبه خلو المخفي منه - أي: من التشديد. انتهى

والتحقيق أن الإدغام مع عدم الغنة محض كامل التشديد، ومع الغنة غير محض ناقص التشديد، واتفقوا على إظهار النون عند الياء والواو في كلمة واحدة، وإليه أشار في النظم بقوله:

إِلَّا بِكَلِمَةٍ كَدُنْيَا عَنُونُوا

ولم يمكنه الإتيان بمثال من الكتاب العزيز للواو، أتى بلفظه (عنونا) وهو ظاهر ختم الكتاب الدال عليه، ومثال ذلك من القرآن نحو: (دنيا) ﴿فَتَوَّانٌ﴾ [الأنعام: ٩٩]، وإنما وجب الإظهار خوف اشتباه بالمضاعف، فإنك لو قلت: الدُّيَا وَصَوَّان - الياء والواو -

لا لتبس، ولم يفرق السامع بين ما أصله النون وبين ما أصله التضعيف، ولا يتأتى ذلك في التنوين لاختصاصه بالأواخر.

تنبيه: لو وقعت النون الساكنة قبل الميم في كلمة كانت مظهرة لما تقدم في اللام والراء؛ نحو: شاة زناء وغنم زنم، ولم يقع في الكتاب العزيز من هذا النوع شيء، فلهذا لم ينبه عليه الناظم.

٦٨- وَالْقَلْبُ عِنْدَ الْبَاءِ بِغُنَّةٍ

القسم الثالث: الإقلاب، فينقلبان عند الباء ميماً لفظية نحو: ﴿ أَنْ بُورِكَ ﴾ [النمل: ٨] ﴿ أَنْبِئُهُمْ ﴾ [البقرة: ٣٣] ﴿ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾ [آل عمران: ١١٩]، وذلك إجماع من القراء، ولا تشديد في ذلك؛ لأنه بدل لا إدغام فيه، إلا أن فيه غنة كما نبه عليه في النظم؛ لأن الميم الساكنة من الحروف التي تصحبها الغنة، فوجه قلبها ميماً عند الباء؛ لأنه لم يحسن الإظهار لما فيه من الكلفة من أجل الاحتياج إلى إخراج النون والتنوين من مخرجها على ما يجب لهما من التصويت من الغنة، فيحتاج الناطق بهما إلى فتور يشبه الوقف، وإخراج الباء بعدها من مخرجها يمنع من التصويت بالغنة من أجل انطباق الشفتين.

ولم يحسن الإدغام للتباعد في المخرج والمخالفة في الجنسية، حيث كان النون حرفاً أغن والباء حرف غير أغن، وإذا لم تدغم النون في الباء لذهاب غنتها بالإدغام مع كونها من مخرجها، فترك إدغام النون فيها مع أنها ليست من مخرجها أولى.

ولا يحسن الإخفاء كما لم يحسن الإظهار والإدغام لأن بينهما، ولما لم يحسن وجه من هذه الوجوه أبدل من النون حرف يواخيها في الغنة والجهر، ويواخي الباء في المخرج وهو الميم، فتأمل.

..... كَذَا الإخفاء لدى باقي الحروف أخذاً

القسم الرابع: الإخفاء، فتخفى النون الساكنة والتنوين إجماعاً من القراء عند باقي الحروف، وهي خمسة عشر حرفاً جمعت في أوائل كلم:

صَفْ ذَاتَنَا جُودَ شَخْصٍ قَدْ سَمَّا كَرَمًا ضَعَّ ظَالِمًا زِدْتُ قَسَى دَمَ طَالِبًا فِيهَا

وهي: الصاد، والذال، والثاء، والجيم، والشين، والقاف، والسين، والكاف، والضاد،

والطاء، والزاي، والتاء، والطاء، والذال، والفاء؛ نحو: ﴿ مِنْ صَلَّصِلٍ ﴾ [الحجر: ٢٦] ﴿ فَانصُرْنَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦] ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي ﴾ [البقرة: ٢٤٥] ﴿ لِيُنذِرَ ﴾ [الأحقاف: ١٢] ﴿ فَمَنْ ثَقَلَتْ ﴾ [الأعراف: ٨] ﴿ الْأَثَى ﴾ [النجم: ٢٧]، ﴿ مَنْ جَاءَ ﴾ [الأنعام: ١٦٠] ﴿ أَهْجَنَّا ﴾ [الأنعام: ٦٣] ﴿ فَمَنْ شَاءَ ﴾ [الكهف: ٢٩] ﴿ أَنْفَثَرُهُ ﴾ [عبس: ٢٢] (أن قال)^(١) ﴿ فَأَنْقَذَكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٠٣] (من سر)^(٢) ﴿ الْإِنْسَانَ ﴾ [النساء: ٢٨] ﴿ فَمَنْ كَانَتْ ﴾ [البقرة: ١٨٤] ﴿ مِنْكُمْ ﴾ [البقرة: ٦٥] ﴿ مِنْ ضُرِّ ﴾ [الأنبياء: ٨٤] ﴿ مَنْصُودٍ ﴾ [هود: ٨٢] ﴿ مَنْ ظَلَمَ ﴾ [النساء: ١٤٨] ﴿ أَنْظَرُوا ﴾ [الأنعام: ١١] ﴿ مِنْ زَوَالٍ ﴾ [إبراهيم: ٤٤] ﴿ يُتْرَلِ ﴾ [البقرة: ٩٠] ﴿ وَأَنْ تَصْبِرُوا ﴾ [النساء: ٢٥] ﴿ أَنْتُمْ ﴾ [البقرة: ٨٥] ﴿ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٣] ﴿ أَنْدَادًا ﴾ [البقرة: ٢٢] ﴿ مَنْ طَعَى ﴾ [النازعات: ٣٧] ﴿ يَنْطِقُ ﴾ [المؤمنون: ٦٢] ﴿ فَإِنْ فَاءٌ ﴾ [البقرة: ٢٢٦] ﴿ يُنْفِقُ ﴾ [البقرة: ٢٦٤].

ومثال التنوين: ﴿ رِيحًا صَرَّصًا ﴾ [فصلت: ١٦] ﴿ إِلَى ظَلِي ذِي ﴾ [المرسلات: ٣٠] ﴿ أَرْوَاجًا ثَلَاثَةً ﴾ [الواقعة: ٧] ﴿ رُطْبًا جَنِيًّا ﴾ [مريم: ٢٥] ﴿ جَبَّارًا شَقِيًّا ﴾ [مريم: ٣٢] ﴿ رَزَقًا قَالُوا ﴾ [البقرة: ٢٥] ﴿ قَوْلًا سَدِيدًا ﴾ [النساء: ٩] ﴿ لَقْرَةً كَرِيمًا ﴾ [الواقعة: ٧٧] ﴿ قَوْمًا صَالِينَ ﴾ [المؤمنون: ١٠٦] ﴿ ظِلًّا ظَلِيلًا ﴾ [النساء: ٥٧] ﴿ نَفْسًا زَكِيَّةً ﴾ [الكهف: ٧٤] ﴿ يَوْمِيذٍ تُعْرَضُونَ ﴾ [الحاقة: ١٨] ﴿ ءِ إِلَهَةً دُونَ ﴾ [الصفات: ٨٦] ﴿ كَلِمَةً طَيِّبَةً ﴾ [إبراهيم: ٢٤] ﴿ عَاقِرًا فَهَبْ لِي ﴾ [مريم: ٥]، فهذه تماثيل النون في كلمة وكلمتين والتنوين، مرتبة على آخر البيت أولاً لأول، فقس عليها ترشد وجه الإخفاء عندهن؛ لأنها لم يبعدها منها بعد حروف الحلق حتى يجب الإظهار، ولم يقربا منهن قرب حروف (يرملون) حتى يجب الإدغام، فأعطيا حكماً متوسطاً بين الإظهار والإدغام وهو الإخفاء، ويكون تارة إلى الإظهار أقرب وتارة إلى الإدغام أقرب على حسب بعد الحروف من النون وقربه، ولفظ ذلك قريب بعضه من بعض، والفرق بين الإخفاء والإدغام أن الإخفاء عارٍ من التشديد بخلاف الإدغام، ولأن الإخفاء عند غيره لا في غيره، والإدغام إدغام الحرف في غيره لا عند غيره، تقول: أخفيت النون عند السين لا في السين، وأدغمت في الراء لا عند الراء.

(١) هكذا بالأصل.

(٢) هكذا بالأصل.

باب أحكام المد

ثم لما فرغ الناظم من أحكام النون الساكنة والتنوين شرع في ذكر المد فقال:

- ٦٩- وَالْمَدُّ لَازِمٌ وَوَاجِبٌ أَتَى وَجَائِزٌ وَهَوٌ وَقَصْرٌ نَبْتَا
 ٧٠- فَلَازِمٌ إِنْ جَاءَ بَعْدَ حَرْفٍ مَدِّ سَاكِنٍ حَالِيْنٍ وَبِالطُّوْلِ يُمَدُّ
 ٧١- وَوَاجِبٌ إِنْ جَاءَ قَبْلَ هَمْزَةٍ مُتَّصِلَةً إِنْ جُمِعَا بِكَلِمَةٍ
 ٧٢- وَجَائِزٌ إِذَا أَتَى مُنْفَصِلًا أَوْ عَرَضَ الشُّكُونُ وَقَفًّا مُسْجَلًا

المد عبارة عن: زيادة المط في حرف المد على المد الطبيعي، وهو الذي لا تقوم ذات الحروف إلا به.

والقصر عبارة عن: ترك تلك الزيادة وإبقاء المد الطبيعي على حاله وهو الأصل، وقدموا عليه المد لقوته أو لأنه هو المقصود بالذكر؛ إذ لا فائدة في ذكر حكم القصر، وتقدم ذكر حروف المد وهي الحروف الجوفية، وهي: الألف، والياء الساكنة المكسور ما قبلها، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، وسميت بذلك لامتداد الصوت بها.

وأصل المد واللين الألف؛ لأنها لا تتغير عن كونها ساكنة ولا يتغير ما قبلها عن الحركة المجانسة لها، وليست الياء والواو كذلك وإنما يشبهان الألف إذا سكنتا وكانت حركة ما قبلها مجانسة لهما كما قدمناه، ولا يزداد على مدها - أي: حروف المد الطبيعي - إلا لسبب، والسبب إما أن يكون لفظياً أو معنوياً، واللفظي إما أن يكون همزاً أو سكوناً، فإن كان سكوناً فإما أن يكون لازماً أو عارضاً.

وهو في قسميه إما أن يكون مدغماً أو غير مدغم، فالساكن اللازم المدغم نحو: ﴿الضَّالِّينَ﴾ [الشعراء: ٨٦] و(الدابة) ﴿وَالصَّيْفَتِ صَفًّا﴾ [الصفات: ١] عند من أدغم عن خَلَادٍ ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ [البقرة: ٢٦٧] عند البزي^(١).

والساكن العارض المدغم نحو: ﴿وَالصَّيْفَتِ صَفًّا﴾ [الصفات: ١] عند أبي

(١) أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي بزة، المكي البزي، محقق ضابط ومتقن للقراءة، وهو راوي ابن كثير وإليه انتهت مشيخة الإقراء بمكة، توفي بمكة سنة (٢٠٥هـ). انظر: غاية النهاية (١/١١٩).

عمرو.

والساكن اللازم غير المدغم نحو: ﴿صَنْ﴾ [ص: ١] و﴿نَتْ﴾ [القلم: ١] في فواتح السور، وكذلك ﴿وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] في قراءة من سكن الياء و﴿وَأَلْتَنِي﴾ [الطلاق: ٤] في قراءة من أبدل الهمزة ياء ساكنة.

والساكن العارض غير المدغم نحو: ﴿الرَّحْمَنِ﴾ [الفاتحة: ٣] و﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] و﴿يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]، وهو حالة الوقف بالسكون أو الإشمام، ويقال له: الجائز والعارض، وإليه أشار في النظم بقوله: (أو عرض السكون وقفًا مسجلًا) أي: مطلقًا، فإن لأهل الأداء فيه - أي: في الساكن العارض - ثلاثة مذاهب:

الأول: الإشباع كاللازم، لاجتماع الساكنين اعتدًا بالعارض. قال الداني: وهو مذهب القدماء من مشيخة المصريين، وبه قرأت على الخاقاني.

الثاني: القصر؛ لأن السكون عارض ولا يعتد به، وهو اختيار الجعبري وجماعة.

الثالث: التوسط مراعاة لجانب اللفظ والحكم، فلم يعط حرف المد فيه حكم ما جاور السكون اللازم ولا حكم ما جاور الحركة، وهو مذهب أبي بكر بن مجاهد.

فإن كان السبب همزًا فما أن يكون متقدمًا على حرف المد؛ نحو: ﴿ءَادَمَ﴾ [البقرة: ٣١] و﴿الْإِيمَنِ﴾ [التوبة: ٢٣] و﴿الْمَوْءِدَةَ﴾ [التكوير: ٨]، فهذا القسم اختص به ورش، أو يكون متأخرًا عن حرف المد، وهو قسمان: أن لا يجتمع حرف المد والهمزة في كلمة واحدة، وإليه أشار في النظم في قوله: (وواجب إن جاء) أي: حرف المد (قبل همزة منفصلاً إن جمعا) أي: حرف المد والهمز (بكلمة) أي: في كلمة واحدة، ويسمى واجبًا؛ لأنه لا يجوز قصره عن واحد من القراء.

نا مؤيد الدين نا الشيخ العلامة شهاب الدين أبو العباس بن أسد - تغمده الله برحمته - قال: نا شمس الدين محمد بن الجزري - يعني ابن الناظم - قال: نا الحسن بن محمد بن الصالح قال: حدثنا محمد بن أبي زيد الكناني نا محمود بن إسماعيل نا أحمد بن محمد بن الحسين الأصفهاني حدثنا سليمان بن أحمد الحافظ نا محمد بن علي الصائغ المكي حدثنا سعيد بن منصور نا شهاب بن حراش حدثني مسعود بن يزيد الكندي قال: كان ابن مسعود يقرئ رجلاً فقراً: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ [التوبة: ٦٠] فقصرها، فقال ابن مسعود: ما هكذا

أقرأنيها رسول الله ﷺ فقال: كيف أقرأكها؟ قال: أقرأنيها: ﴿ إِنَّمَا أَلْصَدَقْتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ [التوبة: ٦٠] فمدها.

قال الناظم - رحمه الله تعالى - : هذا حديث جليل في هذا الباب، رجال إسناده ثقات، رواه الطبراني في «معجمه الكبير». انتهى
ويسمى متصلاً لاتصال حرف المد بالهمز.

الثاني: أن ينفصل حرف المد عن الهمز بأن يكون حرف المد آخر كلمة والهمز أول كلمة أخرى؛ نحو ﴿ بِمَا أَنْزَلَ ﴾ [البقرة: ٤] ﴿ فِي أَنْفُسِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٣٥] و﴿ قَالُوا ءَامَنَّا ﴾ [البقرة: ١٤] ويسمى جائزاً لجواز مده وقصره، ومنفصلاً لانفصال حرف المد عن الهمز.

وأما السبب الثاني المعنوي فهو قصد المبالغة في النفي، وهو سبب قوي عند العرب، وإن كان أضعف من السبب اللفظي عند القراء، ومنه مد التعظيم؛ نحو قوله: ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [البقرة: ١٦٣]، ورُوي عن أصحاب القصر في المنفصل، ويقال له: مد المبالغة؛ لأنه طلب للمبالغة في نفي الألوهية عن غير الله تعالى.

تنبيه: اتفق القراء أجمع على مد المتصل لما تقدم، ومحل اختلافهم إنما هو من جهة اعتبار أثر الهمزة، فإنهم اختلفوا في مقداره واختلفت نصوص النقلة في ذلك.

قال في «التيسير»: وأطولهم مدًّا في الضربين - يعني ضرب المتصل والمنفصل - ورش وحزمة، ودونها عاصم، ودونه ابن عامر والكسائي، ودونها أبو عمرو - أي: من طريق أهل العراق - وقالون^(١) من طريق أبي نسيط، وأهمله الشاطبي، فنظمه الإمام أبو زكريا يحيى بن القسطلاني فقال:

نَظَّمْتُ بَعُونَِ اللَّهِ رَبِّي وَرَاحِمِ	تَقَاسِيمَ مَدَّ جَاءَ لِلسَّبْعَةِ العُلَا
فَأَطُولُهُمْ فِي المَدِّ ورشٌ وَحَمْزَةٌ	وَدُونَهُمَا فَا مَدُّ لِعَاصِمِ ذِي العُلَا
دُونَ أَبِي بَكْرٍ يَمُدُّ ابْنُ عَامِرٍ	كَذَاكَ الكَسَائِي كُنْ لَذَاكَ مُحْصَلَا

(١) عيسى بن مينا بن مروان أبو موسى الشهير بقالون، أحد القراء المشهورين من أهل المدينة، انتهت إليه الرياسة في العلوم العربية والقراءة في زمانه، كان أصم ينظر إلى شفتي القارئ وقالون لقب دعاه به نافع (ت ١٢٠ هـ). انظر: غاية النهاية (١/٦١٥).

وَدُوْنَهُمَا الْمَكِّي وَصَالِحٌ مِثْلُهُ كَذَا جَاءَ فِي التَّيْسِيرِ فَافْهَمُ لِتَنْقَلًا
وَتَمَكِّنُ أَهْلَ الْقَصْرِ عِنْدَ اتِّصَالِهِ وَإِلَّا فَلَحْنٌ جَاءَ هَذَا مُفَصَّلًا

أتى بما ذكره في «التيسير»، وأفاد أن المتصل لا يجوز قصره ولا عند من قصر المنفصل، وأن من قصره عدَّ لاحقًا، وتقدم ما يشهد لذلك.

قال بعضهم: وقد يقال على إهمال الشاطبي التقسيم؛ لأنه لا يتحقق، أو لا يتمكن أن يؤتى به في كل مرة على قدر السابقة.

قال الجعبري: مثل هذا القول طرق ابن الحاجب، ونحوه إلى أن قال: ما يتوقف على الأداء كالمدة والإمالة غير متواتر؛ لأنه معلوم من اعتبار مذاهب القراء الترتيل والحدرد والتوسط، ومحل كتب التجويد، فمن ثم لم يتعرض له.

قلت: ينبغي أن يذكر في البيت الخلاف؛ لشدة حاجة المقرئ إلى معرفته، والمشهور عن الشاطبي أنه كان يرى فيه مرتبتين، طولى لورش وحمزة، ووسطى للباقيين كما نقله عنه السخاوي.

قال الجعبري: وهو خلاف ما عليه «التيسير» وسائر النقلة، ولعله استأثر بنقله. انتهى.
واختلفوا في مقدار هذه المراتب، ف قيل: أولها: ألف وربع، وهو مذهب ابن كثير وأبي عمرو وقالون، ثم ألف ونصف، وهو مذهب ابن عامر والكسائي، ثم ألف وثلاثة أرباع ألف، وهو مذهب عاصم، ثم ألفان وهو مذهب حمزة وورش، وقيل: أولها ألف ونصف، ثم ألفان، ثم ألفان ونصف، ثم ثلاث ألفات، وهذا كله تقريب لا يضبطه إلا المشافهة والإدمان.
أنشدني شيخنا سراج الدين أبو حفص عمر الأنصاري لنفسه في تاريخين، أحدهما:
سنة (٨٧٤) قوله:

ثَلَاثَ أَلْفَاتٍ مَدَّ وَرَشَّ وَحَمَزَةً لَدَى الْوَصْلِ ثُمَّ الْفَضْلِ كُنْ مُتَأَمَّلًا
وَعَاصِمٌ بَعْدَ اثْنَيْنِ نَصْفٌ وَشَائِهِمْ أَلْفٌ مَعَ أَلْفٍ ثُمَّ الْكِسَائِيُّ ذُو وَلَا
وَمَكٌّ وَبَصْرٌ ثُمَّ قَالُونَ مَعَهُمَا أَلْفٌ ثُمَّ نَصْفٌ فَافْهَمِ الْكُلَّ وَاعْقِلَا
وَقَالُونَ وَالذُّورِيُّ بِوَجْهَيْنِ فَضْلُهُمْ وَمَكٌّ وَصَالِحٌ وَجْهٌ قَصْرٍ عَلَى الْوَلَا
وَهَذَا عَلَى التَّقْرِيبِ يَا صَاحِبَ جَاءَنَا بِهِ النَّقْلُ عَنِ أَشْيَاخِنَا مُتَنَقَّلًا

نبه على أن حكم المنفصل في تفاوت الزيادة كالم متصل، وأن الدوري وقالون يقصران المنفصل ويمدانه، وأن ابن كثير والسوسي^(١) -وهو مراده بصالح- يقصرانه، وأن تفاوت الروايات بقدر الألفات تقريباً.

واعلم أن هذا المد في المنفصل إنما يكون في الوصل، فلو وقف على حرف المد عاد إلى أصله وسقط المد لعدم موجهه، وجه المد للهمز لأن حروف المد خفية والهمز بعيد المخرج صعب في اللفظ مهتم به في النطق، فإذا لاصق حرفاً خفياً والحالة هذه خيف عليه أن يزداد خفاءً، فقوي بالمد احتياطاً لبيانه وظهوره.

وعلة من قصر إذا انفصل حرف المد من الهمز؛ لأن الهمز لما كان فيه بصدد الزوال في حال الوقف لم يعط في حالة الثبات حكماً بخلاف المتصل، فإن الهمز فيه لازم وصلماً ووقفاً.

تنبيه: واعلم أن مدار حكم المد على وجود حرف المد رسماً نحو: ﴿ءَأْمَنُوا إِن﴾ [آل عمران: ١٠٠]، أو لفظاً نحو: ﴿وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

خاتمة: حروف التهجي في فواتح السور على أربعة أقسام:

الأول: أن يقع حرف المد واللين وبعده ساكن نحو: (ميم) و(لام) و﴿ن﴾ [القلم: ١] فلا خلاف في إشباع مده لوجود الموجب لذلك، وهو السكون اللازم، فإن التقى حرف المد واللين من هذا النوع مشدداً نحو: ﴿الْم﴾ [البقرة: ١] و﴿طَسَمَ﴾ [الشعراء: ١] فمنهم من جعل المد فيه أمكن منه فيما لم يلق مشدداً؛ لأن المشدد حرف يقوم مقام حرفين، فطال المد قبلهم لاشتغال اللسان بإخراج حرف هو في الأصل حرفان، ومنهم من سوى بينهما؛ لأن المد وجب لاجتماع الساكنين، فكيفما اجتمعا وجب المد. ذكر الوجهين - رحمه الله - وقال: كلاهما حسن.

فلو تحرك الساكن الثاني لعلة أوجبت ذلك نحو: ﴿الْم﴾ [آل عمران: ١] و﴿أَحْسَبَ النَّاسُ﴾ [العنكبوت: ١] على قراءة ورش، فمنهم من لا يعتد بالحركة لكونها عارضة ويترك المد على حاله، ومنهم من لا يمد؛ لأن الثاني قد تحرك فزال لفظ التقاء

(١) صالح بن زياد، أبو شعيب السوسي الرقي، كان مقرئاً ضابطاً محرراً ثقة (ت ٢٦١هـ). انظر: غاية النهاية (٣٣٢/١).

الساكنين. ذكر الوجهين مكّي أيضاً والمهدوي.

قلت: ولو أخذنا بالتوسط في ذلك مراعاة لجانبی اللفظ والحكم لكان وجهًا.

القسم الثاني: ما وقع فيه حرف اللين وبعده ساكن نحو: (عَيْن) من ﴿كَهَيْعَصَ﴾ [مریم: ١] و﴿حَمَّ عَسَقَ﴾ [الشورى: ١، ٢] ففيه وجهان، الطول لأنه قياس مذهبهم في الفصل بين الساكنين، ولأن فيه مناسبة لما جاوره من الممدود، والتوسط للتفرقة بين ما وليته حركة وبين ما لم تله، فتكون المزية للأول.

قال مكّي: مد (عين) دون مد (ميم) قليلاً لانفتاح ما قبل (عين)؛ لأن حرف المد واللين أمكن من حروف اللين. ثم قال: ولو قال قائل: أسوي بينهما في المد لأن في كليهما مدًا اجتمعاً لكان قياسًا، لكن تفصيل مد (ميم) أقوى في النظر في الرواية لجميع القراء، وأكثر هذا إنما أخذ مشافهة، والله أعلم.

القسم الثالث: إذا وقع حرف المد واللين وليس معه ساكن نحو: (طا) و(يا) فلا خلاف في قصره لعدم ما يوجب زيادة المد فيه، ومدة لحن خفي كمد ﴿قَالَ﴾ [البقرة: ٣٠] و﴿عَادَ﴾ [البقرة: ١٧٣] ونحوهما.

القسم الرابع: إذا وقع ساكن وليس قبله حرف مد ولين كالألف من ﴿الْمَ﴾ [البقرة: ١] والراء، فلا يمد إجماعًا، إذ المد إنما يكون في حرف المد واللين وليس قبل الساكن حرف مد، فمده من أشنع الخطأ وأبشعه، واختلفوا في مقدار مد غير الفواتح، فقيل: ألفين كالفواتح، وإليه أشار في النظم بقوله: (وبالطول يمد)، وقيل: ألف، واختاره السخاوي والأهوازي كما أفاده الشارح رحمه الله.



الوقوفُ والابتداءُ

ثم لما فرغ الناظم - رحمه الله - من ذكر المخارج والصفات وما يتعلق بهما، شرع يذكر حكم الوقف والابتداء، فقال:

٧٣- وَيَعْدَ تَجْوِيدِكَ لِلْحُرُوفِ لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْوُقُوفِ
٧٤- وَالْإِبْتِدَاءِ وَهِيَ تُقَسَّمُ إِذْنُ ثَلَاثَةً تَامٌ وَكَافٍ وَحَسَنٌ

تقدم الكلام على (وبعد)، وهي كلمة يؤتى بها من الانتقال من غرض إلى آخر.

أي: (وبعد تجويدك للحروف لا بد) لك أيها القارئ (من معرفة الوقوف) جمع وقف، وجمعه باعتبار تنوعه، وهو في اللغة: الكف عن القول والفعل، وفي الاصطلاح: ترك الوصل. وحده: قطع الكلمة عما بعدها - أعني على تقدير أن يكون بعدها شيء، وقيل: قطع الصوت آخر الكلمة زماناً بتنفس، وإنما قلنا: بتنفس ليخرج السكت.

قوله: (والابتداء) أي: لا بد لك من معرفته أيضاً، وأفرده لعدم تنوعه، وأعقبه بالتجويد؛ لما ورد أن علياً عليه السلام سئل عن قوله: ﴿ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً ﴾ [المزمل: ٤] فقال: الترتيل: تجويد الحروف ومعرفة الوقوف^(١). ولما ورد عن ابن عمر أنه قال: لقد عشنا برهة من دهرنا وإن أحدنا ليؤتى بالإيمان قبل القرآن، وتنزل السورة على النبي صلى الله عليه وسلم فيتعلم حلالها وحرامها، وأمرها وزجرها، وكل ما ينبغي أن يوقف عنده منها^(٢).

قال الناظم: ففي كلام علي عليه السلام دليل على وجوب تعلمه ومعرفته، وفي كلام ابن عمر برهان على أن تعلمه إجماع من الصحابة - رضي الله عنهم - وصح بل تواتر عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح، قال: ومن ثم اشترط كثير من الأئمة الخلف على المجيز أن لا يجيز أحداً إلا بعد معرفة الوقف والابتداء.

وقال الإمام أبو زكريا: الوقف في الصدر الأول من الصحابة والتابعين والعلماء، مرغوب فيه من مشايخ القراء والأئمة الفضلاء، مطلوب فيما سلف من الأعصار، واردة به

(١) انظره في النشر (١/٢٠٩، ٢٢٥)، ومنار الهدى في الوقف والابتداء للأشموني (ص: ٥).

(٢) ذكره أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، في القطع والائتناف (ص: ٧٨)، وابن الجزري في النشر

(١/٢٢٥)، والأشموني في منار الهدى (ص: ٥).

الأخبار الثابتة والآثار الصحيحة، ففي «الصحيحين» أن أم سلمة قالت: كان رسول الله ﷺ يقطع قراءته يقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] ثم يقف^(١). انتهى

وروي أن رجلين أتيا النبي ﷺ فتشهد أحدهما وقال: من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما، ووقف، فقال له النبي ﷺ: «قم، بئس الخطيب أنت»^(٢). قال بعضهم: إنما قال له ذلك لقبح لفظه، وكان حقه أن يقف على (رشد) وعلى (غوى)، أو يصل الجميع، فانظر كيف كره قُبْحَ لفظه وإن كان مراده الخير لا الشر، ومثل هذا يرغب في معرفة الوقف.

٧٤- وَالْإِبْتِدَاءُ وَهِيَ تَقْسِمٌ إِلَى تَامٌ وَكَافٍ حَسَنٌ تَفْصِيلاً
٧٥- وَهِيَ لِمَا تَمَّ فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ تَعَلَّقُ أَوْ كَانَ مَعْنَى فَاِئْتِدِي
٧٦- فَالْتَامُ فَالْكَافِي وَالفُظَّا فَالْمَتَعَنُ إِلَّا رُءُوسَ الْأَيِّ جَوَّزٌ فَالْحَسَنُ

اعلم أن الوقف ينقسم إلى اختباري - بالباء الموحدة - ومتعلقه الرسم، كبيان المقطوع والموصول وسبأتي، واضطراري وهو الوقف عند ضيق النفس، واختباري - بالياء المثناة تحت وهو المراد هنا؛ لأن الكلام إما أن يتم أو لا، فإن تم كان اختيارياً، وكونه تاماً لا يخلو إما أن لا يكون له تعلق بما بعده البتة - أي: لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى - أو يكون له تعلق، ولا يخلو هذا التعلق إما أن يكون من جهة المعنى أو من جهة اللفظ، فأول الثلاثة وهو الذي ليس له تعلق بما بعده البتة - يعني لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى - هو الوقف التام، وأكثر ما يكون في رءوس الآي وانقضاء القصص؛ كالوقف على ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١] والابتداء بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، ويجوز الوقف على ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] والابتداء ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] و﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠] والابتداء ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ [البقرة: ٢١].

وقد يكون قبل انقضاء الفاصلة؛ نحو: ﴿وَجَعَلُوا أَعْرَظَةً أَهْلَهَا أَذِلَّةً﴾ [النمل: ٣٤] هذا

(١) رواه الترمذي في السنن (٤٣/١١)، وأبي داود (٣٧/٤)، والدارقطني (٣٠٧/١).

(٢) أخرجه مسلم (١٢/٣)، وأبو داود (١٧٢/١)، والنسائي (٧٩/٢)، والبيهقي (٢١٦/٣)، وأحمد (٣٧٩، ٢٥٦/٤).

انقضاء كلام بلقيس، ثم قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤] رأس الآية.

وقد يكون وسط الآية نحو: ﴿لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي﴾ [الفرقان: ٢٩] هو تمام حكاية قول الظالم، وهو أبي بن خلف، ثم قال تعالى: ﴿وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا﴾ [الفرقان: ٢٩].

وقد يكون بعد انقضاء الآية بكلمة؛ نحو: ﴿لَمْ نَجْعَلْ لَهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا﴾ [الكهف: ٩٠] آخر الآية، وتمام الكلام ﴿كَذَلِكَ﴾ [الكهف: ٩١] أي: أمر ذي القرنين كذلك.

وقد يكون الوقف تاماً على تفسير غير تام على تفسير آخر، نحو: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] تام على أن ما بعده مستأنف، وهو قول ابن عباس وعائشة وابن مسعود، وهو مذهب أبي حنيفة^(١) وأكثر أهل الحديث، وغير تام عند آخرين، والتمام عندهم على ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧]، فإنه عندهم معطوف عليه، وهو اختيار ابن الحاجب وغيره كما أفاده الناظم - رحمه الله.

وقد يكون تاماً على قراءة، كافٍ على أخرى نحو: ﴿وَنَحْنُ لَهُ مَخْلُصُونَ﴾ [البقرة: ١٣٩] تام على قراءة من قرأ: ﴿أَمْ تَقُولُونَ﴾ بالغيب، وكافٍ على قراءة من قرأ بالخطاب، فهذا جملة القول في التام.

الثاني: أن يكون له تعلق من جهة المعنى فقط دون تعلق شيء من تعلقات الإعراب؛ نحو: ﴿أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]، ثم قال: ﴿حَتَّمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]، فأخر الآية كلام تام ليس له تعلق بما بعده من جهة الإعراب لكن له تعلق من جهة المعنى، لأن قوله: ﴿حَتَّمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ من إخبار حال الكفار، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ٦] إخبار عن حالهم أيضاً، فهذا يسمى بالوقف الكافي للاكتفاء به، واستغنى ما بعده عنه، وأكثر ما يوجد في الفواصل؛ نحو: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] و﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصَلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١] فإنه كلام مفهوم وما بعده مستغن عما قبله لفظاً.

(١) النعمان بن ثابت، التيمي، الكوفي، أبو حنيفة: إمام الحنفية، الفقيه المجتهد المحقق، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة له: مسند في الحديث، جمعه تلاميذه، والمخارج في الفقه، صغير، رواه عنه تلميذه أبو يوسف (ت ١٥٠ هـ).

وقد يتفاضل في الكفاية كتفاضل التام نحو: ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾ [البقرة: ١٠] كاف ﴿ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ﴾ [البقرة: ١٠] أكفى منه ﴿ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ [البقرة: ١٠] أكفى منها.

وأكثر ما يكون التفاضل في رءوس الآي؛ نحو: ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ ﴾ [البقرة: ١٣] كاف ﴿ وَلَيْكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣] أكفى منه.

وقد يكون كافيًا على تفسير وإعراب ويكون غير كاف على آخر، نحو: ﴿ يُعْلَمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ ﴾ [البقرة: ١٠٢] كاف إذا جعلت «ما» بعده نافية، فإن جعلت «ما» موصولة كان حسنًا، وقد يكون كاف على قراءة غير كاف على أخرى نحو: ﴿ وَنَحْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ ﴾ [البقرة: ١٣٩] كاف على قراءة من قرأ ﴿ أَمْ تَقُولُونَ ﴾ [البقرة: ١٤٠] بالخطاب، وتام على قراءة من قرأ بالغيب كما تقدم، فهذا والذي قبله يجوز الوقف عليها والابتداء بها بعدهما، وإليها أشار في النظم.

(وهي) أي: الوقوف (لما تم) أي: الذي تم الكلام عليه (فإن لم يوجد تعلق) لا لفظًا ولا معنى، (أو كان) أي: التعلق (معنى فابتدي) أي: بها بعدهما، (فالتام) أي: الأول الذي لا يتعلق بها بعده لا لفظًا ولا معنى، (فالكافي) أي: الثاني الذي يتعلق بها بعده معنى لا لفظًا.

الثالث: من أقسام الوقف أن يكون التعلق لفظًا؛ نحو الوقف على ﴿ بِسْمِ اللَّهِ ﴾ [الفاتحة: ١] وعلى ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [الفاتحة: ٢] وعلى ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الفاتحة: ٢] وعلى ﴿ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ [الفاتحة: ٣] وما أشبه ذلك؛ لأن المراد من ذلك مفهوم، ولكن الابتداء بـ ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ و﴿ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ونحوهما لا يحسن لتعلقه لفظًا، فإنه تابع لما قبله، ويسمى بالحسن لأنه في نفسه حسن مفيد، يجوز الوقف عليه دون الابتداء بها بعده للتعلق اللفظي، وهو المراد بقوله: (ولفظًا فامنعن) أي: الابتداء.

واعلم أن التعلق من جهة اللفظ: هو أن يكون ما بعده متعلقًا بما قبله من جهة الإعراب؛ كأن يكون صفة أو عطفًا، لكن بشرط أن يكون قبله بحيث يحسن السكوت عليه، مثاله إذا قلت: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ عقل عنك ما أردت، ولكنك إذا ابتدأت: بـ ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ قبح لأنه صفة فبان لك التعلق من جهة اللفظ، وقد يكون الوقف حسنًا على تقدير، كافيًا على آخر، تامًا على غيرهما؛ نحو قوله تعالى: ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ٢] يجوز

أن يكون حسناً إذا جعلت ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] رفعا بمعنى هم ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ مبتدأ وخبره ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥].

قوله: (إلا رءوس الآي جوز) أي: إلا أن يكون رأس آية، فإنه يجوز في اختيار أهل الأداء لمجيئه عن النبي ﷺ في الحديث عن أم سلمة أن النبي ﷺ في الحديث عن أم سلمة أن النبي ﷺ كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية، يقول: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ثم يقف، ثم يقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ثم يقف، ثم يقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ثم يقف، ثم يقول: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ رواه أبو داود^(١).

قال الناظم: وكذلك عد بعضهم الوقف على رءوس الآي في ذلك سنة.

وقال الداني: هو أحب إليّ، واختاره أيضا البيهقي في «شعب الإيمان» وغيره من العلماء، وقالوا: الأفضل الوقف على رءوس الآي وإن تعلق بها بعدها، قالوا: واتباع هدي رسول الله ﷺ وسنته أولى.

قوله (فالحسن) جواب «أن» مقدره، أي: إن كان التعلق لفظاً فالوقف حسن، والنون في قوله: (فامنعن) للتأكيد.

(١) رواه الترمذي في السنن (٤٣/١١)، وأبي داود (٣٧/٤)، والدارقطني (٣٠٧/١)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع حديث رقم (٥٠٠٠).

خاتمة في الحديث

علم تعليم التام والكافي

أنا الإمام العلامة أبو العباس أحمد بن أسد بسنده إلى الداني قال: ثنا فارس بن أحمد قال: ثنا أحمد بن محمد وعبد الله بن محمد قال: ثنا علي بن الحسين قال: ثنا يوسف بن موسى قال: ثنا هشام بن عبد الملك الطيالسي، ثنا هشام، ثنا قتادة، عن يحيى بن يعمر، عن سليمان بن صرد الخزاعي، عن أبي بن كعب قال: أتينا رسول الله ﷺ فقال: «إن الملك كان معي فقال: اقرأ، فقرأ حتى بلغ سبعة أحرف، فقال: ليس منها إلا شافٍ كافٍ، ما لم يختم آية عذاب بآية رحمة أو آية رحمة بعذاب»^(١).

قال الداني: فهذا تعليم من رسول الله ﷺ عن جبريل - عليه السلام - إذ ظاهر ذلك على أنه يقطع على الآية التي فيها ذكر النار والعقاب، ويفصل بها بعدها إذا كان بعدها ذكر الجنة والثواب، ويفصل بها بعدها أيضًا إذا كان ذكر النار والعقاب، وذلك على نحو قوله تعالى: ﴿فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٨١] هذا الوقف، ولا يجوز أن يوصل ذلك بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٨٢] ويقطع على ذلك.

قلت: ويؤيد ذلك ما قدمناه من قصة الرجلين اللذين تشهد أحدهما وقال: من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصها، وقول النبي ﷺ: «بئس الخطيب أنت»^(٢) إذ فيه دلالة على كراهة المستبشع من اللفظ، فإنه - عليه الصلاة والسلام - إنما أقامه لقطعه على ما يقبح، إذ جمع بقطعه بين من أطاع ومن عصى ولم يفصل بين ذلك، وإنما كان ينبغي له أن يقطع على قوله: رشد ثم يستأنف ما بعد ذلك، أو يصل كلامه إلى آخره، فيقول: ومن يعصها فقد غوى.

قال الداني: وإذا كان مثل هذا مكروهاً مستبشعاً في الكلام الجاري بين المخلوقين، فهو

(١) رواه أبو داود حديث رقم (١٤٧٧).

(٢) أخرجه مسلم (٣/١٢، ١٣)، وأبو داود (١/١٧٢)، والنسائي (٢/٧٩)، والبيهقي (٣/٢١٦)، وأحمد (٤/٢٥٦، ٣٧٩).

في كتاب الله تعالى الذي هو كلام رب العالمين أشد كراهة واستبشاعاً. انتهى.

فهذه نبذة علم منها الحث على تعليم التام، وأما الكافي الذي هو دونه فمستعمل جائز وردت به السنة عن سيد المرسلين - عليه الصلاة والسلام - كما أخبر العلامة أبو العباس أحمد بن أسد - رحمه الله - بسنده إلى الداني أيضاً قال: ثنا محمد بن خليل ثنا محمد بن الحسن اللخمي ثنا عبد الله بن المبارك عن سفيان عن سليمان - يعني الأعمش - عن إبراهيم عن عبيدة عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «اقرأ عليّ»، فقلت: أقرأ عليك وعليك أنزل؟ فقال: «إني أحب أن أسمع من غيري» قال: فافتتحت سورة النساء فلما بلغت ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١]. قال: فرأيتته وعيناه تذر فان دمعا، فقال لي: «حسبك»^(١).

قال الداني: ألا ترى أن القطع على ﴿شَهِيدًا﴾ كاف وليس بتام؟ لأن المعنى: فكيف يكون حالهم إذا كان هذا ﴿يَوْمَئِذٍ يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ٤٢] فما بعده يتعلق بما قبله والتام ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢]؛ لأنه انقضاء القصة، وهو في الآية الثانية، وقد أمر النبي ﷺ عبد الله بن مسعود أن يقطع عليه دون تقارب ما بينهما؛ فدل ذلك دلالة واضحة على جواز القطع على الكافي ووجوب استعماله. انتهى

ثم قال:

٧٧- غَيْرُ مَا تَمَّ قَبِيحٌ وَلَهُ يُوقَفُ مُضْطَرًّا وَيَبْدَأُ قَبْلَهُ
تقدم أن الكلام إما أن يتم أو لا، وذكرنا حكمه إذا تم، وإن لم يتم كالوقف على ﴿بِسْمِ﴾ وعلى ﴿الْحَمْدُ﴾ وعلى ﴿رَبِّ﴾، فكل هذا لا يتم منه كلام ولا يفهم منه معنى، لأنه لا يعلم إلى أي شيء أضيف، فالوقف عليه قبيح؛ لأن المقصود تبين معاني كتاب الله تعالى وتكملها.

فالوقف مبين للمعنى وفاضل بعضه من بعض، وكذلك تلذ التلاوة، ويحصل الفهم والدراية، ويتضح منهاج الهداية، فلا يوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا الصفة دون الموصوف، ولا الرفع دون المرفوع، ولا الناصب دون المنصوب، ولا المعطوف دون ما عطف

(١) رواه أبو داود برقم (٣٦٦٨)، والترمذي برقم (٣٠٢٥).

عليه، ولا على إن وأخواتها دون اسمها، ولا على اسمها دون خبرها، ولا على المستثنى دون الاستثناء، ولا على المفسر دون التفسير، ولا على «الذي» و«ما» و«من» دون صلاتهن، ولا على حروف الاستفهام دون ما استفهم بها عنه، ولا على حروف الشرط دون المشروط، ولا على الشرط دون جوابه؛ لأن هذه كلها لا يتم بها كلام ولا يفهم منها معنى فهذا كله وما أشبهه لا يجوز الوقف عليه، ولا الابتداء بها بعده.

وقد يكون بعض الوقف أقبح من بعض؛ كالوقف على ما يحيل المعنى نحو: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلَا أَبُوَيْهِ﴾ [النساء: ١١] فإن المعنى يفسد بهذا الوقف؛ لأنه يفهم منه أن البنت مشتركة في النصف مع أبويه، وليس كذلك، بل المعنى أن النصف للبنت دون الأبوين، ثم استأنفه للأبوين بما يجب لهما مع الولد.

وأقبح من هذا ما يحيل المعنى ويؤدي إلى ما لا يليق - والعياذ بالله تعالى - كالوقف على ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾ [البقرة: ٢٦] وعلى ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٨] و﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي﴾ [البقرة: ٤] و﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوِّءِ وَاللَّهُ﴾ [النحل: ٦٠] ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤] فالواقف على هذا آثم مخطئ، وربما خرج - والعياذ بالله تعالى - عن دين الإسلام، اللهم إلا أن يكون مضطراً، كأن ينقطع نفسه فإنه يجوز له الوقف عليه، إلا أنه إذا وقت ابتداء من الكلمة التي قبلها، وإليه أشار بقوله: (وله يوقف مضطراً ويبدأ قبله).

٧٨- وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجِبٌ وَلَا حَرَامٌ غَيْرُ مَا لَهُ سَبَبٌ

أي: ليس في القرآن وقف واجب يآثم تاركه ولا حرام يآثم واقفه لعدم دلالتها على معنى يخاف من ذهابه، بل لو أمكنه قراءة القرآن كله في نفس واحد لجاز له ذلك، ولو وقف على كل آية ما لم يحصل بوقفه خلل لجاز له أيضاً، وإليه أشار بقوله: (غير ما له سبب) أي: إلا أن يكون له سبب يؤدي إلى تحريمه، كقصد الوقف على ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾ [البقرة: ٢٦] وشبهه مما قدمناه من غير ضرورة، إذ لا يفعل ذلك مسلم.

تنبيه: يجوز في قوله: (حرام) الرفع عطفاً على محل (من وقف) لأنه اسم ليس والجر عطفاً على لفظة «من»، وأما «غير» فتابعة إن رفعت حرام رفعتها، وإن نصبت نصبتها.

المقطوع والموصول

ولما فرغ الناظم من ذكر حكم الوقف والابتداء شرع يذكر المقطوع والموصول وما يلحق به، فقال - رحمه الله تعالى عليه:

٧٩- وَأَعْرِفْ لِمَقْطُوعٍ وَمَوْضُوعٍ وَتَا فِي مُصْحَفِ الْإِمَامِ فِيمَا قَدْ أَتَى

أي: اعرف الوقف على المقطوع والموصول وتاء التأنيث التي كتبت تاء كما قد أتى رسمه في مصحف الإمام أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه الذي اتخذه، وليس هو بخطه كما توهمه من لا علم عنده.

واعلم أن الأصل القطع، فكل ما كتب منفصلاً فعلى الأصل وما كتب متصلاً فللمجاورة والمصاحبة وكثرة الاستعمال، وإنما فعلوا ذلك لجواز الوجهين.

قلت: وإلى كون القطع الأصل والوصل فرع أشار الشاطبي في الرائية بقوله^(١):

وَقُلْ عَلَى الْأَصْلِ مَقْطُوعٌ الْحُرُوفِ أَتَى وَالْوَصْلُ فَرْعٌ فَلَا تُلْفَى بِهِ حَصْرًا

وهي حكمة تقديم الناظم المقطوع على الموصول، والمراد بقطع الحرف: أن لا يخلط، وبوصله: أن يخلط بما بعده حساً أو حكماً، وترجم ابن الأنباري^(٢) هذا الباب بـ (باب الحرفين الذين ضم أحدهما إلى الآخر فصارا حرفاً واحداً، لا يحسن السكوت - أي: لا يجوز الوقف على أولهما دون الآخر).

قلت: وينشأ عن هذا الموضع حكم خطي، وهو حذف الحرف أو إبقاؤه على ما سننصله، وحكم لفظي، وهو إن ما فصل جازَ الوقفُ عليه، وهو ما وصل لا يوقف عليه دون رواية.

٨٠- فَأَقْطَعْ بِعَشْرِ كَلِمَاتٍ أَنْ لَا مَعَ مَلْجَأٍ وَلَا إِلَهَ إِلَّا

٨١- وَتَعْبُدُوا يَاسِينَ ثَانِي هُوَذَا يُشْرِكُنْ تُشْرِكُ يَدْخُلْنَ تَعْلُوا عَلَى

(١) والبيت في عقيلة أتراب القصائد في رسم المصاحف ورقمه (٢٣٧).

(٢) محمد بن القاسم بن بشار أبو بكر بن الأنباري النحوي أعلم الناس وأفضلهم في نحو الكوفيين وأكبرهم حفظاً للغة أخذ عن ثعلب كان ثقة صدوقاً من أهل السنة له مؤلفات كثيرة، الإيضاح في الوقف والابتداء والمشكل وغريب الحديث وغيرها (ت ٣٢٨هـ). انظر: إنباه الرواة (٣/ ٢٠١).

٨٢- أَنْ لَا يَقُولُوا لَا أَقُولَ
.....

أي: جميع ما في كتاب الله تعالى من ذكر (أن لا) فهو بغير نون إلا عشر مواضع فإنها كتبت بالنون:

أولها: ﴿ أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ﴾ [آية: ١١٨] ب «التوبة».

ثانيها: ﴿ وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [آية: ١٤] ب «هود» عليه السلام.

ثالثها: ﴿ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ ﴾ [آية: ٦٠] ب «يس» عليه السلام.

رابعها: ﴿ أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنْ أَحَافُ ﴾ [آية: ٢٦] الثاني من سورة هود - عليه السلام، وإليه أشار بقوله: (ثاني هود).

خامسها: ﴿ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا ﴾ [آية: ٢٦] بالحج.

سادسها: ﴿ أَنْ لَا يُشْرِكْ بِي ﴾ [المتحنة: ١٢] بالمتحنة.

سابعها: ﴿ أَنْ لَا يَدْخُلْنَاهَا الْيَوْمَ ﴾ [آية: ٢٤] ب «القلم».

ثامنها: ﴿ وَأَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ ﴾ [آية: ١٩] بالدخان.

تاسعها وعاشرها: ﴿ حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ ﴾ [آية: ١٠٥]، و﴿ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ [آية: ١٦٩] بالأعراف، وإليها أشار في النظم بقوله: (أن لا يقولوا لا أقول)، فهذه كلها بالنون إجماعاً.

واختلفت المصاحف في قوله: ﴿ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ﴾ [آية: ٨٧] بالأنبياء - عليهم السلام - فمنهم من قطعها ومنهم من وصلها. قال اللبيب: والوصل أشهر، وكتبت (أن لا) العشرة بالنون على الأصل ومراد القطع، وما عداها بغير نون على مراد الوصل، وذلك أن النون الساكنة تدغم في اللام من غير خلاف لقرب المخرجين كما تقرر في بابه، فإذا وصلت النون باللام انقلبت لاماً مشددة فحذفت النون لسقوطها من اللفظ، والله أعلم.

..... وَإِمَّا بِالرَّعْدِ وَالْمُقْتَوَحِ صَلِّ

نبهك على أن «إن» الشرطية مقطوعة من «ما» الزائدة في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ مَا تُرِيدُكَ ﴾ [آية: ٤٠] في سورة الرعد فقط. قال في «المقنع»: ليس في القرآن (إن ما) بالنون إلا حرفاً واحداً آخر الرعد ﴿ وَإِنْ مَا تُرِيدُكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ ﴾ ، وأما التي في يونس - عليه

السلام- وغافر وغيرهما فليس فيهن نون، كما هو مفهوم من منطوق النظم.

قوله: (والمتنوح صل) أي: أن المفتوحة بـ «ما» حيث جاءت نحو: ﴿أَمَّا أَشْتَمَلَتْ﴾ [الأنعام: ١٤٣] و﴿أَمَّا إِذْ كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٨٤] وشبههما.

قال في «المقنع»: وحدثنا محمد بن أحمد قال: حدثنا ابن الأنباري قال: وقوله: ﴿أَمَّا أَشْتَمَلَتْ﴾ هي في المصحف حرف واحد، ومعناه: أم الذي اشتملت.

قلت: وأطلق الناظم - رحمه الله - الحكم فيه ولم يقيده بموضع، وهو الصواب إطلاق الناظم - رحمه الله - وأفهم كلام «المقنع» تقييده بـ ﴿أَمَّا أَشْتَمَلَتْ﴾.

قال الجعبري بعد حكاية كلام «المقنع»: يقتضي نصه - أي: المقنع - حصره فيه، وليس كذلك، وأكد اللبس قوله: حرف واحد، إذ يحتمل.

.....وعن مـ

٨٣- هموا اقطعوا.....

أمر بقطع «عن» من «ما» في قوله تعالى: ﴿عَنْ مَا يُهْوَىٰ عَنْهُ﴾ [الأعراف: ١٦٦] بالأعراف.

قال في «المقنع»: كل ما في كتاب الله تعالى من ذكر «عما» فهو بغير نون؛ إلا حرفاً واحداً في الأعراف ﴿عَنْ مَا يُهْوَىٰ عَنْهُ﴾ فهو بالنون.

.....من ما ملك روم..... خُلِفَ الْمُنَافِقِينَ.....

اتفقت المصاحف على قطع «من» الجارة عن «ما» الموصولة ﴿هَلْ لَكُمْ مِّنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [آية: ٢٨] بالروم و﴿فَمِنْ مَا أَمَلَكْتَ﴾ [آية: ٢٥] بالنساء، واختلفت في قوله تعالى: ﴿مِنْ مَا رَزَقْنَكُمْ﴾ [آية: ١٠] بالمنافقين كما أشار إليه في النظم.

قال في «المقنع»: قال محمد بن علي (من ما) مقطوع في القرآن ثلاثة أحرف في النساء ﴿فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ وفي الروم ﴿مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ وفي المنافقين ﴿مِنْ مَا رَزَقْنَكُمْ﴾.

ثم قال: باب: ما اختلفت فيه مصاحف الأمصار، في المنافقين: ﴿مِنْ مَا رَزَقْنَكُمْ﴾ في بعض المصاحف «من ما» مقطوع وفي بعضها موصول.

وأما قوله: ﴿مِنْ مَالِ اللَّهِ﴾ [النور: ٣٣] ونحوه فمقطوع حيث وقع من نحو قوله: ﴿مِمَّنْ مَنَعَ﴾ [البقرة: ١١٤] و﴿مِمَّنْ أَفْتَرَى﴾ [الأنعام: ٢١].

وإذا دخلت «مِنْ» على «مَنْ» فإن ذلك كتب في الإمام وفي جميع المصاحف متصلاً بلا خلاف؛ نحو: ﴿مِمَّنْ أَفْتَرَى﴾ و﴿مِمَّنْ كَذَّبَ﴾ [الأنعام: ١٥٧].

قال في «المقنع»: فأما إن دخلت «من» على «من» نحو قوله: ﴿مِمَّنْ مَنَعَ﴾ و﴿مِمَّنْ أَفْتَرَى﴾ و﴿مِمَّنْ مَعَكَ﴾ [هود: ٤٨] ونحوه فلا خلاف في شيء من المصاحف في وصل ذلك وحذف النون منه. انتهى.

ووجه القطع الأصل، ووجه الوصل التنبيه على افتقار كل من العامل والمعمول إلى الآخر، ووجه الخلف الجمع. قاله الجعبري.

أَمْ مَسَّنْ أَسَسَا

٨٤-فُصِّلَتِ النَّسَاءُ وَذُبِحَ

أي: اتفقت المصاحف على قطع «أم» عن «من» الاستفهامية في أربعة أمكنة: ﴿أَمْ مَّنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ [آية: ١٠٩] بالنساء، و﴿أَمْ مَّنْ أَسَسَ﴾ [آية: ١٠٩] بالتوبة، و﴿أَمْ مَّنْ خَلَقْنَا﴾ [آية: ١١] بالصفات، وإليه أشار الناظم بقوله: (وذبح)، و﴿أَمْ مَّنْ يَأْتِي ءَامِنًا﴾ [فصلت: ٤٠] بفصلت، وعلى وصل ما عداها نحو: ﴿أَمْ نَ لَا يَهْدِي﴾ [يونس: ٣٥] ﴿أَمْ نَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [النمل: ٦٠] كما أفهمه منطوق النظم.

قال في «المقنع»: حدثنا محمد بن عيسى وابن الأنباري قالا: كل ما في القرآن من ذكر (أم من) فهو في جميع المصاحف موصول إلا أربعة مواضع كتبت في المصاحف مقطوعة غير متصلة بالميم الثانية، ثم ذكر المواضع بسورها المذكورة ووجه القطع الأصل ووجه الوصل تقوية كلاً بالآخر.

..... حَيْثُ مَا وَأَنْ لَمْ الْمُفْتَوَحَ

أي: اقطع «حيث» عن «ما»، ولم يعين حرفاً ولا سورة، فعم كل ما في القرآن، وهو مفهوم كلام الشاطبي في الرائية: (وحيث ما فاقطعوا) فلم يخص ذلك بحرف ولا سورة، وخص الشارح تبعاً للداني موضعي البقرة فقط.

قال الداني: فأما قوله تعالى في البقرة: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ﴾ [البقرة: ١٤٤] في الموضعين فمقطوعة، ولعله مراد الناظم والشاطبي - رحمهما الله.

قوله: (وأن لم المفتوح) أي: ومن المتفق على قطعه أيضًا «أن» المفتوحة المخففة عن «لم» الجازمة حيث وقعت؛ نحو قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ﴾ [آية: ١٣١] بالأنعام، ﴿أَنْ لَمْ يَرَهُ﴾ [آية: ٧] بالبلد.

كسر إن ما
٨٥- لآنعام.....

أي: ومن المتفق على قطعه أيضًا «إن» المكسورة الهمزة المشددة عن «ما» الموصولة ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾ [آية: ١٣٤] بالأنعام.

قال في «المقنع»: وكتبوا «إن» مقطوعة في موضع واحد بالأنعام ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾.

وَالْمُفْتُوحَ يَدْعُونَ مَعَا وَخُلْفَ الْإِنْفَالِ وَنَحْلٍ وَقَعَا

أي: وقطعوا أيضًا «أن» المفتوحة الهمزة المشددة عن «ما» في موضعين بغير خلاف، وهما المرادان بقوله: (معا)، قوله تعالى في سورة الحج: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ [آية: ٦٢] وفي سورة لقمان: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ﴾ [آية: ٣٠].

فإن قيل: من أين يفهم أن المراد هذان الحرفان؟ غاية ذلك أنه أمر بقطع «أن» المفتوحة الهمزة المشددة النون في موضعين، ولا يلزم أن يكون المراد ما ذكرته.

قلت: التقييد واقع بوقوع (يدعون) مقدمًا، فإن وقع غير هذين الموضعين على هذه الصفة أمن ذلك الناظم في إطلاقه، وإلا فلا؛ لأن الحصر يعينها كما أفاده ابن جبارة - رحمه الله - في مثله من كلام الرائية.

قوله: (وخلف الانفال ونحل وقعا) أي: وقع في قوله تعالى: ﴿أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾ [آية: ٤١] بالأنفال، وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [آية: ٩٥] بالنحل خلاف.

قال في «المقنع» هما في مصاحف أهل العراق - أي: الكوفة والبصرة - موصولان، وفي

مصاحفنا القديمة وفي مصاحف الأندلس مقطوعان، والأول - أي: الوصل - أثبت - أي: أقوى ثبوتاً - وهو الأكثر، وكذلك رسمها ابن قيس في «هجاء السنة» موصولين، ثم عضد ترجيح ذلك بقوله: قال حدثنا محمد بن الربيع بن علي قال: حدثنا ابن الأنباري قال: حدثنا إدريس عن خلف عن الكسائي قال: كتب بالوصل حرفاً واحداً ﴿أَنْمَا غَنِمْتُمْ﴾، ثم قال: وكتبوا في جميع المصاحف ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ﴾ [الأنفال: ٦] و﴿كَأَنَّمَا يَصْعَدُ﴾ [الأنعام: ١٢٥] و﴿فَكَأَنَّمَا حَرَّ﴾ [الحج: ٣١] وما أشبه ذلك موصولة حرفاً واحداً.

٨٦- و﴿كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَاخْتَلِفَ رُذُودًا.....

أي: ومن المتفق على قطعة أيضاً «كل» عن «ما» في قوله: ﴿وَأَتْنَكُمْ مِّنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ [آية: ٣٤] في إبراهيم - صلوات الله عليه.

قال صاحب «الدر النظيم»: كل ما مقطوعة في موضع واحد؛ لأنها في موضع خفض ﴿مِّنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ بإبراهيم - عليه السلام - انتهى

ومن المختلف فيه أيضاً ﴿كُلِّ مَا رُذُودًا إِلَى الْفِتْنَةِ﴾ [آية: ٩١] في النساء. قال أبو عمرو: قال محمد بن عيسى: و(كل ما) مقطوع موضعان في النساء ﴿كُلِّ مَا رُذُودًا﴾ وفي إبراهيم ﴿مِّنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾، ثم قال: ومنهم من يصل التي في النساء. انتهى

ومن المختلف فيه أيضاً ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ﴾ [آية: ٣٨] بالأعراف.

قال الداني: وفي بعض المصاحف (كل ما) دخلت مقطوعة وفي بعضها موصولة.

ومن المختلف فيه أيضاً ﴿كُلِّ مَا جَاءَ أُمَّةٌ﴾ [آية: ٤٤] بالمؤمنين ب (المؤمنون).

قال الداني: وفي بعض المصاحف ﴿كُلِّ مَا جَاءَ أُمَّةٌ﴾ مقطوع وفي بعضها موصول.

ومن المختلف فيه أيضاً ﴿كُلَّمَا أَلْقَى فِيهَا فَوْجٌ﴾ [آية: ٨] بالملك.

قال في «المقنع»: في باب ما اختلفت فيه المصاحف: وفي المصاحف ﴿كُلَّمَا أَلْقَى فِيهَا

فَوْجٌ﴾ مقطوع وفي بعضها موصول.

قلت: وإذا اعتبرت (كلما) في القرآن من (كل ما) وجدته على ثلاثة أنواع:

نوع اتفق على قطعة من غير خلاف، وهو ﴿مِّنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾.

ونوع مختلف فيه، وهو: ﴿كُلِّ مَا رُذُودًا إِلَى الْفِتْنَةِ﴾، ولم يذكروا في النظم غيره و﴿كُلَّمَا

دَخَلَتْ أُمَّةٌ ﴿ وَكُلُّ مَا جَاءَ أُمَّةٌ ﴾ و﴿ كَلِمًا أَلْقَى فِيهَا فَوْجٌ ﴾، فيجوز قطعه ووصله.

ونوع ثالث موصول بإجماع، وهو ما عدا الذي ذكرناه؛ نحو: ﴿ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ ﴾ [البقرة: ٨٧] ﴿ كَلِمًا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ ﴾ [النساء: ٥٦]، ووجه القطع الأصل وقوة جهة الاسمية ووجه الوصل التقوية وتخفيفاً للإضافة والتركيب، والكتاب على قطع الموصول؛ نحو: كل ما كان منك حسن، وعلى وصل الوقتية؛ نحو: كلما جئت أكرمتك، قاله الجعبري.

..... كَذَا قُلْ بِسْمِهَا وَالْوَصْلُ صِفٌ

٨٧- خَلَفْتُمُونِي وَأَشْتَرُوا

أي: وكذلك اختلف في قطع ﴿ قُلْ بِسْمِهَا يَا مُرْكُم بِمَةِ إِيْمَانِكُمْ ﴾ [آية: ٩٣] بالبقرة، ومعنى قول النظم: (والوصل صف ..) إلى آخره. قال في «المقنع»: قال محمد بن عيسى: و«بسمًا» موصول ثلاثة أحرف بالبقرة ﴿ بِسْمِهَا أَشْتَرُوا بِمَةِ أَنْفُسِهِمْ ﴾ [البقرة: ٩٠] ﴿ قُلْ بِسْمِهَا يَا مُرْكُم ﴾ [البقرة: ٩٣] وفي الأعراف ﴿ بِسْمِهَا خَلَفْتُمُونِي ﴾ [آية: ١٥٠] فأورداها من جملة المتفق عليه.

ثم قال في باب: ما اختلف فيه مصاحف الأمصار ﴿ قُلْ ﴾ بِسْمِهَا مقطوع فخصه بلا خلاف منهم وعرفه ب«قل»، وكذا الناظم.

واتفق على قطع (لبئس ما) إذا كان في أوله لام. قال في «المقنع»: قال محمد بن عيسى: كل ما في أوله لام فهو مقطوع، وقلت: وأتى في القرآن خمسة مواضع: ﴿ وَلِبَيْسَ مَا شَرُّوا بِمَةِ أَنْفُسِهِمْ ﴾ [آية: ١٠٢] في البقرة و﴿ لِبَيْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [المائدة: ٦٢] و﴿ لِبَيْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴾ [المائدة: ٦٣] و﴿ لِبَيْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [المائدة: ٧٩] و﴿ لِبَيْسَ مَا قَدَّمَتْ هُمْ أَنْفُسِهِمْ ﴾ [المائدة: ٨٠] بالمائدة.

وكذلك اتفقوا على قطع ﴿ فَبَيْسَ مَا يَشْتَرُونَ ﴾ [آل عمران: ١٨٧] موضعي آل عمران، وجه القطع الأصل، ووجه الوصل التقوية، ووجه الخلف الجمع، والكتاب على التخيير.

أَوْحِي أَفْضَلْتُمْ أَشْتَهَتْ يَبْلُو مَعَا فِي مَا أَقْطَعَا

٨٨- ثَانِي فَعَلْنَ وَقَعَتْ رُومٌ كِلَا تَنْزِيلُ شُعْرًا وَغَيْرُ ذِي صَلَا

- أي: وقطعوا «في» عن «ما» الموصولة في أحد عشر موضعًا:
 أولها: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ﴾ [آية: ١٤٥] في الأنعام.
 ثانيها: ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ﴾ [آية: ١٤] في النور.
 ثالثها: ﴿فِي مَا أَشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ﴾ [آية: ١٠٢] في الأنبياء عليهم السلام.
 رابعها: ﴿لَيَبْلُوكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ﴾ [آية: ٤٨] في المائدة.
 خامسها: ﴿لَيَبْلُوكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ﴾ [آية: ١٦٥] آخر الأنعام، وإليها - أعني موضع الأنعام والمائدة - أشار بقوله: (يبلوا معًا).
 سادسها: ﴿فِي مَا فَعَلْنَا فِي أَنْفُسِهِمْ مِنْ مَّعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠] الثاني من البقرة، وإليه أشار بقوله: (ثاني فعلن).
 سابعها: ﴿وَنُشِيعَكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [آية: ٦١] في سورة الواقعة.
 ثامنها: ﴿فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [آية: ٢٨] بالروم.
 تاسعها وعاشرها: ﴿فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزمر: ٣] ﴿أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزمر: ٤٦] كلاهما في الزمر، وإليها أشار بقوله: (كلا تنزيل).
 حادي عشر: ﴿فِي مَا هَاهُنَا آمِينٌ﴾ [آية: ١٤٦] في الشعراء.
 قلت: واتفقوا على قطعه - أعني موضع الشعراء - واختلفوا في العشرة قبله.
 قال في «المقنع» قال محمد بن عيسى: (في ما) مقطوع في أحد عشر حرفاً واختلفوا فيها، فبين أن القطع في كلها غير مقطوع، ثم قال: ومنهم من يصلها كلها - أي: المعدودة - ويقطع التي في الشعراء، ففهم منه الاتفاق على موضع الشعراء المعدة إياه في وجه القطع، واستثنائه من وجه الوصل والاختلاف في العشرة الباقية، وفهم منه أيضاً الاتفاق على وصل ما عداها؛ نحو قوله: ﴿فِيمَا فَعَلْنَا فِي أَنْفُسِهِمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٤] أول موضعي البقرة، وإليه أشار بقوله في النظم وغيرها: (صلا) أي: صل غير الإحدى عشر.
 فإن قلت: ما الفرق بين الأول من البقرة والثاني حتى وصل الأول وقطع الثاني؟
 قلت: لا فرق بينهما؛ غير أن الرسم اتباعي لا اختراعي، والله أعلم.

٨٩- فَأَيْنَمَا كَالنَّحْلِ صَلِّ وَخْتَلَفْ فِي الظُّلَّةِ الْأَحْزَابِ وَالنِّسَاءِ وَصِصْفْ

يجوز أن يكون مراده لفظة «أين» إذا وقع بعدها «ما» في جميع القرآن، فأمر بوصلها سوى الأحرف التي استثناها بقوله: (ومختلف ..) إلى آخره، ويجوز أن يكون مراده الحرف الذي في البقرة، وهو قوله: ﴿ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ١١٥]، ويقوي ذلك ذكره له مصاحباً للفاء، فكأنه قال: صل الحرف الذي في البقرة كوصلك الذي في النحل، وهو ﴿ أَيِنَمَا يُوجِّهُهُ ﴾ [النحل: ٧٦]، وهو معنى قوله: (كالنحل).

قال أبو عبيدة: في الإمام ﴿ فَأَيْنَمَا ﴾ تُولُوا في النحل ﴿ أَيِنَمَا يُوجِّهُهُ ﴾ موصولة.

واختلف في قوله: ﴿ أَيِنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ﴾ [آية: ٩٢] بالشعراء، وإليها أشار بقوله: (في الظلة) و﴿ أَيِنَمَا تُقْفُوا ﴾ [آية: ٦١] بالأحزاب و﴿ أَيِنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمْ الْمَوْتُ ﴾ [آية: ٧٨] بالنساء، فأكثر المصاحف على القطع.

قال في «المقنع»: قال محمد بن عيسى: (أينما) موصولة ثلاثة أحرف في البقرة ﴿ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾، وفي «النحل» ﴿ أَيِنَمَا يُوجِّهُهُ ﴾، وفي الشعراء ﴿ أَيِنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ﴾ قال: وقد اختلفوا فيه، فمنهم من يعد البقرة والنساء والنحل والأحزاب - أي: بالوصل. وقال الحراز: (أينما) موصولة أربعة: البقرة والنحل والشعراء والأحزاب، فحصل الاتفاق على موضعي البقرة والنحل؛ لأنه عددهما أولاً وثانياً، والاختلاف في الأحزاب والنساء والشعراء، والقطع فيهن أشبه من الوصل، وما عدا هذا مقطوع من غير خلاف؛ نحو ﴿ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيِنَ مَا تَكُونُوا ﴾ [البقرة: ١٤٨] وجه القطع الأصل، ووجه الوصل شبه التركيب للجزاء، وهو معنى قول ابن قتيبة؛ لأنها أحدثت باتصالها معنى لم يكن، ولمناسبة النون الميم - قال الجعبري - ووصلوا «أين» بـ «ما» الحرفية؛ نحو: أينما تجلس أجلس، وقطعوها عن الاسمية؛ نحو: أين ما وعدتني؟

٩٠- وَصَلْ فَإِن لَمْ هُوَدَ

أي: اتفقت المصاحف على وصل «إن» الشرطية بـ «لم» في قوله: ﴿ فَإِن لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ ﴾ [هود: ١٤] في هود، وعلى قطع ما عداه.

قال في «المقنع»: وكتبت في كل المصاحف في هود ﴿ فَإِن لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ ﴾ بحذف

النون، وفي القصص: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ﴾ [آية: ٥٠] بالنون، أي: بالقطع، قاله محمد بن أحمد عن ابن الأنباري، وقال محمد عن نصير.

تنبيه: اعلم أن أبا عمرو لم يذكر بعد حرف هود إلا الذي في القصص؛ لأن لفظة أبي عمرو تؤدي إلى ذلك، ومن ظن ذلك أبو العباس بن حرب كما أفاده الجعبري وابن جبارة. قال - يعني ابن حرب -: (فإن لم) مقطوع بالقصص، وبقي مفهومه وصل الكل. قال الجعبري: وهو غلط، فقد ذكر - أي: الداني - حرف هود بالوصل، وبقي مفهومه قطع غيره.

ثم لما بين أن وصله بحذف النون أراد أن يبين أن القطع بإثباتها، فذكر فرداً من المسكوت عنه ينبه به، والله أعلم.

..... أَنْ لَنْ نَجْعَلَ نَجْمَع

أي: وكذلك اتفقوا على وصل «أن» المصدرية بـ «لن» الناصبة في موضعين ﴿أَلَنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا﴾ [آية: ٤٨] بالكهف و﴿أَلَنْ نَجْمَعُ عِظَامَهُ﴾ [آية: ٣] بالقيامة، وعلى قطع ما سواهما نحو: ﴿أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٥].

قال في «المقنع»: وكتبت في جميع المصاحف (ألن) بغير نون - أي: بين الألف واللام - في موضعين ذكرهما، وجه القطع الوصل مع التنبيه على أن العمل للثاني، ووجه الوصل التقوية على مجانسة الإدغام.

..... لَكَيْلًا تَحْزَنُوا تَأْسُوا عَلَى

..... ٩١- حَجَّ عَلَيْكَ حَرْجٌ

أي: اتفقوا على وصل ياء (لكيلا) في أربعة مواضع:

أولها: ﴿لَكَيْلًا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾ [آية: ١٥٣] في آل عمران.

ثانيها: ﴿لَكَيْلًا تَأْسُوا﴾ [آية: ٢٣] في الحديد.

ثالثها: ﴿لَكَيْلًا يَعْلَمُ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ [آية: ٥] في الحج.

رابعها: ﴿لَكَيْلًا يَكُونُ عَلَيْكَ حَرْجٌ﴾ [آية: ٥٠] الأول من الأحزاب.

قال في «المقنع»: قال محمد بن عيسى: (لكيلا) موصولة ثلاثة أحرف في الحج وفي الأحزاب وفي الحديد، وقال محمد بن نصير في اتفاق المصاحف في آل عمران (لكيلا) موصولة، وكذلك رسمها الغازي بن قيس في «هجاء السنة»، وانفقوا على قطع ما عداها على الأصل؛ نحو: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧].

..... وَقَطَعُهُمْ عَنِ مَنْ يَشَاءُ مَنْ تَوَلَّى

أي: اتفقوا على قطع (عن من) من موضعين بـ «النور» ﴿وَيَصْرِفُهُ عَنِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [آية: ٤٣] وبالنجم ﴿عَنِ مَنْ تَوَلَّى﴾ [آية: ٢٩].

قال في «المقنع»: وكتبوا في المصاحف في النور ﴿وَيَصْرِفُهُ عَنِ مَنْ يَشَاءُ﴾ وفي النجم ﴿عَنِ مَنْ تَوَلَّى﴾ بالنون، وليس في القرآن غيرهما.

قال الجعبري: أي: لا مفصلاً ولا موصولاً، فأما قوله: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠] و﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبا: ١] فموصولان بلا خلاف.

..... يَوْمَ هَمَّ

أي: اتفقوا أيضاً على قطع «يوم» عن «هم» المرفوع في موضعين ﴿يَوْمَ هُم بَرِزُونَ﴾ [آية: ١٦] بسورة غافر ﴿يَوْمَ هُم عَلَى النَّارِ﴾ [آية: ١٣] بالذاريات.

قال الحافظ أبو عمرو: وقال أبو حفص الخراز: (يوم هم) مقطوع حرفان - أي: موضعان - ليس في القرآن غيرهما - أي: بالقطع - في المؤمن وهي في غافر ﴿يَوْمَ هُم بَرِزُونَ﴾ وفي الذاريات ﴿يَوْمَ هُم عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾، وإنما فصلت «يوم» من «هم» لأن «يوم» ليس بمضاف إلى الكناية فيها إنما هو مضاف إلى الجملة - يعني يوم فتنتهم ويوم بروزهم - فهم في الموضعين في موضع رفع على الابتداء، وما بعده الخبر.

أما قوله: ﴿يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوعَدُونَ﴾ [الزخرف: ٨٣] و﴿يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ﴾ [الطور: ٤٥] فهو حرف واحد لأن «هم» في موضع خفض بإضافة الـ «يوم» إليه، والخفض والمخفوض بمنزلة حرف واحد.

٩٢- فَمَالِ هَذَا الَّذِينَ هَؤُلَاءِ

نبهك على فصل لام الجر عن المجرور في أربعة مواضع:

﴿ مَالٍ هَذَا أَلَكْتَبِ ﴾ [آية: ٤٩] بالكهف، و﴿ مَالٍ هَذَا أَلرُّسُولِ ﴾ [آية: ٧] بالفرقان، و﴿ فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [المعارج: ٣٦] بـ «سأل»، وإليه أشار بقوله: (هؤلاء).

قال في «المقنع»: وكتبوا في جميع المصاحف في النساء ﴿ فَمَالِ هَتُوْلَاءِ الْقَوْمِ ﴾ وفي الكهف ﴿ مَالٍ هَذَا أَلَكْتَبِ ﴾ وفي الفرقان ﴿ مَالٍ هَذَا أَلرُّسُولِ ﴾ وفي المعارج ﴿ فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ هذه الأربعة بقطع لام الجر عما بعدها، وجه القطع ما حكاه الكسائي، وهو أن مجرى (مال) مجرى (ما بال) و(ما شأن)، وأن قولك: مال زيد وما شأن زيد بمعنى واحد.

وكذلك قال الواحدي في تفسير ﴿ مَا بَالُ الْيَسُورَةِ ﴾ [يوسف: ٥٠]: وقال ذو الرِّمَّة^(١):
مَا بَالُ عَيْنِكَ مِنْهَا الْمَاءُ يَنْسَكِبُ كَأَنَّهُ مِنْ كُلِّ مَفْرِيَةٍ سَرِبُ

فلما كانت مال بمعناها وحقها الانفصال مما بعدهما مما يضافان إليه في الرسم لجواز السكون عليهما دون ذلك، أجزاها على حكمهما في الرسم، ففصلت فيه أيضاً كما لا يتصلان؛ لتدل بذلك على الاشتراك الذي بينهما في التقدير والمعنى المحققين للانفصال على ما تستعمله العرب من الجمع بين الأشياء في الحكم والتسوية بينهما، فاشتبهت في بعض المعاني واشتركت في بعض الأسباب.

فائدة: وقف أبو عمرو في هذه الأربعة مواضع على «ما» مراعاة للقياس وألحقها بجميع الحروف المفردة الجارة، ونافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وحمزة على اللام اتباعاً للرسم واقتداء به، والكسائي عاملاً بهما - أعني بالوقف على «ما» وعلى اللام - مراعاة لوجهيهما.

تَحْيِينٌ فِي الْإِمَامِ صَلَّى وَقِيلَ لَأ.....

(١) البيت من ديوانه وهو مطلع قصيدة له، وذو الرِّمَّة غيلان بن عقبة بن نهيص بن مسعود العدوي، من مضر، من فحول الطبقة الثانية في عصره، قال أبو عمرو بن العلاء: فتح الشعر بامرئ القيس وختم بذبي الرمة، كان شديد القصر دميماً، يضرب لونه إلى السواد، أكثر شعره تشبيب وبكاء أطلال، يذهب في ذلك مذهب الجاهليين وكان مقيماً بالبادية، يختلف إلى اليمامة والبصرة كثيراً، امتاز بإجادة التشبيه، قال جرير: لو خرس ذو الرمة بعد قصيدته (ما بال عينيك منها الماء ينسكب) لكان أشعر الناس، عشق (مئة) المتقرية واشتهر بها، توفي بأصبهان، وقيل: بالبادية. - الموسوعة الشعرية (ت ١١٧هـ).

قال أبو عبيد^(١): رسم في الإمام - يعني مصحف عثمان ؓ الخاص ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [آية: ٣] بسورة «ص» التاء متصلة بحين.

قوله: (وقيل لا) وفي بعض النسخ (وَوَهَّلا)، ومعناه وَهَلَ هذا القول - أي: ضَعَفَ.

قال الحافظ أبو عمرو: وكتبوا ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾ بقطع التاء من الحاء، ثم قال: حدثنا خلف بن إبراهيم قال: حدثنا أحمد بن محمد قال: حدثنا علي بن عبد العزيز قال: حدثنا أبو عبيد قال: في الإمام مصحف عثمان بن عفان ؓ (ولا تحين) التاء متصلة بالحاء من تحين. قال: ولم نجد ذلك مرسوماً كذلك في شيء من مصاحف أهل الأمصار، وقد رد ما حكاه أبو عبيد كثيراً من علمائنا وأنكروه إذ عدموا وجود ذلك كذلك في شيء من المصاحف القديمة وغيرها، وقال: حدثنا محمد عن ابن الأباري ذلك هو في المصاحف الجدد والعُتُقُ بقطع التاء من تحين. انتهى.

و «لا» فيها عند الأكثرين نافية دخلت عليها التاء علامة لتأنيث الكلمة كما دخلت على «رب» و«ثم» فقليل: ربت وثمرت، وقيل: أصلها «لا» فزيدت فيها الهاء للوقف فصارت «لاه»، ثم جعلت الهاء تاء في الإدراج، وقد اجتمعت المصاحف على رسمها مخرقة، قاله اللبيب، وقال المفسرون: ومعناها: وليس حين.

فائدة: اختلف القراء في الوقف عليها، فالكسائي يقف «لاه» بالهاء والباقون بالتاء، وقال أبو عبيد: الوقف عندي على «لا» والابتداء تحين؛ لأنني رأيتها في الإمام تحين. قال: وهذه التاء تزداد في تحين، فيقال: هذا تحين، وأنشد في ذلك:

العَاطِفُونَ تَحِينُ مَآ مِنْ عَاطِفٍ وَالْمَطْعَمُونَ زَمَانَ أَيْنَ الْمَطْعَمِ^(٢)

(١) القاسم بن سلام، أبو عبيد الله الخراساني، الإمام الكبير والحافظ العلامة، له كتاب اسمه: القراءات (ت ٢٢٤هـ). انظر: غاية النهاية (٢/ ١٧-١٨).

(٢) البيت من بحر الكامل، وروايته في ديوانه جاءت على النحو التالي:

وَاللَّاحِقُونَ جِفَانَهُمْ قَمَعَ الدَّرَا وَالْمَطْعَمُونَ زَمَانَ أَيْنَ الْمَطْعَمِ

والبيت جاء في مطلع قصيدة له يقول فيها:

جَلَّتْ لِأَبْنَاءِ الزُّبَيْرِ مَآئِرٌ فِي الْمَكْرُمَاتِ وَبَغْرَةٌ لَا تُسْنَجِمُ

-الموسوعة الشعرية.

والأكثر على خلاف ذلك وحمل ما حكاه عن الإمام علي أنه مما خرج في خط
المصاحف عن القياس، وما أنشده على أنه مما شذ وندر من اللغات.

٩٣- وَوَزَّنُوهُمْ وَكَالُوهُمْ صَلِّ

أمر بوصل ﴿ وَزَّنُوهُمْ ﴾ [المطففين: ٣] و﴿ كَالُوهُمْ ﴾ [المطففين: ٣]؛ لأن الصحابة
كتبوها موصلين - أي: حكمًا - لأنهم لم يكتبوا بعد الواو ألفًا، فدل ذلك على أن الواو غير
منفصلة فتكون موصولة، وأصله كما حكاه ابن الأنباري عن أبي عمرو وعاصم والكسائي
والأعمش: ﴿ كَالُوهُمْ ﴾ فحذفت على حد: كلتك، أي: كلت لك طعامًا، فحذفت اللام
وأوقع الفعل على هم، فصار حرفًا واحدًا، وذلك لأن الضمير المتصل مع ناصبه يصير كلمة
واحدة، وهو الذي اختاره أبو عبيد، وقيل: كلمتان، «كالوا» كلمة و«هم» أخرى، وبه قال
عيسى بن عمر، والله أعلم.

..... كَذَا مِنْ أَلٍ وَهِيَ وَآ لَا تَفْصِلُ

نباك عن أن تفصل لام التعريف نحو: ﴿ الْأَرْضِ ﴾ [البقرة: ١١] و﴿ السَّمَاءِ ﴾
[البقرة: ١٩]، وها التنبيه نحو: ﴿ هَتَأْتُمْ ﴾ [آل عمران: ٦٦]، ويا النداء نحو: ﴿ يَتَقَادُمُ ﴾
[البقرة: ٣٣] عما بعدها قراءة كالوقف على «أل» من ﴿ الْأَرْضِ ﴾، ورسماً فلا تكتب «أل» مثلاً
مفصولة عما بعدها.



خاتمة

تقدم أن من أقسام الوقف قسمًا يسمى الاختياري، وأن متعلقه الرسم، ولا يوقف عليه إلا لعذر؛ كإنقطاع نفس أو لبيانٍ مقطوع، ونحوه عند سؤالٍ ممتحن عن كيفية الوقف عليه، وجرت عادة القراء قديمًا وحديثًا بالسؤال عن ذلك، بل وردت مراعاته عن نافع وأبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي لما فيه من الاتباع له والافتداء به، فيقفون على ما أثبت وما حذف وما وصل وما قطع وغير ذلك على حسب ثبوته في الرسم، وقد كان مكّي - رحمه الله - يقول في نحو: (يقضي الحق) وبابه: لا ينبغي للقارئ أن يقف عليه؛ لأنه إن وقف على الرسم خالف الأصل، وإن وقف على الأصل خالف الرسم.

قال الحافظ أبو عمرو الداني: وكان أبو حاتم سهل بن محمد^(١) وغيره من النحويين لا يميزون الوقف على نحو ذلك إلا برد ما حذف، وهو القياس في العربية. قال: على أن الأئمة على خلاف ذلك، والقراءة سنة متبعة. انتهى.

وأما باقي السبعة، وهما: ابن كثير وابن عامر فاختر أهل الأداء الناقلين لقراءتهما الوقف على الرسم، ولم يرد نص عنهما في ذلك، وخالف السبعة الرسم في بعض المواضع رأيت أن أذكرها وإن خرجنا عن المقصود، إذ القارئ لا يسعه جهل شيء من ذلك، فقصدت التنبيه لتحصل الفائدة.

فاعلم أن مدار ذلك على معرفة الحذف في الياء والواو والألف، وعلى معرفة المقطوع والموصول، فأما الياء: فينقسم إلى ما ذكر في باب الزوائد إلى غيره، فالأول جميعه محذوف في الرسم، وهو في القراءة على ثلاثة مذاهب، منه ما يحذفه بعض القراء في الحالين، ومنه ما يثبت في الحالين، ومنه ما يثبت في الوصل دون الوقف على ما ذكره في بابه، وأما الذي لم يذكره في باب الزوائد فينقسم إلى متحركٍ وساكنٍ، فالأول كله ثابت في الرسم يوقف عليه بالسكون، والثاني ينقسم إلى ثابت في الرسم ومحذوف منه، فالأول ثابت في الوقف، والثاني محذوف.

وذكر ابن الأنباري ما حذف منه ياء الإضافة على حدته فقال: اعلم أن كل اسم

(١) أبو حاتم السجستاني، إمام البصرة في النحو والقراءة واللغة (ت ٢٥٥هـ). انظر: غاية النهاية (١/٣٢٠).

منادى أضافه المتكلم إلى نفسه فالياء منه ساقطة؛ نحو: ﴿يَقُومِرَ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [الأعراف: ٥٩] و﴿يَقُومِرَ أَدْكُرُوا﴾ [المائدة: ٢٠] و﴿رَبِّ أَرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩] و﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾ [الأعراف: ١٥١] و﴿رَبِّ أَحْكَمْ﴾ [الأنبياء: ١١٢] و﴿رَبِّ أَلْسِنُنْ﴾ [يوسف: ٣٣] و﴿يَعْبَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَتَقُوا رَبَّكُمْ﴾ [الزمر: ١٠]، فأما ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ﴾ [العنكبوت: ٥٦] و﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾ [الزمر: ٥٣] فإن الياء ثابتة فيها، واختلف في ﴿يَعْبَادِ لَا خَوْفَ عَلَيْكُمْ﴾ [الزخرف: ٦٨].

ثم إن كان بعد الياء ساكن حذفت منه في الوصل لأجله وتثبت في الوقف لعدمه نحو: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ﴾ [البقرة: ٢٦٩] و﴿يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ﴾ [المائدة: ٥٤] و﴿ءَاتَى الرَّحْمَنِ﴾ [مريم: ٩٣] و﴿أَدْخَلِي الصَّرْحَ﴾ [النمل: ٤٤] ونحو ذلك، وإن كان بعدها متحرك تثبت في الوصل والوقف جميعاً؛ نحو: ﴿وَإِحْشَوْنِي وَلَا تُمَنَّ﴾ [البقرة: ١٥٠] و﴿يَأْتِي بِالشَّمْسِ﴾ [البقرة: ٢٥٨] و﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

تنبيه: لعلك تقول: كيف يوقف على نحو: ﴿تُحْيِي الْأَرْضَ﴾ [الروم: ٥٠] و﴿تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ [الحج: ٦]؟ قلت: برد الياء لأنها إنما حذفت من الكتاب لكرهية الجمع بين صورتين متفتقتين اكتفاء بالكسرة التي قبلها، وما حذف لذلك لم يحذف في الوقف ورد فيه ما حذف، والله أعلم.

وأما الواو: فإنها إذا تطرفت تثبت في الرسم على أي حال كانت، فإن سقطت لساكن لقيها في الوصل ردت في الوقف لعدم الساكن، سواء كانت للجمع نحو: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ﴾ [الأنعام: ٩١] و﴿جَابُوا الصَّخَرَ بِالْوَادِ﴾ [الفجر: ٩]، أو من الفعل نحو: ﴿مَا تَتَلَوُا الشَّيْطَانِ﴾ [البقرة: ١٠٢] و﴿يَمْحُوا اللَّهَ مَا يَشَاءُ﴾ [الرعد: ٣٩]، واستثنى منها أربعة فكتبوا بغير واو؛ أولها: ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانُ بِالشَّرِّ﴾ [الإسراء: ١١]، ثانيها: ﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ [آية: ٢٤] بالشورى، ثالثها: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [آية: ٦] بالقمر، رابعها: ﴿سَدَّعُ الزَّبَانِيَةَ﴾ [آية: ١٨] بالعلق، فالوقف عليهن بغير واو عند أئمة القراءة وعند أبي حاتم وغيره من النحويين بالواو، كما أفادنيه شيخنا العلامة ابن أسد - رحمه الله عليه - قال: والأصوب منع الوقف عليهن لما يؤدي الوقف عليهن من مخالفة الرسم والأصل، والله أعلم.

فإن قلت: بم يوقف على ﴿وَصَلِّحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آية: ٤] بـ«بالتحريم»؟ قلت: بغير واو

اتباعاً للرسم؛ لأنه في جميع المصاحف بغير واو، قال الحافظ أبو عمرو - رحمه الله -: ومن أحسن ما قيل فيه أنه واحد يراد به الجمع؛ كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكْفُورٌ ﴾ [العصر: ٢].

وأما الألف: فإنها إذا تطرقت ولقيها ساكن حذفت من اللفظ في الوصل، وتثبت في الوقف، وتثبت في الخط صورتها، أو صورة ما انقلبت عنه إن كان ياء، والله أعلم.



باب التاءات المجرورة

ولما فرغ الناظم - رحمه الله - من ذكر المقطوع والموصول شرع يذكر ما كتب من هاء التانيث تاء فقال:

٩٤- وَرَحِمَتْ الزُّخْرُفُ بِالتَّاءِ زَبْرَهُ الأَعْرَافِ رُومَ هُودَ كَافِ البَقْرَةَ

الزبر: الكتابة، والضمير عائد على لفظ (رحمت)، وجملة ما وقع منها بالتاء المجرورة سبع مواضع:

أولها: ﴿أَهْمُ يَقْسِمُونَ رَحِمْتَ رَبِّكَ﴾ [آية: ٣٢].

ثانيها: ﴿وَرَحِمْتَ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [آية: ٣٢] كلاهما بالزخرف.

ثالثها: ﴿إِنَّ رَحِمْتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [آية: ٥٦] بالأعراف.

رابعها: ﴿فَانظُرْ إِلَىٰ آثَارِ رَحِمْتَ اللَّهِ﴾ [آية: ٥٠] بالروم.

خامسها: ﴿رَحِمْتَ اللَّهُ وَبَرَكَتُهُ﴾ [آية: ٧٣] بهود.

سادسها: ﴿ذِكْرُ رَحِمْتَ رَبِّكَ﴾ [آية: ٢] بمريم، وإليها أشار بقوله: (كاف).

سابعها: ﴿أَوْلَيْتِكَ يَرْجُونَ رَحِمْتَ اللَّهِ﴾ [آية: ٢١٨] بالبقرة.

وما عدا هذه السبعة فهو بالهاء؛ نحو: ﴿لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٣]، ثم

قال:

٩٥- نِعْمَتُهَا ثَلَاثُ نَحْلِ إِبْرَهُمْ مَعَا أَخِيرَاتُ عُقُودُ الثَّانِ هَمْ

٩٦- لُقْمَانُ نَمَّ فَاطِرٌ كَالطُّورِ عَمْرَانَ.....

الضمير في قوله: (نعمتها) عائد على سورة البقرة السابق ذكرها في آخر البيت قبله، وهو قوله: (كاف بالبقرة) أي: كل ما في كتاب الله من ذكر النعمة فهو بالهاء، إلا أحد عشر موضعاً فإنها كتبت بالتاء:

أولها: في البقرة ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ﴾ [آية: ٢٣١].

ثانيها: في آل عمران ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً﴾ [آية: ١٠٣].

ثالثها: الثاني من سورة العنود ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هُمْ قَوْمٌ﴾ [المائدة: ١١].

رابعها وخامسها: في إبراهيم ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا ﴾ [آية: ٢٨] و﴿ وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا ﴾ [آية: ٣٤]، وإليها أشار بقوله: (إبراهيم معاً) وهي بغير ألف لغة في إبراهيم.

سادسها وسابعها وثامنها: في النحل ﴿ وَبِنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ ﴾ [آية: ٧٢] و﴿ يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ﴾ [آية: ٨٣] ﴿ وَأَشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ ﴾ [آية: ١١٤]، وإليهم أشار بقوله: (أخيرات)، وفهم منه الاحتراز عن أول النحل وإبراهيم.

تاسعها: في لقمان ﴿ فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَتِ اللَّهِ ﴾ [آية: ٣١].

عاشرها: في فاطر ﴿ أَدْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾ [آية: ٣].

حادي عشر: في الطور ﴿ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ ﴾ [آية: ٢٩]، فهذه كلها بالتاء، وما عداها بالهاء؛ نحو: ﴿ وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَقَهُ ﴾ [آية: ٧] أول المائة.

..... لَعْنَتَ بِهَا وَالنُّورِ

الضمير في (بها) لآل عمران، أي كل ما في كتاب الله تعالى من ذكر اللعنة فهو بالهاء إلا موضعين في آل عمران ﴿ فَتَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ ﴾ [آية: ٦١]، وفي النور ﴿ وَالْخَمْسَةَ أَنْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ [آية: ٧].

٩٧-وامراتُ يوسفَ عمرانَ القصصُ تحريمُ.....

نبهك على أن كل ما في كتاب الله تعالى من ذكر المرأة فهو بالهاء، إلا سبعة مواضع فإنها كتبت بالتاء.

أولها وثانيها: في سورة يوسف ﴿ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ ﴾ [آية: ٣٠] و﴿ قَالَتْ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ ﴾ [آية: ٥١].

ثالثها: في آل عمران ﴿ إِذْ قَالَتْ امْرَأَتُ عِمْرَانَ ﴾ [آية: ٣٥].

رابعها: في القصص ﴿ وَقَالَتْ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ ﴾ [آية: ٩].

خامسها وسادسها وسابعها: في التحريم ﴿ امْرَأَتُ نُوحٍ وَامْرَأَتُ لُوطٍ ﴾ [آية: ١٠]

﴿ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ ﴾ [آية: ١١]، فهذه كلها بالتاء وما عداها بالهاء نحو: ﴿ وَإِنَّ امْرَأَةً ﴾

[النساء: ١٢٨].

قاعدة: كل امرأة ذكر معها زوجها ك ﴿أَمْرَأْتُ فِرْعَوْنَ﴾ فهي بالتاء المجرورة، فإن لم يذكر معها زوجها فهي بالهاء؛ نحو: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النساء: ١٢٨]، والله أعلم.
..... مَعْصِيَتٌ بِقَدْ سَمِعَ يُخْصُ

أي: لفظ (معصيت) مخصوص بموضعي المجادلة: ﴿وَيَتَنَجَّوْنَ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ﴾ [آية: ٨] ﴿فَلَا تَتَنَجَّوْا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ﴾ [آية: ٩] كلاهما بالتاء.

٩٨- شَجَرَتُ الدُّخَانِ.....

أي: لفظ (شجرت) في سورة الدخان ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الرَّقُومِ﴾ [آية: ٤٣] بالتاء المجرورة أيضاً، والله أعلم.

..... شُتَّتْ فَاطِرٍ
كُلًّا وَالْأَنْفَالِ وَأُخْرَى غَافِرٍ
٩٩- قُورَتْ عَيْنٍ جَبَّتْ فِي وَقَعَتْ
فَطَرَتْ بَقِيَّتْ وَابْنَتْ وَكَلِمَتْ
..... أَوْسَطِ الْأَعْرَافِ.....

أي: كل ما في كتاب الله تعالى من لفظ (السنة) فهو بالهاء، إلا خمسة مواضع: أولها وثانيها وثالثها: في فاطر ﴿إِلَّا سُنَّتِ الْأَوَّلِينَ فَلَنْ تَحْدِ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ تَحْدِ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ [آية: ٤٣]، وإليها أشار بقوله: (فاطر كلا).

رابعها: ﴿فَقَدْ مَضَّتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ﴾ [آية: ٣٨] بالأنفال.

خامسها: ﴿سُنَّتِ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِمْ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ﴾ [غافر: ٨٥] آخر سورة غافر، وإليها أشار بقوله: (وأخرى).

وكذلك بالتاء ﴿قُورَتْ عَيْنٍ لِي وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ﴾ [آية: ٩] بالقصص.

وكذلك ﴿وَجَنَّتْ نَعِيمٍ﴾ [آية: ٨٩] بالواقعة فقط، وما عداها من لفظ (الجنة) فهو بالهاء.

وكذلك ﴿فَطَرَتْ اللَّهُ﴾ [آية: ٣٠] بالروم و﴿بَقِيَّتُ اللَّهِ حَيْرٌ لَكُمْ﴾ [آية: ٨٦] بـ «هود» و﴿أَبْنَتْ﴾ [آية: ١٢] بـ «التحريم» و﴿كَلِمَتْ رَبِّكَ الْحُسْنَى﴾ [آية: ١٣٧] الأوسط من سورة الأعراف وما عداها بالهاء منكرًا كان أو معرفًا إذا كان على لفظ الواحد، والله أعلم، وإنما

كتبت هذه المواضع المتقدمة بالتاء عوضاً من الهاء على جهة الاتصال في درج القراءة، إذ التاء في الأصل موجودة وما كتبوا من ذلك بالهاء فعلى وجه الانفصال، ومراد الوقف، إذ التاء تبدل وقفاً هاء.

قال اللبيب: وقد اختلف النحاة في ذلك، فقال يحيى بن زياد الفراء: إن التاء هي الأصل وإن الهاء داخلة عليها؛ لأن التاء توجد في أمكنة كالاتصال بالمكنى إذا قلت: رحمتك ورحمته، ونعمتك ونعمته، وسنتك وسنته، وما أشبه ذلك، ومنها أن الإعراب إنما يقع على التاء لا على الهاء، ألا ترى أن علامة النصب في قوله تعالى: ﴿وَأَتْنِي رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِهِ﴾ [هود: ٢٨] فتحة التاء، وأن علامة الخفض في قوله تعالى: ﴿بِرَحْمَتِكَ﴾ [النمل: ١٩] وأن علامة الرفع في قوله تعالى: ﴿وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ﴾ [الأعراف: ١٥٤] ضم التاء، فدل ذلك على أن التاء هي الأصل، وأما الهاء فلا توجد إلا في الوقف لا غير، فما كان من هذا الباب مرسوماً بالتاء فهو على الأصل، وما كان بالهاء فهو مراد الوقف. وقيل: السبب في رسم بعضها بالهاء وبعضها بالتاء أن المصحف الكريم كتب على لغة قريش، وكانت قريش تقف على تاء التأنيث بالهاء فراعى الكاتب في بعضها لفظ الوصل وفي بعضها لفظ الوقف، فما راعى فيه لفظ الوصل كتبه بالتاء، وما راعى فيه لفظ الوقف كتبه بالهاء على اللغة القريشية، ويحتمل أيضاً أن يكون ما كتب منه بالتاء على لغة طيء؛ إذ كانوا يقفون على كل هاء مؤنثة بالتاء، فيقولون: هذه أمت وجارت وامرات.

وأنشد أبو الخطاب شاهداً في ذلك فقال^(١):

الله نَجَّيَاكَ بِكَفِّي مَسَلْمَتْ من بَعْدِ مَا وِيعَدُ مَا وِيعَدِ مَت
صَارَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلَصَمَتْ وَكَأَدَتْ الْحَرَّةَ أَنْ تُدْعَى أَمَّت

وعن بعضهم أنه قال: يا أهل سورت البقرت، فأجابه رجل: والله ما معي منها آيت.

وقال قطرب والأخفش وغيرهما: الهاء في الأسماء المؤنثة هي الأصل، فيفرون بينها

(١) هو من الرجز وقائله أبو النجم العجلي؛ وهو الفضل بن قدامة العجلي، أبو النجم، من بني بكر بن وائل، من أكابر الرجز ومن أحسن الناس إنشاداً للشعر، نبغ في العصر الأموي، وكان يحضر مجالس عبد الملك بن مروان وولده هشام، قال أبو عمرو بن العلاء: كان ينزل سواد الكوفة، وهو أبلغ من العجاج في النعت (ت ١٣٠هـ). - الموسوعة الشعرية.

وبين الأفعال؛ نحو: قامت وقعدت وشبه ذلك، فتكون الأسماء بالهاء والأفعال بالتاء.

قال اللبيب: وأحسن من هذه الأقاويل قول الطلمنكي^(١) في كتاب «الرد والانتصار»: إنما كتبت الصحابة - رضي الله عنهم - هذه الكلمات بالهاء وبعضها بالتاء ليروا جواز الوجهين، والله أعلم.

ولما فرغ الناظم من ذكر المقطوع والموصول وما كتب من تاء التأنيث بهاء وغيره، شرع يذكر قاعدة حسنة، وهي: كل ما اختلف القراء في جمعه وإفراده فإنه بالتاء فقال:

..... وَكُلُّ مَا اخْتَلَفَ جَمْعًا وَفَرَدًا فِيهِ بِالتَّاءِ عُرِفَ

نحو قوله تعالى: ﴿ءَايَاتٌ لِّلسَّالِطِينَ﴾ [آية: ٧] بيوسف، قرأها ابن كثير بالتوحيد، ﴿وَأَلْقَاهُ فِي عَيَّبَتِ الْجُبِّ﴾ [يوسف: ١٠] و﴿أَنْ تَجْعَلُوهُ فِي عَيَّبَتِ الْجُبِّ﴾ [يوسف: ١٥] فيها أيضًا قرأها نافع بالجمع، ﴿لَوْلَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهِ ءَايَاتٍ مِّن رَّبِّهِ﴾ [آية: ٥٠] بالعنكبوت قرأها بالتوحيد ابن كثير وأبو بكر وحمزة والكسائي، ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ ءَامِنُونَ﴾ [آية: ٣٧] في سبأ قرأها بالتوحيد حمزة، ﴿فَهُمْ عَلَىٰ بَيْتَتٍ مِّنْهُ بَلَّ إِنِ يُعِدُّ الظَّالِمُونَ﴾ [آية: ٤٠] في فاطر قرأها بالجمع نافع وابن عامر وأبو بكر والكسائي، و﴿جَمَلَتْ صُفْرًا﴾ [المرسلات: ٣٣] قرأها بالتوحيد حفص وحمزة والكسائي، ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [آية: ١١٥] في الأنعام قرأها بالتوحيد عاصم وحمزة والكسائي، و﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا﴾ [يونس: ٣٣] أول يونس قرأها بالجمع نافع وابن عامر، و﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ٩٦] ثاني يونس، و﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [غافر: ٦] في سورة المؤمن بالجمع نافع وابن عامر، فهذه كلها بالتاء، فقال الشارح: اختلفت المصاحف في ثاني يونس ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ بالطول، والقياس التاء فيها.



(١) أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي عيسى المعافري الأندلسي الطلمنكي، أبو عمر، أول من أدخل علم القراءات إلى الأندلس، كان عالماً بالتفسير والحديث (ت ٤٢٩ هـ). انظر: تاريخ بغداد (٤/ ٣٧٣).

باب همزة الوصل

- ١٠١- وأبداً بهَمْزِ الْوَصْلِ مِنْ فِعْلِ بَضْمٍ إِنَّ كَانَ ثَالِثٌ مِنَ الْفِعْلِ يُضَمُّ
١٠٢- وأكسِرُهُ حَالَ الْكَسْرِ وَالْفَتْحِ

لا يتبدأ بساكن كما لا يوقف على متحرك، فإذا كان أول الكلمة ساكناً وجب الإتيان بهمزة متحركة توصلًا للنطق بالساكن، وتسمى همزة الوصل لأنه يتوصل بها إلى النطق بالساكن، ولهذا سماها الخليل سُلم اللسان، وشأؤها تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج، وتكون في الأسماء والأفعال والحروف، وقدم الناظم - رحمه الله - حكم الأفعال؛ لأن الفعل أصل في التصريف.

فكل فعل ماضٍ احتوى على أكثر من أربعة أحرف يجبُ الإتيان في أوله بهمزة الوصل نحو: (انطلق) و(استخرج)، وكذا يجب الإتيان بها في فعل الأمر إذا كان ثلاثياً؛ نحو (اخش) و(امض) من خشى ومضى، أو خماسياً نحو: (انطلق)، أو سداسياً نحو: (استخرج)، ولا يكون في ماضٍ ثلاثي؛ نحو: (أمر)، ورباعي نحو: (أكرم)، ولا في مضارع مطلقاً، وحكمها - أعني همزة الوصل - في الماضي الكسر، وأما في الأمر فتضم إن كان ثلثه مكسوراً كسراً لازماً؛ نحو: (اضرب)، أو كان مفتوحاً نحو: (اعلم).

تنبيهان: أولهما: تقييد ضمة ثالث الفعل بالزوم احترازاً من نحو: (امشوا)، فإن ضمة ثلاثة غير لازمة، لأن أصله (امشيوا) فقلبت ضمة الياء إلى الشين بعد سلب حركتها، فالتقى ساكنان فحذفت الياء فصار (امشوا)، فعلى هذا تكون همزته مكسورة.

ثانيهما: تقييد المكسورة أيضاً بالزوم احترازاً من نحو: (اغري يا هند) فنقلت كسرة الواو إلى الزاي قبلها بعد سلبها حركتها، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، ففي الابتداء بهمزة وجهان؛ الضم الخالص والإشمام بالكسر.

الْأَسْمَاءُ غَيْرُ الْإِسْمَاءِ كَسْرُهَا وَفِي

اعلم أن همزة الوصل في الأسماء على قسمين، سماعي وقياسي، فالقياسي كل مصدر بعد ألف فعله على أربعة أحرف فصاعداً نحو: (الانطلاق) و(الانخراج)، وإنما أربعة أحرف فصاعداً احترازاً من (أكرم)، فإن الهمزة فيه ليست همزة قطع؛ لأنها جاءت لمعنى، وهي

التعدية، وهمزة الوصل إنما جيء بها وصله إلى النطق بالساكن.

قوله: (غير اللام) أي: لام التعريف، فتكون همزة الوصل فيها مفتوحة.

قال بعضهم: ولم نحفظ همزة الوصل دخلت على «أل»، وليس الاستثناء استثناء من

الأسماء، إنما هو استثناء من قوله: (واكسره) كما نبه عليه الشارح:

..... وفي

١٠٣- ابْنِ مَعَ ابْنَةِ امْرِئٍ وَابْنِ مَعَ امْرَأَةٍ وَأَسْمِ مَعَ اثْنَيْنِ

يريد همزة الوصل من السماعي، وهو عشرة:

أولها: (ايمن) المخصوص بالقسم، ولم يذكره في النظم.

ثانيها: (ابن).

ثالثها: (ابنم)، لم يذكرها أيضًا، وهو (ابن) فزيد فيه الميم.

رابعها: (ابنت).

خامسها: (امرؤ).

سادسها: (امرأة).

سابعها: (اثنين).

ثامنها: (اسم).

تاسعها: (است)، ولم يذكره في النظم.

عاشرها: اثنتان.

فهذه همزة الوصل في السماعي والقياسي، والله أعلم.



باب كيفية الوقف

علم أواخر الكلم

ولما فرغ من ذكر الابتداء شرع يذكر الوقف، فقال:

١٠٤- وَحَاذِرِ الْوَقْفَ بِكُلِّ الْحَرْكَةِ إِلَّا إِذَا رُمْتَ فَبَعْضُ حَرَكَتِهِ

١٠٥- إِلَّا يَفْتَحُ أَوْ يَنْصِبُ وَأَشْمُ إِشَارَةٌ بِالضَّمِّ فِي رَفْعٍ وَضَمٍّ

اعلم أن الوقف في كلام العرب على سبعة أضرب:

الأول: الوقف بالسكون على المرفوع والمجرور والمنصوب، هذا إذا لم يكن منوناً عوض من تنوينه ألفاً، وهو الوقف المختار الصحيح.

الثاني: الوقف بالروم على المرفوع والمجرور دون المنصوب في أفصح اللغات.

الثالث: الوقف بالإشمام على المرفوع خاصة.

الرابع: الوقف بالتعويض في الأحوال الثلاثة، وبابه الشعر.

الخامس: الوقف بترك التعويض في الأحوال الثلاثة وبابه الشعر أيضاً.

السادس: الوقف بالتعويض، وهو أن يشدد حرف الإعراب إذا كان صحيحاً وقبله حركة من الرفع والجر والنصب؛ نحو: هذا خالد، ومررت برجل، ورأيت الرجل، فإنهم جعلوا الحرف الساكن عوضاً من الحركة.

السابع: الوقف بالنقل، وهو أن تنقل الضمة في الرفع والكسر في الجر إلى الساكن، تقول: هذا بكر، ومررت ببكر، وفي قراءة بعضهم: ﴿ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾ [العصر: ٣] فعلوا ذلك اهتماماً بالإعراب مع محافظتهم على الوقف بالسكون، ولم يستعمل القراء في هذه الأوجه إلا الأفصح، وهي الثلاثة الأولى، ولم ترد سنة التلاوة بغيرها.

وأما ما شذ من نحو: ﴿ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾ فلا يعول عليه، ولذلك لم يذكر الناظم غيرها وابتدأ بالساكن منها، فقال: (وحاذر الوقف) أمر من المفاعلة بمعنى احذر، أي: احذر الوقف بتام الحركة، ففهم منه أن الوقف يكون بالإسكان المجرد من الروم والإشمام، ويكون بالروم المشار إليه بقوله: (إلا إذا رمت فبعض حركة) وبالإشمام المأمور به في قوله: (وأشتم)،

وإنما قدم السكون لأصالته؛ لأن الوقف لما كان نقيض الابتداء والحركة نقيض السكون فجعل لكل واحد من النقيض نقيض ما جعل للآخر، وخص الابتداء بالحركة لتعذر الابتداء بالسكون كما تقدم، ولما كان الوقف محل استراحة ناسبه السكون لخفته.

ثم اعلم أن عباراتهم اختلفت في حد الروم؛ فقليل: هو الإتيان في الوقف بحركة ضعيفة، وقيل: إضعاف الصوت بالحركة وذهاب معظمها، وقيل غير ذلك مما يناسب هذا المعنى، وأحسنها كما أفادنيه بعض مشايخي ما حده به الشاطبي بقوله^(١):

وَرَوْؤْمُكَ إِسْمَاعُ الْمَحْرَكِ وَاقِفًا بِصَوْتٍ خَفِيٍّ كُلُّ دَانَ تَنَوَّلًا

(كل دان): قريب منك، (تنولا) أي: تنوله منك وأخذه عنك، وهو موافق لنولته كذا أي: أعطيته إياه فتنوله أي: أخذه، يعني أنه لإضعاف الصوت به إنما يسمعه من كان على ما وصفه، فإن لم يكن على ما وصفه لا يفتن له، وهذه الزيادة لم أرها لغيره، وهي حسنة.

والإشمام أن تضم شفتيك بعد تسكين الحرف إشارة إلى الضم من غير صوت، فإن حقيقته إنما هي ضم الشفتين وتهيئتها للنطق من غير استعمال شيء من الصوت، فلا يسمع لذلك شيء لكنه يرى ويدرك للبصير دون الأعمى، وهذا بخلاف الروم فإنه يدركه الأعمى والبصير، ولذلك كان أقوى في الدلالة على الحرف.

وفرق سيبويه - رحمه الله - بينهما، فجعل علامة الإشمام لفظه بين يدي الحرف، والروم خطأً إذا كان أقوى من الدلالة، وهذا إجماع من النحويين غير ابن كيسان ومن وافقه من الكوفيين، فإنهم ترجموا عن الإشمام بالروم وعن الروم بالإشمام، واحتجوا على ذلك بالاشتقاق، فقالوا: المعروف من كلامهم أنك إذا قلت: رمت بالشيء فمعناه أنك خلطتها بشيء منه، فإذا معنى قولك: رمت الحركة رمت النطق بها ولم أفعله، ومعنى قولك: أشممت الحرف الحركة أنلته شيئاً من النطق بها.

هذا الذي ذهبوا إليه صحيح من جهة الاشتقاق، غير أن الذي ذهب إليه سيبويه وغيره من النحويين غير خارج عن الاشتقاق أيضاً؛ لأن معنى قولك: رمت الحركة يتناول اهتمام الصوت بها ولم أفعله، ومعنى قولك: أشممت الحرف الحركة: أنلته شيئاً من العلاج،

(١) والبيت في حرز الأمانى ورقمه (٣٦٩).

وهي التهيئة للعضو للنطق بها ولم أنطق، فهو موافق للاشتقاق أيضاً.

واعلم أن الحرف المتحرك إذا وقف عليه فلا تخلو حركته من أن تكون ضمة أو فتحة أو كسرة، فإن كانت ضمة جاز في الوقف السكون والروم والإشمام، أما السكون فلأنه أصل الوقف كما تقرر، وأما الروم فلا يحصل به الدلالة على الأصل؛ لأنه بعض، وأما الإشمام فلأنه يحصل به التحقيق بذهاب الصوت كله مع بيان ما كان عليه الحرف بضم الشفتين، وإن كانت كسرة جاز الوقف بالسكون والروم لما ذكر. ولم يميز الإشمام؛ لأن ضم الشفتين إنما هو تنبيه على الضمة لانضمام الشفتين حال النطق بها، وإن كانت فتحة ليس معها تنوين كان الوقف بالسكون لا غير ولم يميز الإشمام لما تقدم ولا الروم؛ لأن الفتحة خفيفة لا تتبعص، فإذا أديم إخراج بعضها خرج سائرهما.

واعلم أن الروم والإشمام لا يدخلان في هاء التأنيث ولا في ميم الجمع ولا في الشكل العارض، وإنما يوقف على ذلك جميعه بالسكون، والعلة في ذلك ما أنا ذاكره بعد زيادة بيان وإن خرجنا عن المقصود للاحتياج إلى ذلك، فأقول - وبالله التوفيق -:

أما هاء التأنيث فإنها تنقسم إلى ما رسم في المصحف الكريم بالهاء؛ نحو: ﴿ هُدًى وَرَحْمَةً ﴾ [الأعراف: ٥٢] ﴿ وَتِلْكَ الْجَنَّةُ ﴾ [الزخرف: ٧٢] وما أشبهها فلا يوقف عليه إلا بالسكون ولا يدخله روم ولا إشمام؛ لأن الهاء الموقوف عليها مشبهة بألف التأنيث، فلزمها السكون كما لزم ألف التأنيث، ولأن الحركة بينهما الروم والإشمام إن كانت في التاء والتاء معدودة في الوقف.

وأما ما رسم بالتاء: فإن الروم والإشمام يدخلان فيه في مذهب من وقف عليه بالتاء؛ لأنها تاء محضة، وهي التي كانت في الوصل.

وأما ميم الجمع فإنها تنقسم إلى ما تحرك في الوصل للجميع؛ نحو: ﴿ لَهُمُ النَّاسُ ﴾ [آل عمران: ١٧٣] ﴿ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ ﴾ [آل عمران: ١٣٩] ونحو ذلك مما يقع قبل الساكن، وإلى ما تحرك بالضم موصولاً لبعض القراء ويسكن لبعض ﴿ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة: ٦] ونحو ذلك مما يقع قبل المتحرك.

فأما النوع الأول فلا يدخله روم ولا إشمام؛ لأن الحركة فيه عارضة لالتقاء الساكنين والحركة العارضة لا ترام ولا تشم كما سيأتي بيانه عن قريب.

وأما النوع الثاني فمن قرأه بالإسكان لم يدخل فيه على قراءته روم ولا إشمام، إذ الروم والإشمام إنما يدخلان في المتحرك.

ومن قرأه بالضم والصلة لم يدخل فيه أيضاً على قراءته روم ولا إشمام، عنه الحافظ أبو عمرو الداني والشاطبي - رحمهما الله تعالى -؛ لأن ميم الجمع لا حركة فيها في الوصل فترام أو تشم في الوقف، وإنما حركتها عارضة لأجل واو الصلة.

وأما عارض الشكل فإنه ينقسم إلى حركة التقاء الساكنين؛ نحو: ﴿ قُلِ ادْعُوا ﴾ [الأعراف: ١٩٥] و﴿ إِنَّ أَمْرًا ﴾ [النساء: ١٧٦] و﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، وإلى حركة النقل نحو: ﴿ مَنْ ءَامَنَ ﴾ في قراءة ورش؛ لأن أصل الحرف الذي وجدت الحركة فيه لعله، وتلك العلة معدومة في الوقف، وإذا عُدِمَت رَجَعَ الحرف إلى أصله من السكون، والمراد بحركة التقاء الساكنين الممتنعة من الروم والإشمام ما وجد ساكنين في كلمتين أو كلمة منونة نحو ما تقدم.

فأما قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ ﴾ [الحشر: ٤] فإن الروم فيه ممتنع؛ لأن الساكن الذي وجدت الحركة من أجله معدوم في الوقف حيث كان في بعضه من كلمة أخرى وفي بعضه تنويناً، والمراد أيضاً حركة النقل الممتنعة من الروم والإشمام ما وجد لأجل ساكن وهمز منفصلين في كلمتين نحو ما تقدم، فأما ما وجد لأجل ساكن وهمزة متصلين في كلمة واحدة نحو: ﴿ شَيْءٍ ﴾ [البقرة: ١١٣] و﴿ سُوءٍ ﴾ [البقرة: ٤٩] في وقف حمزة وهشام، فإن الروم والإشمام غير ممتنعين فيه أيضاً؛ لأن حركة النقل فيه دلالة على الهمزة المحققة؛ لأنها مقدرة مع ما قبلها منوية بخلاف ما تقدم، فإن الهمزة التي حُرِّكَ الساكن بحركتها غير مقدرة ولا منوية، حيث انفصلت مما قبلها في الوقت وبانت.

فإن قيل: لم جعلت الكسرة في ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ [آل عمران: ١٦٧] و﴿ حِينٍ ﴾ [الواقعة: ٨٤] عارضة؟

قلت: لأن «إذ» ظرف مبني على السكون يحتاج إلى جملة تضاف إليه توضحه وتزيل إبهامه، فإذا حذفت - أي: الجملة - جيء بالتنوين عوضاً منها وكسرت الذال لالتقاء الساكنين.

وأما هاء الضمير فإن كان قبلها ضمة أو كسرة أو واو أو ياء؛ نحو: ﴿ يَعْلَمُهُ ﴾ [البقرة:

[١٩٧] ﴿بِمُزْحَرِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٦] و﴿عَقَلُوهُ﴾ [البقرة: ٧٥] و﴿لَأَيُّهَا﴾ [الأنعام: ٧٤] فاختلف فيه، فقبل بجواز الروم والإشمام فيه إجراء على القاعدة، وقيل: لا يجوز، طلباً للخفة؛ إذ الخروج من ضم إلى ضم إشارة إليه ومن كسر إلى كسر إشارة مستثقل، وتؤكد ذلك في الهاء لخفائها وبعد مخرجها، واحتاج القارئ لأجل ذلك إلى تكلف إظهارها وتبيينها، وإذا انضم ذلك إلى ما تقدم ذكره شق لا محالة، فإذا انضمت الهاء بعد فتحة أو ألف نحو: ﴿نَادَهُ﴾ [النازعات: ١٦] دخلها الروم والإشمام لعدم العلة المانعة منها.

قال مكّي - رحمه الله -: والعلة في استثناء ذلك أنه لما وقف عليه بالسكون؛ لأن الهاء خفية، فإذا كانت حركة ما قبلها كحركتها جعلت كأنها عينها، فاستغني بذلك عن الروم والإشمام، وحمل الحرف الذي أخذت منه الحركة على الحركة في ذلك وتنزل منزلتها، وهذا بخلاف ما كان قبله فتحة أو ألف، لأن الفتحة لما خالفت حركة الهاء لم يستغن بها عن الإشارة إلى حركة الهاء بالروم والإشمام، والألف محمولة على الفتحة في ذلك. هذا تلخيص تعليقه - رحمه الله تعالى.

تنبيهان:

الأول: إنما نوع الناظم الحركات إلى كسر وجر وضم ورفع وفتح ونصب؛ لأن البصريين فرقوا بين حركات ألقاب حركات البناء والإعراب، فلقبوا من ذلك ما كان للبناء بالضم والفتح والكسر، وما كان من ذلك للإعراب بالرفع والنصب والجر، فأتى الناظم - رحمه الله - بالجمع تنبيهاً على أن ما ذكره يكون في اللغتين، ولو أتى بألقاب أحدهما لتوهم أن ما ذكره يختص به دون الآخر.

الثاني: إذا كانت الكلمة الموقوف عليها منونة بالرفع؛ نحو: ﴿حَبِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٥٣] و﴿عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٩٥] وقرئ بالروم أتى ببعض حركة واحدة عارياً عن التنوين، كما أفهمه قوله: (إذا رمت فبعض حركه)، وهو الذي قرأت به على مشايخي أجمع.

تفريع على ما تقدم: إذا كان قبل الحرف الموقوف عليه حرف مد، فإن كان مفتوحاً نحو: ﴿تُعَلِّمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩] فيجوز فيه لكل القراء ثلاثة أوجه لا غير: المد، والقصر، والتوسط مع السكون كما قدمناه في بابه، وإن كان مضموماً فيجوز فيه لكل القراء أيضاً سبعة أوجه، ثلاثة مع السكون كما تقدم ومثلها مع الإشمام، لأن حكمه حكم الساكن، وواحد مع

الروم، ولا يكون إلا مقصورًا لعدم الموجب للمد وهو السكون، وإن كان مكسورًا نحو: ﴿الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣] ففيه أربعة أوجه؛ ثلاثة مع السكون كما تقدم ورابع مع الروم، والله أعلم.



الخاتمة

١٠٦- وَقَدْ تَقَضَّى نَظْمِي الْمُقَدِّمَةَ.....
 (وَقَدْ تَقَضَّى) أي: انقضى، والتقضي: هو الانقضاء شيئاً فشيئاً، (نظمي) بالتحريك
 لأجل الوزن لهذه (المقدمة)، والنظم: جمع الأشياء على هيئة متناسبة، وهو الشعر في الغالب
 وهي:

..... مَنِّي لِقَارِي الْقُرْآنِ تَقْدِيمُهُ
 أي: هدية أهديتها له.

١٠٧- وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَهَا خِتَامٌ.....
 كما هو لها ابتداء.

(ثم الصلاة بعد) بالرفع: أي: بعد الحمد (و) كذا (السلام) بعده.
 (عَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ) وجمع بينهما تأسياً بقوله: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾
 [الأحزاب: ٥٦].

انتهى ما قصدناه وبالله التوفيق، وأنا أعتذر لذوي الألباب من الخطأ الواقع في هذا
 الكتاب أن يصلحوا ما وجدوه خطأ بعد إمعان النظر فيه، أصلح الله لي ولهم العواقب، وقد
 أنشد لسان الحال يقول:

يَا نَاطِرًا لِي فِيمَا قَدْ جَمَعْتُ وَمَنْ أَضْحَى يُرَدِّدُ فِيمَا قُلْتُهُ النَّظْرَا
 نَاشِدْتُكَ اللَّهُ إِنْ عَايَنْتَ لِي خَطَاً فَاسْتُرْ عَلَيَّ فَخَيْرُ النَّاسِ مَنْ سَتَرَ

وأنا أختم كتابي هذا بما ختم به في النظم فأقول:

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام الأتمان
 الأكملان على سيدنا محمد خاتم النبيين وسيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، كلما ذكره
 الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون، وأستودع الله ديني وأمانتي وخواتيم عملي، وولدي
 وأقربائي وأصحابي وجميع المسلمين، وحسبي الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله
 العلي العظيم.

قال مؤلفه الفقير إلى ربه أحمد بن محمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك بن أحمد بن محمد بن محمد بن حسين بن علي بن أحمد بن علي القسطلاني سبط الخراز:

كان الفراغ من جمعه وتأليفه في يوم الأحد المبارك التاسع عشر صفر الخير سنة (٧٨٥هـ) خمس وسبعين وثمانمائة بمنزل سيدي علي بن أبي الوفا بروضة مصر، ثم زدته مواضع وحذفت منه مواضع وبيضته، ضارغاً إلى الله تعالى، طائفاً ببيته الحرام سائلاً النفع به، وذلك في رابع شهر شعبان سنة (٨٧٧هـ) سبع وسبعين وثمانمائة بالمسجد الحرام من الله بالعود إليه، وقرأه عليّ غير واحد من الفضلاء بمكة المشرفة؛ كالشيخ شمس الدين محمد بن عبد الرحيم الديروطي، والخطيب حسنين بن مخلوف الشماسي في مجالس، أولها بمكة وبعضها بدرج الحجاز الشريف، ونحن سائرون صحبة الموكب الشريف وأتم قراءته بمدينة سيد المرسلين بمسجده الشريف عليه من ربه أفضل الصلاة والسلام ومن بالعود إليه، إنه على ما يشاء قدير، وأجزته وسمعه غير واحد بقراءتهما وقراءة غيرهما، وكذا على الشيخ عبد القادر المناهجي تلميذ سيدنا وأستاذنا وطريقنا إلى الله تعالى إبراهيم المتبوي صاحب هذه النسخة قطعة لطيفة من أوله، وأجزت له من تكملة هذه النسخة في سابع شهر المحرم سنة (٨٨٠هـ) ثمانين وثمانمائة، والحمد لله وحده.

وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة المباركة في يوم الخميس المبارك، وهو السابع عشر من شهر ربيع الآخر سنة (١٢٩٠هـ) تسعين ومائتين وألف من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى السلام، على يد كاتبها لنفسه ولمن أراد النفع بها من المسلمين، الراجي العفو والمغفرة والإحسان من مولاه العظيم الجليل، علي المصري بن المرحوم إسماعيل، غفر الله له ولوالديه ولمشايخه ولجميع المؤمنين والمؤمنات، والمسلمين والمسلمات، الأحياء منهم والأموات، ولمن دعا لهم بالمغفرة، آمين، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين، آمين.

وما من كاتب إلا سيفنى
ويبقى الدهر ما كتبت يداه
فلا تكتب بيدك غير شيء
يسرك في القيامة أن تراه
إن تجد عيباً فسد الخلا
تبق عند الله في عين الملا